الإثنين 7 حزيران 2021
العدد 4358 السنة الخامسة عشرة
Lundi 7 juin 2021 nº 4358 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
أي قعر بعد الانهيار؟

● **محمد وهبة**
قرار «المركزي» في ميزان توزيع الخسائر

● **حسين رمال**
فلاحو لبنان طُردوا من أراضيهم

«الحاكم» ينشر العتمة: الدولارات للمازوت لا لكهرباء لبنان!

رياض سلامة في خدمة المولّدات [2]

قناة «تهريب» مليارات النافذين

[4 ـ 5]

(أرشيف)

قضية

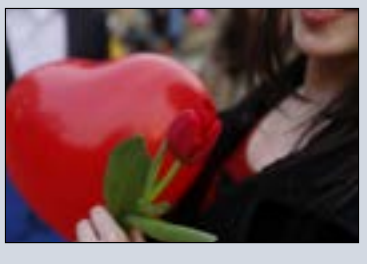

«عاجزون» عن الزواج **إلى المساكنة... مع الأهل؟**

6

فلسطين

العدو نحو الرضوخ لتهديدات المقاومة

10

سوريا

سيناريوات ما بعد الرئاسيات **نحو تحوّلات لمصلحة دمشق؟**

12

المشهد السياسي

«الحاكم» ينشر العتمة: الدولارات للمازوت لا لكهرباء لبنان!

رياض سلامة في خدمة المولّدات

الحكومة معلّقة. وكل المحاولات تصطدم بأزمة الثقة بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري. الطرفان صارا في قلب الانتخابات النيابية، والتعامل مع الملف الحكومي صار يقارب بمدى فائدته في حشد المناصرين. لكن إلى ذلك الحين، فإن البلد ينهار بشكل متسارع. «ترشيد الدعم» صار أمراً واقعاً، لكن ذلك يطال في طريقه الفيول الخاص بكهرباء لبنان، رغم أن القانون يوجب على مصرف لبنان فتح الاعتمادات للمؤسسة، بوصفه مصرف القطاع العام. لكن، مع ذلك، رياض سلامة لا يبالي بأن تنخفض التغذية إلى ساعتين يومياً. اللافت أنه يفضّل هدر الدولارات على دعم المازوت الخاص بالمولدات الخاصة، بالرغم من أن كلفة إنتاج الطاقة فيها أعلى، بما يزيد الأعباء على الاحتياطي وعلى المستهلكين الذين يدفعون زيادة تصل إلى عشرة أضعاف!

(هيثم الموسوي)

الأجواء الإيجابية التي تلت فترة حرب البيانات بين رئيس الجمهورية و«التيار الوطني الحر» من جهة وتيار «المستقبل» من جهة أخرى، تقتصر وظيفتها على التهدئة الإعلامية بين الطرفين. المطلوب الحد الأدنى من الهدوء، لكي يستمر الرئيس نبيه بري في مسعاه، هو الذي أكد أن «المبادرة التي أطلقها قائمة، ولن يتراجع عنها، بوصفها فرصة لن يكون مثلها، بل لن تتكرّر». لكن هل فعلاً المبادرة قائمة؟ بحسب المعطيات المتوافرة، فإن تحركاً فرنسياً شهدته الأيام الماضية، حيث تواصل الموفد الفرنسي باتريك دوريل مع المعنيين بتشكيل الحكومة. لكن مصادر مطلعة أكدت أن اتصالاته كانت محصورة بالاستفسار عن التطورات، من دون أن يحمل أي اقتراح أو مبادرة إلى التواصل معه مجدداً. وهو ما يفترض أن يحصل مع بداية الأسبوع.

> **الأسبوع المقبل تنخفض التغذية إلى ساعتين يومياً**
>
> **عودة فرنسيّة للاستطلاع الحكومي... و«إنذارات» من بري والراعي**

يذكر أن باسيل كان وافق على توزيع الحقائب الذي اقترحه الحريري، باستثناء إبلاغ حقيبة الطاقة إلى تيار المردة، التي أعطيت إلى حزب الله أو حركة أمل.

وعلمت «الأخبار» أن حزب الله تواصل مع كل من الحريري وباسيل، قائلاً لأول بضرورة حل مشكلة الحكومة مع عون، واعداً بأن الثنائي لن يعقّد الأمور وليس لديه مطالب غير حقيبة المال لحركة أمل، ولن تكون هناك مشكلة بقبية الأسماء. أما باسيل، فحضّه الحزب على التعامل بإيجابية مع مبادرة بري، إذ «يجب عدم ترك المناخات السلبية تتحكّم بالمشهد». من جهته، نُقل عن بري قوله إنه أعطى «سعد وجبران مهلة أسبوع آخر، وبعدها سيكون لي حديث آخر». بدوره، وضع البطريرك الماروني بشارة الراعي مهلة 10 أيام لتأليف حكومة، قائلاً إنه يرفض أن يتحدث أحد باسمه، و«أنا لا أريد التدخل في التسميات ولن يكون لي أيّ مرشح».

وبالرغم من التهدئة الإعلامية، وبالرغم من استمرار مبادرة بري، إلا أنه بدا واضحاً بالنسبة إلى مطلعين على مسار التشكيل أن الحريري، كما باسيل، يتعاملان مع الملف الحكومي من منطلق تأثيره على الانتخابات النيابية لا من منطلق السعي جدياً إلى تشكيل الحكومة. فقد سلم الجميع بأن حكومة يرأسها الحريري في عهد ميشال عون لن تكون متاحة، بسبب أزمة الثقة التي تباعد بينهما وتجعل أي تعاون، حتى لو ألفت الحكومة، بعيد المنال؛ بمعنى أن تأليف الحكومة حتى لو أنجز فلن يكون كافياً لتتمكن من العمل في ظل هذه الأزمة. وهذا يشير إلى أن المطلوب من الملف الحكومي حالياً هو تجميع الأوراق وصولاً للاستحقاق الانتخابي الذي سيجري في موعده، أي بعد نحو عام. الحريري يريد تعزيز شعبيته في الشارع السنّي، مقتنعاً بأن الطريق إلى ذلك هو استمرار التصعيد مع باسيل، والأخير يريد أن يعزّز شعبيته في الشارع المسيحي، معتمداً على إبداء الحرص على الدور المسيحي وحماية المناصفة.

لكن هل يمكن للبلد أن يصمد لمدة عام؟ المؤشرات الأولية تشير إلى أن الانهيار الشامل الذي كثر الحديث عنه لم يعد بعيداً، وما رفع الدعم أو تقليصه إلا إحدى شراراته؛ علماً بأن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، قد بدأ عملياً تنفيذ ترشيد الدعم، لكنه بدأه بالمواد الأكثر أهمية، أي الدواء وفيول الكهرباء. بالتوازي مع اتفاقه وبري على تطبيق قانون «الكابيتال كونترول»، ما يعني ترك حاكم مصرف لبنان متحكماً في مصير البلد والناس، من دون أي قيود قانونية.

وفيما لم تُحسم بعد مسألة فتح اعتمادات للأدوية التي دخلت إلى لبنان قبل أن يقرر تقليص الدعم، أدى رفض سلامة فتح اعتمادات لثلاث شحنات فيول لزوم معامل الكهرباء إلى كارثة على صعيد التغذية، حيث انخفضت التغذية خارج بيروت إلى 5 ساعات، فيما لم تزد في بيروت على 7 ساعات. وكانت المشكلة قد بدأت مع طعن نواب القوات اللبنانية في قانون الاعتماد الإضافي بقيمة 300 مليار ليرة الذي أقرّه مجلس النواب لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، والذي أوقف المجلس الدستوري تنفيذه إلى حين بتّ الطعن. حينها، جمّدت عمليات شراء الفيول، باستثناء شحنة واحدة وافق مصرف لبنان على فتح اعتماد لها، بعدما تأمنت كلفتها بالليرة بالتعاون بين وزارة المالية وكهرباء لبنان. لكن منذ 26 أيار الماضي، حين أصبح القانون نافذاً، حتى اليوم، لم يوافق مصرف لبنان سوى على فتح اعتماد باخرة واحدة من أصل أربع تم الاتفاق معها، هي باخرة فيول (Grade B)، ستكفي عملياً لتشغيل معملي الزوق والجية القديمين لنحو 15 يوماً. لكن في المقابل، فإن نقص الفيول (Grade B) والغاز أويل إدى إلى إعلان المؤسسة تخفيض معدل الانتاج في معامل الزوق والجية الجديدين والزهراني ودير عمار، بما أدى إلى تخفيض إجمالي الطاقة المنتجة على الشبكة حالياً إلى 720 ميغاواط، بعد أن جرى تخفيضها تدريجياً خلال الأسابيع الماضية. المشكلة أنه حتى هذا الحد لن تستطيع المؤسسة الحفاظ عليه، إذ أكدت مصادرها أن مخزون الفيول أويل (Grade B) لن يكفي لأكثر من أربعة أيام. بعدها ستكون مضطرة إلى إطفاء معملي الجية والزوق الجديدين، فيما مخزون الغاز أويل لن يكفي لأكثر من أسبوع. عندها، ستنخفض التغذية إلى حدود 300 ميغاواط، أي ما يعني اقتصار التغذية على ساعتين يومياً، علماً بأن ذلك سيؤثر على ثبات الشبكة الكهربائية واستقرارها، حيث ستؤدي أي صدمة كهربائية تتعرض لها إلى خروج المعامل كافة عنها، وبالتالي الوصول إلى العتمة الشاملة.

اللافت أن البديل، أي المولدات الخاصة، بدأت تشكو من عدم قدرتها على تعويض الفارق، أولاً لأنها لا يمكنها أن تعمل لفترات طويلة، وثانياً بسبب شح المازوت. ولذلك، أعلن ممثل تجمع أصحاب المولدات عبدو سعادة عن توجه للتقنين لمدة 5 ساعات يومياً. وهذا يعني أن اللبنانيين، في حال لم يقم مصرف لبنان فوراً بتحرير الاعتمادات الخاصة بالبواخر الموجودة حالياً، سيكونون حتى عبر قادرين على تعويض النقص بالتغذية من المولدات الخاصة؛ علماً بأنه حتى لو أفرج مصرف لبنان عن الاعتمادات الخاصة بالشحنات الحالية، فإن استقرار التغذية لن يتحقق، إلا في حال كان لدى وزارة الطاقة خطة إمداد في الفيول على الأقل لشهرين، وهذا يحتاج إلى التزام واضح من مصرف لبنان بفتح الاعتمادات التي تحتاج إليها المؤسسة، خاصة أنه من أصل الـ200 مليون دولار التي أقرّها مجلس النواب لها، لم يفتح المصرف اعتمادات سوى بقيمة 14 مليون دولار. مصادر معنية تصف ما يفعله مصرف لبنان بالتمرد على المؤسسات الدستورية؛ إذ إنه، بصفته مصرف الدولة والمؤسسات العامة، ليس لديه خيار لرفض أو الموافقة على فتح اعتمادات للمؤسسات العامة. فهذه الاعتمادات ليست جزءاً من الدعم، وبمجرد وجود قانون يغطيها بالليرة، وجب عليه أن يحولها إلى الدولار، لأن المؤسسات والإدارات العامة لا يمكنها الحصول على العملة الأجنبية إلا من مصرف لبنان.

كذلك تستغرب المصادر أن مصرف لبنان، بالرغم من الشح النسبي في مادة المازوت، لا يزال يؤمن حاجة السوق إليها، بما يسمح بتشغيل المولدات الخاصة، فيما يحجب الأموال عن كهرباء لبنان، التي يُفترض أن تكون لها الأولوية، حتى من منطلق اقتصادي؛ أولاً لأن استهلاكها للفيول أكثر فاعلية بأضعاف من المولدات، ما يوفر في استهلاك الدولارات لديه، وثانياً لأن كلفة الكيلوواط على المستهلك بالنسبة إلى كهرباء الدولة هي 106 ليرات، فيما كلفة الكيلوواط لدى المولدات تخطّت الألف ليرة، بالرغم من أن المازوت لا يزال مدعوماً. وهذا يعني أمراً من اثنين، إما أن مصرف لبنان يريد أن ينفّع كارتيل المازوت حتى لو أدى ذلك إلى هدر الدولارات المتبقية، وإما يريد أن ينفّع كارتيل المولدات، وفي الحالتين فإن المتضرر هو المستهلك والاحتياطي على السواء.

أزمة الكهرباء لا تنعكس على المستهلكين تغذية أقل فقط، بل تنعكس على كل نواحي الحياة، ومنها قطاع الإنترنت الذي حذّر المدير العام لأوجيرو عماد كريدية، أمس، من أنه يمكن أن يتوقف عن العمل، من جراء انقطاع الكهرباء. فانخفاض التغذية يتسبب في ضغط كبير على مجموعات توليد الطاقة التابعة لأوجيرو، في ظل صعوبة تأمين الاستقرار في إمداد المحطات بمادة المازوت، التي ازداد الطلب عليها.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

عن إدوارد ومحمود والسيد... وفلسطين!

«وقال: إذا متّ قبلكَ
أوصيك بالمستحيل
سألت:
هل المستحيل بعيدٌ؟
فقال: على بعد جيل
سألت:
فإن متّ قبلك
قال: أعزّي جبال الجليل
وأكتب: ليس الجماليّ إلا بلوغ الملائم
والآن، لا تنسَ
إن متّ قبلكَ
أوصيك بالمستحيل»

«طباق»
من نصّ كتبه محمود دروش عن إدوارد سعيد

لم يكن تحرير عام 2000 حدثاً عادياً. حتى الذين كرهوه نكاية بكيفية حصوله، وعلى يد من، تصرّفوا منذ ذلك التاريخ على أنه أمر مختلف، ومثّل التحدي الجديد عند جيل من المثقفين العرب الذين تعرّف إليهم العالم بسبب ارتباط إنتاجهم بقضية فلسطين. حتى من نجح منهم في علومه الخاصة أو دروسه أو إنتاجه التخصّصي، لم يكن ليسطع نجماً إلا متى ارتبط فعله بقضية فلسطين. ليست النجومية هنا هدفاً بحدّ ذاته، أو امتيازاً إضافياً لا يعيش الإنسان من دونه. لكنّ قيمة هذه النجومية، المرتبطة باسم فلسطين، تكمن في كون القضية نفسها مثّلت، ولا تزال، أكثر تحديات الإنسان في عصرنا الحديث. فليس سهلاً على فتى أو طالب أو عامل أو مؤرّخ أو شاعر أو مسرحيّ أو طبيب أو أب أو أمّ، أن يكون حيادياً إزاء ما يحصل. إذ يوجد الآن، على هذه الكرة الأرضية، ناس لهم أرضهم واسم لبلدهم، لديهم العلم والخارطة، لديهم السماء والهواء والمياه والأرض، لكن، ليست لديهم دولة وحق الاستقلال وتقرير المصير.

في تلك الأيام، قبل عشرين عاماً، كان الجميع يحتفل بانتصار شكّل يقظة لم تكن في حساب أحد. لا في حساب العدوّ ولا في حساب كثيرين من أهل الأرض. كان التحرير جواباً حاسماً على السؤال الكيدي المكثف حول جدوى المقاومة. وكان الحدث يومها حاسماً لكل نقاش حول قدرة شعب على تحرير أرضه ونفسه بتضحيات تراكمت على شكل قصص من دماء ودموع، قبل أن تُثمر طرداً للاحتلال. وكان الحدث خاصاً لأنه نتاج فعل قام به ناس من أبناء هذه الأرض، وصار الجميع ينظر إليه كعلاج للمرض العضال الذي لا اسم له سوى: إسرائيل!

لأشهر عدّة، تحوّل جنوب لبنان محجّةً لمئات الألوف، من لبنانيين وعرب، فلسطينيين على وجه الخصوص. كانت النسوة كما الآباء ومن خلفهم الأبناء والأحفاد جميعهم يلتصقون بالشريط الشائك على طول الحدود. يُمرّرون الأصابع والخدود للاقاة بقيّتهم الذين لم يغادروا الأرض أصلاً. كانوا يشعرون بحرارة اللحظة، ولكنهم كانوا يشعرون بحقيقتها، وبأن النظر إلى فلسطين لن يبقى على شكل صورة أو لوحة. بل صار ممكناً أن يكون هو الواقع لا المتخيّل.

ظلّ الأمر على هذا النحو لأعوام عدة، إلى أن جاءت نكبة 11 أيلول وما تلاها من ويلات تسبّب بها طغاة العالم باسم الحرية وحقوق الإنسان. وزاد كل ذلك من وطأة القهر العربي. ومع ذلك، فإن العدو كان مسكوناً بحدث لبنان. وكان أول من أظهر خشية كبيرة من انتشار عدوى لبنان إلى جواره الجنوبي. لكن في قلب فلسطين، كان هناك من التقط الإشارة، ورفع من سقف صوته إلى أعلى من ضجيج الاحتلال. وكانت الانتفاضة الثانية التي اختار فيها ياسر عرفات طريقاً آخر غير أوسلو، حتى تقرّر اغتياله.

بين صيف عام 2000 وحصار أبو عمار في المقاطعة، زار لبنان اثنان يمثّلان، كلٌّ من موقعه، جانباً من الذاكرة النضالية للشعب الفلسطيني داخل الأسوار وخارجها. إدوارد سعيد ومحمود درويش. كان الرجلان يعرفان أن الاحتفال بالتحرير له كلفة. لم يتأخر إدوارد سعيد عن الذهاب إلى الحدود ورمي الحجر – القنبلة على جنود الاحتلال. بينما وقف محمود درويش، في ملعب المدينة الرياضية في بيروت، يعيد إسماع من لم يسمع، بأن فلسطين ليست اسماً على ورقة أو عنواناً لفيلم خيالي.

خلال رحلتيهما المتباعدتين لنحو عام أو أكثر، طلب الرجلان التعرف إلى قائد «الغربراء» الذين نجحوا في إنهاء الاحتلال. كانا مثل كثيرين لا يصدقون أن بيننا من يقدر على هزيمة الاحتلال. كانت مقاومتهما لمعركة كيّ الوعي قاسية جداً. لكنهما كان يتعبان أحياناً كثيرة.

وعندما تلمّسا حجارة الطريق المفتوحة إلى فلسطين، طلبا زيارة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. زاره إدوارد سعيد ومحمود درويش، كلٌّ على حدة. وكان الرجل متهيباً للقاء، من يعرف أنهما يمثلان صفحات كبيرة في ذاكرة فلسطين. وكان اجتهد في التعرف إلى إنتاجهما، لكنّ اللحظة العاطفية استولت على الاجتماعين، وتمثّلت ليس فقط في اكتشاف أنهما أمام رجل يشبه أهل المدن والقرى التي عاشوا فيها وطُردوا منها. بل تمثّلت في حيرة سكنت معالم وجههما طوال الوقت. كانا ينظران إليه بعين الباحث عن سرّ يعرفان بوجوده في كل فرد فينا. وظلّا يعبثان في الكلام معه كطفل يريد أن يسمع كبيراً من حوله يقول له ما يجعله ينام مطمئناً إلى غده. وكان سؤالهما الصدمة: وماذا بعد؟

لم يكن السيد حسن بخيلاً في شرح مقاصد نضاله ورفاقه، ولم يكن ليحتال على أحد في ما خصّ الرحلة الطويلة التي يؤمن هو ورفاقه بأنها واجبهم الدنيوي. وكان يبتسم ويجيب بصوت هادئ وحاسم: سنُزيل إسرائيل من الوجود!

لم تنته حكايتهما عند انتهاء اللقاء. عاد الصخب إلى كل ما يشعران به، خفقان مختلف للقلب ودورة جديدة في العقل. وحوار ظلّ بينهما حول ما حصل. تحدّثا سوية عن زيارة لبنان ولقاء نصرالله. تحدّثا بصوت خافت، كان كلٌ منهما يريد مفاجأة الآخر بخبر خاص، فوجده في انتظاره. لكنّ النقاش بينهما، أخذهما إلى مكان آخر، أخذهما إلى حيث السؤال - التحدي: هل صحيح ما قاله الرجل... هل نحن على وشك تحقيق المستحيل؟

ظلّت الأيام تطوي تفكيراً عميقاً، بالتزامن مع معركة أقسى واجهها الرجلان مع القدر. أمراض قاتلة أودت بهما في نهاية المطاف. تعاركا مع أنفسهما في معركة الحفاظ على معنى الوجود حيث هما، على معنى تقديم فكرة المستحيل على أي شيء آخر. لم يكن سهلاً عليهما معايشة فكرة تعبدهما عقوداً إلى الخلف، تجعلهما يعودان إلى سنوات الشباب الأولى. لم يكن القهر العالمي قليلاً معهما. ومع ذلك، حاول كلٌ منهما رسم صورته على طريقته. أخطأ من أخطأ وأصاب من أصاب. لكنّ سر السؤال، لم يكن ممكناً طيّه إلى الأبد، فوجد محمود درويش في نصه «طباق» ما يروي فيه حكايتهما السرية بكل رموزها. لكنّها لم تكن أحجية غير قابلة للحل. بل كان محمود درويش، مجتهداً في استخدام المهارة لكسب حظّ الوحي بأن الضوء متاح... أليس هو من قال: الوحيُ حظّ المهارة إذ تجتهدُ!

اليوم، سيكون صعباً على كثيرين فهم وإدراك حقيقة «أحد عشر يوماً» عاشها العالم مع فلسطين في أيار الماضي. ومن لا يتمعّن في وجوه الصهاينة، جنوداً ومستوطنين وإرهابيين، فسيكون من الصعب عليه تلمّس حجم الهزيمة التي دخلت إلى تفاصيلهم اليومية، والتي ستنخر جسد هذا الكيان ولن تنفع كلّ أصمال الأرض في إنعاشه.

اليوم، سيكون من الصعب على كثيرين ممن قرّروا أنهم تعبوا أو أصابهم سأم التضحية والانتظار، أن يفهموا معنى التحوّل الكبير الذي يصيب عالمنا العربي، حيث الحقيقة الوحيدة التي تقضّ مضاجعهم، كما تُقلق الطغاة، هي حقيقة أن المقاومة ليست قدراً كالاحتلال، بل قدرة على احترام الوصية، وتحقيق المستحيل... ولو على بعد جيل!

علم وخبر

نديم راجع

بعد شيوع خبر عدم رغبة النائب المستقيل نديم الجميل في الترشح مجدداً عن المقعد الماروني في دائرة بيروت الأولى، أثر الجميل في زيارته الأخيرة للبنان، زيارة إقليم الرميل الكتائبي سيراً على القدمين، موجّهاً مجموعة رسائل، أولاها الى ابن عمه سامي الجميل. فالأخير، وفي إطار الإعداد للانتخابات النيابية، تعمّد تعيين منسقي أقاليم غالبيتهم مرشحون محتملون للانتخابات النيابية المقبلة، ومنهم الوزير السابق الآن حكيم في الرميل. على هذه القاعدة، بدأ حكيم نشاطه، وهو ما استفزّ نديم، فما كان منه إلا أن دعا حكيم الى جولة معه في الرميل للقول إنه لا يزال المرشح الفعلي ومعنيّ بأمور الدائرة، فيما حكيم مجرد منسّق يرافقه كما تقتضي الإجراءات.

ميشال الياس ميشال الياس المر

على قاعدة الوراثة السياسية «المودرن» التي يحاول البعض تصويرها كأحد تجليات انتفاضة 17 تشرين، بدأ ميشال المر، ابن الوزير السابق الياس المر وحفيد النائب الراحل ميشال المر، نشاطه السياسي في المتن الشمالي. وقد افتتح دخوله المعترك السياسي بتوزيع مبالغ مالية على عدد كبير من العائلات في بلدته بتغرين (3 ملايين ليرة لكل عائلة)، وبررها بأنها «عن روح جده». كذلك بدأ ميشال يتردد الى عمارة والده، محاولاً تشكيل فريق جديد خاص به حتى تكتمل مسرحية «التغيير»، وبعتزم بمساعدة والده إنشاء محطة تلفزيونية على شبكة الإنترنت، لمساعدته في التسويق لنفسه.

إلغاء مذكرة مخالفة في المرفأ

ألغى وزير الأشغال ميشال نجار مذكرة مخالفة للقانون كان قد أصدرها رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة المرفأ بالتكليف باسم القيسي في الأول من حزيران، وهي مذكرة تكليف شملت عشرات الموظفين العاملين في المرفأ لترقيتهم وتكليف برئاسة مصالح ومناصب إدارية خلافاً للتوصيف الوظيفي الذي لم يلتزم به القيسي، فضلاً عمّا يُحتّمه من بدلات مالية إضافية، على الرغم من انتهاء ولاية القيسي في 12 أيار. وعلمت «الأخبار» أن نجار كان قد طلب من القيسي عدم إصدار هذه المذكرة، إلا أنّ الأخير عاد وأصدرها. وإثر إلغاء وزير الأشغال المذكرة، أصدر مذكرة جديدة كلّف بموجبها عمر عيتاني بمهام رئيس مجلس إدارة ومدير عام لجنة إدارة المرفأ المؤقتة بدلاً من القيسي.

على الغلاف

«الحسابات الائتمانيّة» تنخفض بأكثر من 4 مليارات دولار:

قناة «تهريب» مليارات النافذين إلى الخارج

جنّة الحسابات المصرفية تُسمّى «ودائع ائتمانية». يودعها مصرف اجنبي لدى مصرف لبنان مع تجهيل هوية الزبون الفعلي. وقد بدأت المصارف، منذ نهاية تشرين الاول 2019، بـ«تهريبها» خارج البلد. التقديرات تُشير الى نقص في الحسابات الائتمانية، من 6,2 مليارات دولار في 2018 الى 1.4 مليار حتى اذار سنة 2021، دفعها البنك المركزي ــ الذي يُريد الامتناع عن فتح اعتمادات لاستيراد الفيول والدواء ــ للمصارف حتّى تُحوّلها الى الخارج. الفضيحة الاكبر انّ اصحاب الحسابات الائتمانية هم إجمالاً لبنانيون نافذون من اصحاب السلطة والمال

ليا القزي

كما يهرب السياسيون وأصحاب الثروات بأموالهم إلى «الجنّات الضريبية»، وهي دولٌ لا تفرض ضرائب أو تكون نسبتها قليلة جدّاً، يهرب النافذون من كلّ الخلفيات (سياسيين، رجال أعمال، مصرفيين...) إلى ما يُسمّى بـ«الحسابات الائتمانية» في المصارف، ليُخفوا هوياتهم ويحصلوا على فوائد مرتفعة و«يفرّوا» بها عند استشعار أي خطر... هكذا قام لبنانيون نافذون بتحويل الدولارات إلى خارج البلد، منذ تشرين الأول 2019 وحتّى تاريخه. وقد دفع مصرف لبنان من حساب العملات الأجنبية لديه هذه الدولارات ليتم إخراجها من لبنان، فيما كان يدّعي أنّ الدولارات تتبخّر لتمويل دعم الاستيراد ودفع مصاريف عن الخزينة العامة. البنك المركزي ساعد نافذين على «تهريب» أموالهم، مُقفلاً المصارف أمام المودعين «العاديين» والموظفين الذين يقبضون رواتبهم بموجب شيكات، قبل أن يأتي اليوم ويُمنَحهم بـ400 دولار شهرياً لمدّة عامٍ فقط!

7 مليارات دولار هي قيمة الأموال التي أخرجت من لبنان غداة انتفاضة «17 تشرين» من ودائع غير المقيمين. الرقم مذكور في تقرير صادر عن بنك «بلوم انفست» في كانون الأول 2020، يُبرّر فيه أنّه «بغياب قانون القيود على رأس المال («الكابيتال كونترول»)، أجبرت المصارف على دفع الـ 7 مليارات دولار، ما ساهم في زيادة عجز ميزان المدفوعات (تُسجّل فيه صافي الأموال التي دخلت لبنان وتلك التي خرجت منه)، المُقدّرة بـ 9,9 مليارات دولار»، مفترضاً بأنّ جزءاً كبيراً منها استُخدم لتسديد ودائع ائتمانية. يعترف احد اكبر المصارف في السوق، أي «لبنان والمهجر»، في التقرير الذي أعدّه بأنّ مصرف لبنان والمصارف تسبّبا بعجز ميزان المدفوعات، لأنّهم دفعوا لبعض الأفراد دولارات خارج لبنان. ومُجدّداً لا بد من التذكير بأنّه في الفترة نفسها، أقفلت المصارف أبوابها وتسبّبت بحالةٍ من الهلع دفعت بالمودعين إلى التهافت على سحب أموالهم... من دون أن ينجح معظمهم بذلك. تقنيّ قاس مورس على هؤلاء، فيما كان أصحاب الملايين ينجون بدولاراتهم بحجّة أنّهم يملكون حسابات ائتمانية.

> **النزف الاكبر في الحسابات الائتمانية سُجّل لدى كلّ من مصرفي عوده ولبنان والمهجر**

تُدرج الحسابات الإئتمانية ضمن حساب «ودائع غير المقيمين» التي انخفضت ــ بحسب الأرقام التي ينشرها مصرف لبنان ــ من 35,5 مليار دولار في تشرين الأول 2019 إلى 26,8 مليار دولار في نهاية آذار 2021، أي بما يُقارب الـ 8,7 مليارات دولار. لم يُدفع أصل المبلغ فقط، بل الفوائد المُترتبة عليها، وتُقدّر بـ 600 مليون دولار كحدّ أدنى. يعني ذلك أنّ النقص في حسابات غير المقيمين هو بحدود الـ 10 مليارات دولار.

الحسابات الإئتمانية ـ أو «Fiduciary accounts» ـ هي ودائع تستقبلها المصارف من دون أن تُدرج ضمن ميزانياتها، وبالتالي لا تُكبّدها أعباء إضافية. يوجد نوعان من الحسابات الائتمانية: الأولى توظّفها مصارف أو مؤسسات مالية أجنبية لدى المصارف اللبنانية، «غالبيتها مصدرها مصارف سويسرية»، بحسب مدير تنفيذي في أحد المصارف. والثانية توظّفها المصارف اللبنانية لدى نظيراتها في الخارج، «إجمالاً نسبتها قليلة جدّاً، فالمؤسسات الأجنبية ترفض استقبال ودائع ائتمانية من لبنان بسبب مخاوف عدم الالتزام بالمعايير المطلوبة». كيف تُنشأ الحسابات الائتمانية؟ يطلب زبون من مصرف في سويسرا ـ مثلاً ـ أن يفتح له حساباً ائتمانياً، فيختار المصرف الجهة التي سيوظّف الأموال لديها، أو يُحدّد الزبون المؤسسة التي يُريد أن يودع أمواله لديها. في الحالتين، يُفترض أن تبقى هوية الزبون سرّية لدى الجهة التي توظّف الأموال لديها. يعني أنّ المصرف في لبنان، إذا استقبل مليون دولار من مصرف سويسري على شكل وديعة ائتمانية، لا يعرف من هو الزبون بل تبقى علاقته مباشرة مع المصرف السويسري. يقول مدير مصرفي إنّ «بعض المصارف اللبنانية لم تكن تقبل ودائع ائتمانية إلا لأشخاص تربطها بهم علاقة». ويجزم بأنّ «أكثر من 90% من الحسابات الائتمانية لدى مصارف لبنان، هي للبنانيين أرادوا الاستفادة من الفوائد المرتفعة في حينه، وأن تبقى هويتهم سرية. ومن بين هؤلاء وزراء سابقون ونوّاب حاليون ورجال أعمال ونافذون تربطهم علاقات مع إدارات المصارف ومصرف لبنان».

بعد انفجار الأزمة، هبّت المصارف لتسويق أنّها «مُجبرة» على تسديد هذه الالتزامات، وإلا تكون معرّضة لدعاوى إفلاس يرفعها بحقّها الزبائن، على اعتبار أنّ هذه الحسابات هي «التزامات خارجية» ولا يُمكن التهرّب منها.

الحصّة السوقية الأكبر من الحسابات الائتمانية يملكها كلّ من مصارف: عوده، لبنان والمهجر، سوسيتيه جنرال، البنك اللبناني الفرنسي وبيبلوس. وقد انخفضت الحسابات الائتمانية من 6,2 مليارات دولار سنة 2018 (تقرير «بنك داتا») إلى 5,9 مليارات دولار سنة 2019، وصولاً إلى 1,3 مليار دولار عام 2020 و1,4 مليار دولار في أول 3 أشهر من سنة 2021 (أرقام مصرف لبنان). الأرقام تدنّت لدى المصارف الـ 28 التي تفتح حسابات ائتمانية، إلا أنّ أكثر الذين يبرز «النزف» لديهم، هم: عوده (مليار و970 مليون دولار بين 2019 و2020)، لبنان والمهجر (مليار و13 مليون دولار بين 2019 و2020)، سوسيتيه جنرال (798 مليون دولار بين 2019 و2020)، البنك اللبناني الفرنسي (535 مليون دولار بين 2019 و2020) بنك البحر المتوسط (374 مليون دولار بين 2019 و2020). بعض المصارف «صفّت» حساباتها الإئتمانية العام الفائت، لكن المُستغرب أنّه بين كانون الثاني وآذار 2021، ارتفعت قيمة الحسابات الائتمانية من جديد لدى بعض المصارف. مَن يكون هذا «الزبون» الذي سيذق بقطاع مُفلس يمر بحالة من عدم اليقين، وقد توقّف عن تقديماته، ومنها الفوائد المُغرية، فضلاً عن حالة اللاثقة بالاقتصاد المحلّي وغياب الاستقرار السياسي، حتى يطلب إيداع أموال لديه؟ تقول مصادر مصرفية إنّه لا يوجد سوى تفسيرين: «إما أنّ المصارف تضمّ أسهماً إلى الحسابات الائتمانية، أو أنّها تنقل دولارات من حسابات محلية إلى حسابات ائتمانية تمهيداً لتحويلها إلى الخارج».

(أرشيف)

(هيثم الموسوي)

تقرير

القضاء الفرنسي يفتح ملف سلامة!

بعد أسبوعين على تلقّيها شكاوى بحق رياض سلامة و«شركائه»، بشبهات اختلاس وتبييض أموال واحتيال، قررت النيابة العامة المالية في فرنسا فتح تحقيق في القضية. ويأتي قرار الادعاء العام في باريس ليلحق بالقضاء بين السويسري واللبناني، اللذين ينظران في ملف يتضمّن شبهة اختلاس سلامة، بالشراكة مع مساعدته ماريان الحويك وشقيقة رجا، أموالاً من مصرف لبنان، وتبييضها في مصارف سويسرية وأوروبية ولبنانية.

وسبق للقضاء اللبناني أن بعث، قبل نحو أسبوع، طلباً إلى القضاء الفرنسي بتجميد أموال سلامة والحجز على ممتلكاته، لحساب الدولة اللبنانية، من ضمن كتب أرسلتها النيابة العامة التمييزية في بيروت إلى عدد من الدول التي يُشتبه في أن سلامة عمل على تبييض أمواله في مصارفها وقطاعها العقاري.

ولا يمكن النظر إلى قرار النيابة العامة المالية الفرنسية من خارج السياق السياسي للإليزيه تجاه لبنان، فنظرياً، كان يمكن للنيابة العامة حفظ الشكويين، أو تأخير فتح تحقيق فيهما. ولا يخفي المسؤولون الفرنسيون رغبتهم في إطاحة سلامة، وترشيحهم بدلاء منه، على قاعدة أن «إحداث أي تغيير في لبنان مستحيل بوجود سلامة في المصرف المركزي».

الشكويان المقدمتان إلى القضاء الفرنسي لا تقتصران على الشقيقين سلامة والحويك، إذ تشملان أيضاً عدداً آخر من عائلة سلامة، كابن الحاكم وابن شقيقه. ويتّهم المشتكون المشتبه فيهم بتأليف «عصابة منظّمة» هدفت، عبر التآمر الجنائي، إلى تبييض أموال مختلسة.

وكان لافتاً أن تُفرد وكالة الصحافة الفرنسية مساحة واسعة للخبر الذي اعتبرت فيه أن «الرأي العام اللبناني يشتبه في أن سلامة، على غرار مسؤولين كبار آخرين في البلاد، نقل بشكل سرّيّ مبالغ مالية طائلة إلى الخارج بالتزامن مع الحراك الشعبي في تشرين الأول 2019، رغم القيود الصارمة التي كانت تفرضها المصارف».

وتقدّمت بالشكوى الأولى إلى القضاء الفرنسي «أكونتابيليتي ناو» («محاسبة الآن») السويسرية، والتي ينشط فيها لبنانيون أيضاً. أما الشكوى الثانية، فتقدّمت بها منظمة «شيربا» التي تنشط في مكافحة الجرائم المالية الكبرى و«جمعية ضحايا الممارسات الاحتيالية والجرمية في لبنان» التي أنشأها مودعون خسروا أموالهم في المصارف اللبنانية.

وبحسب الشكوى، «تتخطى الثروة الفرنسية لبار اولبفيه سور، قال فيه إن ما يجري ضد موكله هو «عملية (إعلامية) بشكل رئيسي، لا بل سياسية، كما يتضح من المصطلحات التي استخدمها المحامي بوردون ومحيطه، والتي ليس لها أي طابع قضائي للتحدث عن «تحقيق ضخم» أو تحقيق «عالمي» يتعلق بـ«شخصية مكروهة» قد تبلغ ثروتها مليارات دولار ـ وهذا كم من المبالغات يظهر مدى التلاعب».

وقال سور إن «علينا أن نتحلى بالمنطق، كما أود أن أذكر أن شكوى منظمة «شيربا» تستند بشكل أساسي إلى عمل تحقيقي لمكتب محاماة إنكليزي استنتج أنه لا وجود لأي دليل قاطع (No smoking gun)، في حين أن الشكوى التي قدمتها «جمعية ضحايا الممارسات الاحتيالية والجرمية في لبنان» ترتكز على تقرير مكتب تحقيق فرنسي بخضع لتحقيق أولي منذ نحو ستة أشهر لتهمة «محاولة التحايل على القضاء» إثر دعوى تقدمت بها أمام النيابة العامة في ليون باسم السيد رياض سلامة».

> **بعث القضاء اللبناني، قبل نحو اسبوع، طلباً إلى القضاء الفرنسي بتجميد اموال سلامة**

(الأخبار)

تقرير

السلطة في خدمة نوّاف سلام وسحر بعاصيري

حين قرّرت مجموعات من ضمن «انتفاضة 17 تشرين» تنصيب السفير السابق نوّاف سلام كاحد «أبنائها»، وتُطالب بتعيينه رئيساً للحكومة، تغافلت عن أنّه ابن «المنظومة»، وخيار رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة سنة 2007 سفير من خارج الملاك (أي لم يخضع لامتحان وزارة الخارجية والمغتربين) في منصب المندوب الدائم للبنان في الأمم المتحدة، قبل أن يُحاول وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان فرضه على القوى السياسية اللبنانية ليُعيّن رئيساً للحكومة. استغل سلام منصبه في الأمم المتحدة، ليُسوّق لنفسه بين بقية الدول حتى يفوز بمنصب قاضٍ في محكمة العدل الدولية - لاهاي، وهو ما حصل عليه سنة 2018. هذا التعيين لا يتمّ بناءً على السيرة الذاتية للأشخاص، وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار جدارتهم لتبوّء المنصب، بل يفوز به الفرد بحسب العلاقات العامة التي نُسجتها دولته و«المقايضات» التي تُجريها مع مندوبي الدول الذين سيُصوّتون. هكذا فاز سلام بمنصب قاضٍ في محكمة العدل الدولية، حين وعد بقية المندوبين بالتصويت لصالحهم للفوز بمناصب أخرى داخل الأمم المتحدة، مستفيداً من أنّ «البعثة الدائمة» التي كان يترأسها هي التي تُدير الترشيحات إلى مناصب الأمم المتحدة. تصرّف سلام لخدمة أهدافه الشخصية، ما أدّى إلى حرمان لبنان من إمكانية الترشح للفوز بمناصب ذات قيمة أعلى له. وفي الإطار نفسه، صوّت أنّه مع تعيين سلام مندوباً دائماً في الأمم المتحدة، كان قد وصل دور لبنان - بحسب الترتيب الأبجدي - للحصول على مقعد في مجلس الأمن، بعد قرابة 20 سنة من تقديم الطلب. إلا أنّ سلام لم يُقدّم عندها طلباً جديداً ليحفظ مقعداً للبنان حين يحين دوره مرّة جديدة، فصحّت هذا الخطأ السفيرة أمال مدللي عند تعيينها.

وكما استفاد سلام من السلطة والنظام اللبنانيين لضمان مستقبله، تُعاد التجربة نفسها مع زوجته، مندوبة لبنان لدى اليونسكو سحر بعاصيري. الأخيرة أيضاً اختارها رئيس الحكومة المُكلّف سعد الحريري سفيرةً من خارج الملاك، وقد تزامن ذلك مع انتهاء ولاية زوجها نوّاف سلام في الأمم المتحدة. تُجنّد بعاصيري حالياً مديرية المنظمات الدولية في وزارة الخارجية والمغتربين، لضمان فوزها بمقعد ضمن المجلس التنفيذي لليونسكو، يضمن لها مستقبلاً في المنظمة بعد انتهاء ولايتها الدبلوماسية، في مقابل حرمان لبنان الترشح لمناصب أخرى، من جرّاء المقايضات التي تتمّ من بيروت لصالح بعاصيري.

(الأخبار)

الحسابات الائتمانية في المصارف (بملايين الدولارات)

السنة / إسم المصرف	2018	2019	2020	2021 (حتى نهاية آذار)
اللبناني للتجارة	14,3	8,58	8,4	8,52
لبنان والمهجر	866,5	1014	1,8	1,77
بلوم إنفست	0,17	0,33	0,32	0,28
سوسيتيه جنرال	866,7	887,7	89	88,1
سارادار	52,1	32	19,5	13,5
الاعتماد اللبناني	7,35	7,39	7,5	7,34
عودة	2054	2274	304,3	456,3
عودة المُتخصص	829,8	صفر	صفر	صفر
بيروت	354,4	177,3	61,4	61,5
بيمو	65,2	22,3	7,5	7,14
الاعتماد المصرفي	7,9	6,69	6,6	6,6
البركة	صفر	صفر	146,6	137,4
التمويل العربي	-	-	110,9	94,7
مصر ولبنان	4,5	5,07	5,54	5,59
سيدروس	24,5	47,8	22,7	20,7
العربي (سويسرا)	2,05	2,6	17,6	16,6
FFA المُتخصص	176,4	206,9	159,5	149,1
CSC	12,9	32,6	17,6	17,3
سيدروس للاستثمار	70,3	90,8	29,1	28,6
ليبانك للاستثمار	11,6	1	11,7	13
لوسيد المُتخصص	5,4	صفر	1,2	1,1
ميد	261,3	383,6	8,89	8,8
اللبناني الفرنسي	354,4	535,3	صفر	صفر
بيبلوس	128,5	111,8	83,3	83,3
الاماراتي اللبناني	6,2	3,5	صفر	صفر
فيرست ناشونال بنك	4,2	50,5	49,6	49,6
فرنسبنك	37,5	8,8	0,29	0,29
اللبناني السويسري	8,2	2,3	صفر	صفر
IBL للاستثمار	-	-	150,8	150
المجموع	6226,3	5912,8	1321	1428

المصدر: مصرف لبنان وبنك داتا

قضية

لم تسلم تكاليف «القفص الذهبي» من نيران الأزمة الاقتصادية التي دفعت كثيرين من المُقبلين على الزواج إلى تأجيل «الفكرة»، أو حتى إلغائها. وعليه، يعود خيار سكن الزوجين مع الأهل إلى الواجهة كبديل «شبه وحيد» للمصمّمين على الارتباط بالرغم من تحذير الاختصاصيين بأن هذا الخيار قد لا يصمد لأكثر من ثلاثة أشهر. وفيما يتزامن تراجع معدلات الزواج مع تراجع معدلات الإنجاب، ترتفع الهجرة النهائية في صفوف الشباب، ما يؤدي إلى تغيير في الهرم السكاني وزيادة التعمّر التي تعطّل التنمية الاقتصادية وتترك اعباء مادية ثقيلة على المجتمع اللبناني

«عاجزون» عن الزواج: إلى «المساكنة» مع الأهل؟!

زينب حمّود

15 عاماً قضاها فادي حمّود (33 عاماً) خلف مقود سيارة الأجرة ليحقق حلمه بالزواج. ادّخر معظم ما كان يجنيه ليؤمن مستقبلاً كريماً لأسرته الموعودة... إلى أن حلّت الأزمة الاقتصادية. صرف فادي بعض ما ادّخره في موجة الغلاء، فيما تآكلت القيمة الشرائية لما تبقّى، «وما عادوا يعطّوا حقّ غسالة»! أمام هذا الواقع، بات متيقّناً من أن القطار فاته، وهو لا يزال في «المحطة الأولى»، وأن عليه أن يبدأ «من جديد».

بدورها، سعاد تركت خطيبها رغم الوعود الكثيرة بألا تفرّقهما الظروف، وبأن يجتمعا «على الحلوة والمرّة». لكنّ مرارة الأزمة أقوى من أن تُحتمل لتحمّل مسؤولية الزواج وتكوين أسرة. هي أستاذة رياضيات تتقاضى نصف راتبها منذ بداية الأزمة. وهو عاطل من العمل بعدما خسر عمله في أحد الفنادق في بيروت إثر انفجار المرفأ في الرابع من آب 2020. تقول إن «نصف الراتب الذي اتقاضاه لا يعادل كلفة إيجار شقة صغيرة، فمن أين نؤمّن أساسيات العيش إذا تزوّجنا؟». ضغوطات الأهل «الخائفين على مستقبل ابنتهم» و«انعدام الأفق بتحسن الأوضاع» لدى الطرفين وضعا حدّاً لحب دام سنوات.

في دراسة لـ«الدولية للمعلومات»، استناداً إلى أرقام المديرية العامة للأحوال الشخصية، يتبيّن تراجع معدلات الزواج عام 2020 بنسبة 13,5% مقارنة بعام 2019، و17,9% مقارنة بمتوسط الأعوام الخمسة الأخيرة (2015 - 2019). وهذا «طبيعي جداً»، وفق مسؤولة الدراسات في «مركز أمان للإرشاد السلوكي والاجتماعي» سحر نور الدين. «فالمجتمع اللبناني يعيش صدمة الانهيار الاقتصادي وجائحة كورونا، لذا يعيد التفكير في اتخاذ قرارات مصيرية كالزواج، كما لا يبدو في الأفق أمل بالتغيير في المدى المنظور، ما يزيد من حالات اليأس وفقْد الارتباطات».

ولعلّ ما يزيد صعوبة الخطوة، هو «ارتباط تكوين الأسرة بالحاجة الاقتصادية الكبيرة وبرفاهية معينة تستلزم تكاليف باهظة». وفق عضو مختبر الأنثروبولوجيا في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ليلى شمس الدين، مُشيرةً إلى «عوامل أخرى تتداخل مع العامل الاقتصادي»، أهمها «الصورة النمطية للزواج في الإعلام الجماهيري المحلي والوافد: علاقة معقّدة تتطلب تحمّل مسؤولية مرهقة». بالتوازي مع «تخويف الشباب من فشل الزيجات والوقوع في مشاكل الحياة الزوجية وصعوباتها»، لا تنكر شمس الدين وجود أزمة اقتصادية تخلق تحديات أمام الشباب المقبلين على الزواج، لكنّ «العالم الرقمي الذي نعيش فيه يخلق رغبات جديدة ويرفع مستوى طموحاتنا. فارتباط تكوين الأسرة بحاجة اقتصادية كبيرة وبرفاهية معينة تفرض تكاليف باهظة».

«لم تكن أحوال اللبنانيين المعيشية في فترة الستينيات أفضل ممّا عليه اليوم. مع ذلك كان الزواج متاحاً، لأن متطلبات الحياة كانت أقل تعقيداً، والبنية الاجتماعية والقيم السائدة آنذاك كانت تسمح بسكن الزوجة مع أهل الزوج»، بحسب نور الدين. الانطلاق من هذا «السرد» يُعدّ ضرورياً لطرح النقاش المتعلّق ببروز خيار سكن الأزواج مع الأهل إلى الواجهة ومدى إمكانية تطبيقه في يومنا هذا.

الباحث المتخصّص في علم اجتماع الأسرة زهير حطب يؤكد أنه رغم أن خيار السكن مع الأهل بات «ربما الخيار شبه الوحيد المتاح»، إلا أن التجارب أثبتت حديثاً أن هذا الخيار يفشل «ولا يصمد لأكثر من ثلاثة أشهر. إذ سيرفض الشاب، الزوج أو الزوجة، الذي اعتاد الاستقلالية تدخلات الأهل بخياراته والضغوطات التي سيفرضونها عليه».

«مركز أمان»، من خلال سلسلة دراسات يعدّها، يعمل على تشجيع ما يمكن تسميته بالمساكنة... مع الأهل، وذلك عبر «إحياء هذا النموذج القديم تدريجياً، من خلال منظومة اجتماعية وقيمية تساند هذا الحل من دون الوقوع في مشاكل زوجية ونزاعات بين الحمى والكنّة». إلا أن هذه الجهود، على أهميتها بالنسبة إلى الساعين فيها، تبقى قاصرة عن معالجة التحديات التي تطاول شكل الأسر «المُستقلة» نفسها. فوفق حطب، أكثر من نصف العائلات الجديدة يهاجر أحد طرفيها لتأمين مصدر رزقها، فيما الطرف الثاني يقود العائلة وحده، «ما يخلق تحديات لها مفاعيل مهمة على شكل الأسرة واستمراريتها».

> تراجع معدلات الزواج عام 2020 بنسبة 17,9٪ مقارنة بالأعوام الخمسة الأخيرة

الجدير ذكره أن تراجع معدلات الزواج يتزامن مع تراجع في معدلات الولادة التي سجّلت عام 2020 انخفاضاً بنسبة 14,5% مُقارنة مع عام 2019 وبنسبة 16,2% مقارنة بمتوسط الأعوام الخمسة الأخيرة (2015 - 2019). وبحسب حطب «تراجع معدل الإنجاب من 3,2 للأسرة الواحدة قبل سنتين إلى 2 اليوم، وهو معدل الإحلال الديمغرافي، بمعنى أنه كل طرف ينجب فرداً واحداً يحلّ مكانه بعد وفاته». وهذا يؤدي إلى «تحوّل الهرم السكاني من هرم فتيّ إلى هرم بغَض بكبار السن، وبالتالي زيادة التعمّر، التي تعطّل التنمية الاقتصادية وتترك أعباء مادية ثقيلة على المجتمع اللبناني»، وفق نور الدين مُشيرةً إلى أن الهجرة النهائية خاصة في صفوف الشباب مع ما يرافقها من تراجع معدلات الزواج تؤدي ديمغرافياً على مدار سنوات إلى «نمو سكاني سلبي» بدأت ملامحه بالظهور.

حالات سكن الزوجين مع الأهل لا تصمد أكثر من ثلاثة أشهر (أرشيف)

«مئة مليون ليرة» كلفة تجهيز منزل عروسين

يارا سعد

أطبق تضخّم الأسعار الخناق على كلّ مناحي الحياة، وصار الزواج وتجهيز منزل حلماً لمعظم الشباب الذين يتقاضون رواتبهم بالليرة، هذا إن كان الراتب متوفراً نظراً إلى ارتفاع نسبة البطالة، ولا سيّما بين هذه الفئة. وإذا كانت بعض مستلزمات الحياة قد بقيت عند مستويات ما قبل الأزمة تقريباً، كإيجارات المنازل ورسوم الكهرباء والغاز وغيرها، غير أن تأثيث المنزل وتجهيزه، مثلاً، صارا أقرب إلى الخيال». إذ «ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك للأثاث والتجهيزات المنزلية 655% بحسب الإحصاء المركزيّ بين كانون الأوّل 2019 وكانون الأوّل 2020. ومع نهاية 2021 ستكون الأرقام أكثر تضخّماً»، بحسب مؤسس «مرصد الأزمة» ناصر ياسين. وبما أنّ الزواج من الأمور التي لا يمكن إيقافها، «فالناس بحاجة إلى التواضع، لأنه لم يعد بمقدور كثيرين العيش كما السابق، أو اللجوء إلى خيار الصناعات المحلّيّة».

> ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك للتجهيزات المنزلية 655% بين كانون الأوّل 2019 وكانون الأوّل 2020

«في الحد الأدنى يحتاج المُقبل على الزواج اليوم إلى مئة مليون ليرة ليجهّز منزلاً متواضعاً، هذا إن افترضنا أن المنزل متوفّر»، يلخّص أسامة، صاحب محلّ أدوات منزلية وكهربائية، حال المقبلين على الزواج في ظلّ الأزمة. «سابقاً كان يحتاج الشاب إلى 15 ألف دولار أي 22 مليون ليرة ليفرش بيته، اليوم كم تساوي الـ 15 ألف دولار؟». لافتاً إلى أن الغسالة التي كان سعرها 600 ألف ليرة صارت تُكلف بين 4 و 5 ملايين ليرة، والبراد الذي كان سعره 900 ألف ليرة صار اليوم بين 10 ملايين ليرة و13 مليوناً. وإذا كان التقسيط سابقاً واحداً من التسهيلات التي تحفّز الزبائن على الشراء، إلا أنه اليوم «لا يمكن الحديث عن التقسيط أبداً»، لأن الشركات الكبرى توقّفت عن تقسيط البضائع لأصحاب المحالّ، وهؤلاء بدورهم لم يعودوا قادرين على «تدبين الناس. نحن نعيش في بلد لا نعرف ماذا سيحصل فيه غداً، ولا إن كان سيبقى موجوداً بعد شهرين، فكيف نقسّط؟».

صحيح أن الأسعار ارتفعت بالليرة اللبنانية نتيجة انهيار العملة، إلا أنها لا تزال كما هي بالدولار، «بل انخفضت» بحسب سعيد، صاحب أحد محالّ بيع الأدوات المنزلية، «فرسوم الجمارك والـTVA لا تزال على أساس 1515 ليرة لبنانية. من يتقاضون رواتبهم بالدولار لم يشعروا بتغيّر أيّ شيء، عكس من راتبه مليون ليرة بالكاد يكفيه للأكل والشرب، فكيف سيشتري غسالة؟».

جولة سريعة في بعض الصالات وعلى المواقع الإلكترونية، تظهر الهوة الساحقة بين ما آلت إليه الأسعار بالليرة وبين الحدّ الأدنى للأجور وما يتقاضاه اللبنانيّ شهرياً. وأمام الارتفاع الحاد في الأسعار، حاول كثيرون إيجاد «مخارج» تساعدهم على تجهيز منازلهم. البعض لجأ إلى الأدوات الكهربائية المستعملة أو إلى «البالات» لشراء «البيّاضات». في حين أنّ عدداً لا يستهان به من الشباب اتّخذ «قراراً لا يمكن الرجوع عنه»... بالعزوف عن الزواج.

تقرير

امتحانات «البريفيه» في المدارس قيد مرسوم استثنائي

فاتن الحاج

لا يمكن امتحانات الشهادة المتوسطة (البريفيه) أن تجري في 12 تموز في المدارس بإشراف وزارة التربية، ما لم يصدر مرسوم استثنائي لهذا العام فقط يوقّعه رئيسا الجمهورية والحكومة، ويتضمن تعديلات على مرسومي تنظيم الامتحانات 5697 و5698 بتاريخ 15 حزيران 2001، لتتماشى مع الآلية التي طرحها وزير التربية طارق المجذوب في هذا الخصوص. المرسوم الاستثنائي لا يزال ينتظر التواقيع، ومن دونها ستضطر الوزارة للعودة إلى الطريقة التقليدية في إجراء الاستحقاق التي ينص عليها المرسوم القديم، أي إنها في هذه الحالة تكون مسؤولة عن الامتحانات من ألفها إلى يائها.

5 أسابيع تفصل المرشحين عن التجربة الجديدة، فيما لا يزال الحديث عن الآلية التشاركية بين الوزارة وإدارات المدارس الخاصة، التي ستجري على أساسها الامتحانات، في مرحلة نقاش الأفكار ولم تتخذ القرارات النهائية في شأنها بعد، وإن كانت الاستعدادات اللوجستية في الوزارة تجري على قدم وساق وتعقد الاجتماعات المتواصلة مع ممثلي المدارس، على قاعدة أن الامتحانات قائمة لا محالة ولا مفر منها، علماً بأن دائرة الامتحانات الرسمية أرسلت، عبر المناطق التربوية، استمارة إلى المدارس لمعرفة إذا ما كانت المدرسة تستوفي شروط اعتمادها كمركز للامتحانات ومدى إمكانية دمج المدارس بعضها مع بعض، على أن عدد مراكز الشهادة المتوسطة قد يتجاوز 800 مدرسة.

وفي تفاصيل الآلية أن الوزارة ستتولى إعداد الأسئلة الموحدة لجميع المرشحين الذين يقارب عددهم 60 ألفاً في كل لبنان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تصحيح المسابقات. وستكون هناك أكثر من آلية لوصول الأسئلة إلى المدارس وكيفية طباعتها لم يجر الكشف عنها حتى الآن. أما في ما يخص مراقبة الاستحقاق، فسترسل الوزارة إلى كل مدرسة رئيس مركز ومساعداً له ومراقباً عاماً واحداً إذا كان عدد قاعات الامتحانات لا يتجاوز ثلاثة صفوف. ويجري حالياً وضع معايير لمراقبة القاعات التي ستكون من مهمة فريق المدرسة، وإن كانت الوزارة تفضل أن يكون المراقبون من الموظفين الإداريين (وهو أمر لم يستسغه بعض ممثلي المدارس) وليسوا من معلمي البريفيه أو الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي (سابع وثامن وتاسع أساسي)، على أن تزود المدرسة الوزارة بأسماء الفريق الذي يشارك في العملية.

وبينما تعكف وزارة التربية على وضع معايير لاختيار المراقب والية محاسبته، يبدو أنها حسمت مسألة أن لا تدخل مستحقات الأساتذة المراقبين في المدارس الخاصة ضمن موازنة الامتحانات الرسمية التي خفضت هذا العام من 18 مليار ليرة إلى 14 ملياراً، وأن المدارس هي التي ستدفع لأساتذتها، كما قال لـ «الأخبار» الأمين العام للمدارس الإنجيلية نبيل القسطاس، لافتاً إلى أن المدارس «كانت تفضل أن تكون امتحانات البريفيه مدرسية، إلا أن إصرار الوزارة على تنظيم الاستحقاق الرسمي يرتب علينا إنجاحه، وقد وعدنا الوزارة بأن الامتحانات ستكون مسؤولة وجدية كي تعطي انطباعاً مطمئناً لامتحانات الثانوية العامة».

كراسات الامتحانات مؤمّنة والوزارة حصلت على الموافقة على سلفة مالية طارئة لطباعة بطاقات الترشيح. أما النقص الحاد في القرطاسية فينتظر توفيره عبر استدراج عروض ضمن مشروع S2r2 المموّل من البنك الدولي.

(هروات بو حيدر)

تقرير

«فايزر» للحوامل... قريباً جداً

هديل حسن

طويلاً، استطاعت لارا أن تحمي نفسها وجنينها من الإصابة بكورونا، إلا أنها لم تصل إلى «الخاتمة السعيدة»، فقد داهمها الفيروس في شهر حملها الثامن. كادت أن تخسر «المعركة»، بعدما أجبرها الفيروس على استخدام آلة الأوكسيجين فترة طويلة.

«هذه ولادتي الثانية، لكنها لم تكن تشبه الأولى أبداً»، تقول لارا، مستعيدة اللحظات المرعبة التي عاشتها، والتي استمرت عوارضها كالصداع والزكام الحاد وتورّم الجسم. ليست لارا وحدها من عاشت تلك التجارب، إذ أن كثيراً من النساء الحوامل لم يسلمن من أعراض ومضاعفات الفيروس. وتشير الإحصاءات إلى أنه من بين كل 100 حامل مصابة بالفيروس هناك 10 إلى 15% يواجهن عوارض شديدة أو متوسطة، على ما يقول رئيس اللجنة التقنية لكورونا والحمل الدكتور فيصل القاقّ. ويعزو ذلك إلى أن الحامل معرضة للتجلطات، إضافة إلى أن التحولات الفيزيولوجية من ضغط على الأعضاء كالرئتين والجهاز التنفسي بخاصة خلال الأشهر الثلاثة الأول يمكن أن تكون أحد أهم أسباب زيادة هذه المضاعفات.

وبيّنت دراسات علميّة حديثة حدوث مضاعفات مستجدة لدى الحوامل مثل الولادة المبكرة والارتعاش الحملي وزيادة الدخول إلى غرف العناية المشدّدة والإجهاض وارتفاع نسب الوفاة عند الأمّ، إضافة إلى تعرض الجنين لبعض الأمراض التي تتطلب وضعه في الحاضنة مثلاً، وازدياد وتيرة الولادات القيصرية. وفي هذا السياق، يشدد القاقّ على أن الإقبال على خيار الولادات القيصرية اليوم هو «لخدمة هدف واحد فقط: التخفيف من أعباء المرض على الأمّ والجنين، خصوصاً في حالات الارتعاش الحملي، حيث قد تكون الولادة السريعة هي العلاج الأنسب، ولكن لا دافع علمياً أو لا مبرر طبياً لها».

وإذا كان، إلى الآن، لم تُلاحظ تشوّهات خلقية معينة يمكن ربطها بالكورونا، إلا أن هناك نسباً محدودة من حالات «الترويح» العفوي بخاصة في الشهر الأول من الحمل «وإن كان لا يوجد ارتباط حاسم بين الأمرين». على ما يؤكد القاقّ، مشبّهاً حال المرأة الحامل مع فيروس كورونا، بـ«المصابين بأمراض مزمنة، فهي تتعرّض بشكل دراماتيكي للعوارض، لذلك لا يمكن استبعادها من لائحة من وجب تلقيحهم بالأولوية». ويستند في ذلك إلى دراستين صادرتين حديثاً عن جدوى فعالية اللقاح للحامل، إذ أنه «بعد مراقبة الحالات المصابة تبيّن أنّ اللقاح لم يؤثر سلباً على الحامل، بل على العكس، أظهر منافع إضافية لحمايتها، وقد وُجدت أجسام مضادة في حبل الخلاص وحليب الثدي، وبالتالي اللقاح يعمل على حماية الجنين أيضاً، ويعزّز الأمان ويمنع الضرر (...) كما أكدت منظمة الصحة العالمية والجمعيات المختصة، بعد تجارب عديدة، عدم وجود سبب يمنع الحامل من التلقيح». وأكد أن «اللقاح سيكون قريباً جداً متاحاً ومؤمّناً للحوامل».

يؤكد القاقّ أنّ الحامل يمكنها أخذ اللقاح في أي مرحلة من الحمل، حتى إنه ينصح به قبل الحمل في حال التخطيط المسبق لذلك. وشدّد على أنه «في المطلق، أي لقاح أفضل من لا لقاح». ولكن بحسب إرشادات وزارة الصحة العامة، لا يتم إعطاء لقاح «أسترازينيكا» لمن هم دون الثلاثين من العمر، وبالتالي فمن المرجّح تأمين لقاح «فايزر» للحوامل نسبةً إلى أن الغالبية العظمى منهن تحت تلك السن، وأقل من الأربعين أيضاً. أما في حال الإصابة، «فلا داعي للخوف لأن غالبية الإصابات عوارضها خفيفة. ولكن، تجب الوقاية دائماً والحركة باستمرار في المنزل، إضافة إلى أخذ الفيتامينات اللازمة».

> من بين كل 100 حامل مصابة 10 إلى 15% يواجهن عوارض شديدة أو متوسطة

كان لاعبو منتخب لبنان مستائين بعد المباراة رغم الفوز على سيريلانكا (أ ف ب)

تصفيات كأس العالم

مباراة سيريلانكا خلف ظهر اللاعبين
أنظار منتخب لبنان نحو مواجهة تركمنستان

وضع لاعبو منتخب لبنان لكرة القدم مباراة سيريلانكا ضمن التصفيات المزدوجة المؤهلة إلى نهائي كأس العالم 2022 في قطر وكأس آسيا 2023 في الصين خلف ظهرهم وأصبحت أعينهم على لقاء تركمنستان بعد غدٍ الأربعاء في كوريا الجنوبية ضمن المجموعة الثامنة. مباراة على درجة عالية من الأهمية للتأهل الى الدور النهائي لتصفيات المونديال والفوز بها قد يكون حاسماً

عبد القادر سعد

قد تكون من المرات القليلة التي يفوز لاعبون في مباراة ما من دون أن تكون هناك فرحة عقب المباراة. هذه هي حال لاعبي منتخب لبنان الأول بعد فوزهم على منتخب سيريلانكا يوم السبت 3-2 ضمن التصفيات الآسيوية المزدوجة. قد يكون اللاعبون فعلوا الأهم، وهو الفوز بالمباراة وإحراز النقاط الثلاث، رافعين رصيد لبنان الى عشر نقاط في المركز الثاني بفارق الأهداف خلف كوريا الجنوبية التي فازت على تركمنستان 5-0. ولا شك أن فكرة أهمية الفوز صحيحة حتى لو كان الخصم منتخب سيريلانكا صاحب المركز الرابع والأخير بعد انسحاب كوريا الشمالية من دون نقاط، هي فكرة صحيحة. فالمنتخب غاب لفترة طويلة عن المباريات، كما أن رحلته إلى كوريا كانت متعبة لطول المسافة، وبالتالي فإن الفوز يعتبر أمراً مهماً جداً في مهمة جمع النقاط في المجموعة الثامنة.

فقد علمت «الأخبار» أن لاعبي المنتخب كانوا مستائين من أدائهم، معتبرين أن الاستهتار كان السبب الرئيسي وراء الأداء غير المقنع للاعبي المنتخب أمام سيريلانكا. فالمنتخب تأخر بهدف مباغت من المنتخب السيريلانكي عن طريق أحمد رازق بعد خطأ من الدفاع ومن ثم الحارس مهدي خليل. عوّض اللبنانيون سريعاً عبر المتألّق جوان العمري الذي سجّل هدفين (الثاني بطريقة رائعة) إلى جانب محمد قدوح. المشكلة كانت في تقليص الخصم للنتيجة من ركلة جزاء غير صحيحة عبر اللاعب رازق أيضاً ليقع منتخب لبنان تحت الضغط.

يوم السبت، لم يُفسح المجال أمام الجهاز الفني للحديث مع اللاعبين بعد المباراة. فالرحلة من الملعب إلى مكان الإقامة استغرقت ساعة وربع ساعة، إلى جانب تناول اللاعبين عشاءهم والخلود إلى النوم نتيجة الإرهاق.

أمس، وضع الجميع المباراة خلف ظهرهم وخاضوا التمرين تحضيراً للقاء تركمنستان المهم يوم الأربعاء عند الساعة التاسعة صباحاً بتوقيت بيروت. أما بالنسبة إلى مباراة سيريلانكا فسيكون هناك اليوم جلسة فيديو بين الجهاز الفني واللاعبين قبل الغداء للمناقشة الفنية، إضافة الى خوض تمرين جديد والخضوع لفحص كورونا المخصص لمباراة تركمنستان كما ينص البروتوكول، وهو الفحص الرابع الذي تخضع له البعثة اللبنانية منذ الوصول إلى كوريا الجنوبية يوم الثلاثاء الماضي.

مشكلة كورونا حضرت بقوّة في المعسكر اللبناني بعدما أبعدت اللاعب باسل جرادي عن المباراة الأولى. فالمسؤولون الكوريون فرضوا على جرادي حجراً لمدة 14 يوماً بعدما تبيّن أن مكانه في الطائرة من قطر الى كوريا كانت الى جانب شخص ظهرت إصابته بكورونا لدى وصوله إلى كوريا.

هذا الأمر كان الشغل الشاغل للبعثة اللبنانية والاتحاد اللبناني لكرة القدم، الذي وجّه رسالة سريعة إلى الاتحاد الآسيوي يطلب فيها إعادة جرادي إلى البعثة اللبنانية ورفع الحجر عنه كونه لم يجلس إلى جانب الراكب المصاب. أضف إلى ذلك أن جرادي خضع لثلاثة فحوصات كورونا أجراها الكوريون أنفسهم وتبيّن أن النتائج الثلاث سلبية.

حتى صباح اليوم، لم تكن هناك مؤشرات إيجابية حول عودة جرادي الى البعثة بسبب تشدد الكوريين الملتزمين بتعليمات الحكومة. يبقى الأمل بأن يجيب الاتحاد الآسيوي على كتاب الاتحاد اللبناني اليوم وينجح في رفع الحجر عن جرادي كي يكون حاضراً مع المنتخب في لقاء بعد غدٍ الأربعاء مع تركمنستان. فهذا اللقاء في حال فوز لبنان به سيعني إلى حدٍ كبير تأهل لبنان إلى الدور النهائي لتصفيات كأس العالم كواحد من أصل أربعة منتخبات احتلت المركز الثاني على أقل تقدير مع إمكانيات انتزاع المركز الأول من الكوريين في حال الفوز عليهم في المباراة الأخيرة يوم الأحد المقبل. كما أن فوز لبنان على تركمنستان يعني تأهله إلى نهائيات كأس آسيا 2023 في الصين أيضاً.

لكن لماذا الفوز على تركمنستان يعني أن لبنان أصبح في حكم المتأهل الى الدور النهائي لتصفيات المونديال؟

بعد انسحاب منتخب كوريا الشمالية، جرى شطب نقاطه مع المنتخبات التي لعب معها في المجموعة الثامنة. منتخب لبنان كان أكثر المستفيدين كونه لم يجنِ من كوريا سوى نقطة واحدة من المباراتين اللتين خاضهما ضد الكوريين بعكس باقي المنتخبات.

هذا الانسحاب جعل عدد المنتخبات في المجموعة الثامنة أربعة منتخبات بعكس باقي المجموعات السبع التي تضم كل واحدة منها خمسة منتخبات.

وانطلاقاً من مبدأ العدالة على صعيد تحديد المنتخبات الأربعة التي ستتأهل الى الدور النهائي كأفضل من احتل المركز الثاني في المجموعات الثماني، ستحسم نتائج كل منتخب احتل المركز الثاني مع صاحب المركز الأخير في مجموعته. وتشير خريطة المجموعات إلى أن المنتخبات التي تحتل المركز الأخير غالباً ما يتراوح رصيدها بين نقطة وصفر نقطة كفوام، تايبيه، كمبوديا وإندونيسيا في المجموعات 1، 2، 3، 7. ومنتخب بنغلادش لديه نقطتان في المجموعة الخامسة، ومنتخب مڤوليا لديه ثلاث نقاط في المجموعة السادسة.

هذا يعني أن شطب نتائج هذه المنتخبات مع أصحاب المراكز الثانية سيجعلهم يخسرون نقاطاً حصدوها أمام المنتخبات أصحاب المراكز الأخيرة بعكس منتخب لبنان الذي خسر خمس نقاط من كوريا الشمالية (خسارة وتعادل).

لكن جميع هذه الحسابات ستتبلور أكثر بعد انتهاء الجولة الثانية، حيث ستتوضح صورة المجموعات على أمل أن يكون منتخب لبنان قد فاز على تركمنستان، رغم صعوبة المهمة في ظل غياب هلال الحلوة لنيله إنذاراً أصفر هو الثاني له في التصفيات، الى جانب استمرار غياب جرادي في حال جاء رد الاتحاد الآسيوي سلبياً على كتاب الاتحاد اللبناني.

> راسل الاتحاد اللبناني لكرة القدم نظيره الآسيوي لحل مشكلة باسل جرادي

المنتخب الاولمبي الى دبي

خاض منتخب لبنان الأولمبي (دون 22 عاماً) مرانه الأخير صباح أمس الأحد على ملعب بئر حسن، استعداداً لمواجهة نظيره الإماراتي ودياً في 10 و14 حزيران الحالي في دبي.

وتخللت التجمّع فحوصات «PCR» لتحديد أسماء الـ 24 لاعباً الذين سيلتحقون ببعثة المنتخب التي تغادر الى دبي مساء اليوم الاثنين عند الساعة العاشرة والنصف وتعود في 16 الجاري.

ويستكمل المنتخب اللبناني مبارياته الودية بعد عودته الى بيروت باستضافة نظيره الكويتي في ثلاث مباريات وديّة في 18 و21 و24 حزيران الحالي، تليها استضافة نظيره السوري في مباراتين وديّتين في 3 و6 تموز المقبل.

وتأتي المباريات الودية الدولية بعد سلسلة تحضيرات مكثّفة ومباريات تدريبية محلية استعداداً للتصفيات الآسيوية التي تنطلق في 23 تشرين الأول المقبل.

ميركاتو

ركود في سوق اللاعبين وطلب على المدربين «الطليان»

انتهى الموسم الكروي في الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى بشكل طبيعي. حان الوقت الآن لكي تقوم الأندية بإعادة هيكلة منظوماتها كي تحقق الأهداف بما يتوافق مع متطلبات الإدارة والملاك. ما هو لافت، جمود سوق انتقالات اللاعبين مقابل وجود حركة كبيرة في سوق انتقالات المدربين. وهو ما يصب في خانة تداعيات فيروس كورونا

حسين فحص

هزّ كورونا الوسط الرياضي وغيّر الكثير من المعادلات. في ظل الخسائر الكبيرة للعديد من أندية النخبة، أصبح من الصعب جداً ضخ الأموال في أسواق الانتقالات لاستقدام صفقات كبيرة. هكذا، تحوّل التوجه نحو المدربين، حيث تركّز إدارات الأندية الآن بشكل أكبر على استقدام مدربين فنيين جدد بإمكانهم استخلاص أفضل ما في اللاعبين المتاحين. فيما يلي، أبرز الأسماء المطروحة في سوق الانتقالات.

كارلو انشيلوتي

بعد تجربة قصيرة في إنكلترا، ترك المدير الفني لفريق إيفرتون كارلو أنشيلوتي مهامه متجهاً نحو ريال مدريد، في ثاني تجربة له مع الفريق الإسباني (سبق أن أشرف على تدريب المرينغي بين عامي 2013 و 2015).

وقّع أنشيلوتي عقداً لمدة ثلاث سنوات مع الريال قائلاً إن الخطوة تمثل «فرصة غير متوقعة». ويتولى المدرب الستّيني مهمة تدريب ريال مدريد خلفاً للفرنسي زين الدين زيدان، الذي أعاد سبب رحيله إلى الشعور بأن النادي لم يعد لديه إيمان به، كما أكد زيدان انعدام دعم الإدارة له حيث ذكر: «الإدارة لم تمنحني الثقة التي كنت أحتاج إليها للاستمرار، كذلك لم أجد الدعم المناسب على المدى المتوسط أو البعيد».

كلمات تبرز خطة مالك النادي فلورنتينو بيريز الذي أصبح يطمح إلى الحفاظ على نسق الفريق ومحاولة الاستمرار في القمة باقل التكاليف الممكنة، خاصةً بعد فشل مشروع «السوبر ليغ».

انطونيو كونتي

ترك كونتي مهام تدريب فريق إنتر ميلانو بعد التتويج بلقب الدوري الإيطالي على خلفية مشاكل مالية مع إدارة النيراتزوري.

بعدها، كثرت الأخبار حول إمكانية عودة المدرب الإيطالي إلى لندن من بوابة توتنهام، غير أن التقارير الأخيرة تنفي ذلك. وأكد الصحافي الشهير في شبكة «سكاي سبورت» فابريزيو رومانو أن الاتفاق بين إدارة توتنهام وكونتي لم يعد في طريق جيد. ثم أوضح أن عملية انتقال أنطونيو كونتي إلى توتنهام تسير بشكل بطيء للغاية، وأن هناك الكثير من الشكوك حول عرض السيبرز. وأنهى رومانو تأكيداته بأن كونتي في طريقه لرفض تدريب توتنهام هوتسبير بسبب شكوكه في قدرة الفريق على المنافسة على الألقاب المحلية والأوروبية في المواسم المقبلة.

من جهته، أعلن الإنتر تعيين سيموني إنزاغي مدرباً للفريق خلفاً لأنطونيو كونتي. ووقّع إنزاغي عقداً لمدة سنتين ليخوض بذلك أول تجربة له بعيداً عن فريق لاتسيو الذي أشرف عليه منذ عام 2016.

ماسيميليانو اليغري

بعد تجربةٍ «غير ناجحة» لأندريا بيرلو في يوفنتوس، أعلنت إدارة «البيانكونيري» إقالة مدربها الشاب مقابل عودة المدرب المخضرم ماسيميليانو اليغري للإشراف الفني على فريق السيدة العجوز.

عودة اليغري إلى تورينو تعني وجود تغييرات جذرية. من المرجح أن يستعيد اليوفي استقراره نظراً إلى ثقل اليغري الكبير كمدرب مقارنة ببيرلو، إضافة إلى وعود الإدارة بدعم مدربها الجديد في سوق الانتقالات الصيفي. وبحسب شبكة «سكاي سبورت»، فإن وجود اليغري في يوفنتوس يعني رحيل البرتغالي كريستيانو رونالدو، فيما سيكون الأرجنتيني باولو ديبالا مركز المشروع الجديد.

وأشرف اليغري على تدريب يوفنتوس بين عامي 2014 و2019 قاد خلالها الفريق لخوض نهائي مسابقة دوري أبطال أوروبا في مناسبتين، لكنه فشل في إحراز اللقب أمام كل من برشلونة في عام 2015 وأمام ريال مدريد في عام 2017.

كما نجح ماسيميليانو في التتويج بلقب الدوري الإيطالي في 5 مناسبات متتالية مع يوفنتوس وبكأس إيطاليا في 4 مرات متتالية وبالسوبر المحلي عامي 2015 و2018.

> تركّز إدارات الأندية الآن بشكل أكبر على استقدام مديرين فنيين جدد

وقّع انشيلوتي عقداً لمدة ثلاث سنوات مع الريال خلفاً لزين الدين زيدان (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3755

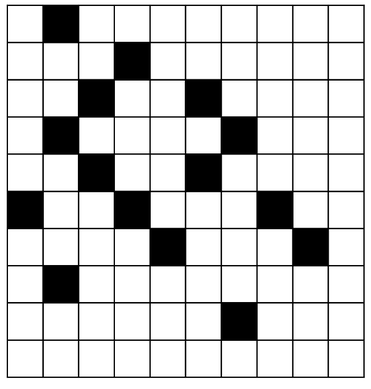

أفقيا

1- صاحب نظرية النسبيّة – 2- معاهدة شهيرة بين الكرسي الرسولي والحكومة الإيطالية – وكالة أنباء عربية – 3- أخرس – في القميص – إله – 4- بيت – نجم وهّاج – 5- رتّلي – قلب الثمرة – خنزير برّي – 6- متشابهان – ساقط خسيس – والد – 7- مدينة سويسرية – ألف كيلوغرام – 8- أعلى بحيرة في العالم – 9- يُطلق الرصاص على العدو – يجعله مُرّاً – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل

عمودياً

1- من البحار – 2- نسبة الى مواطن من بلد أسيوي – يدس برجله الأرض – 3- نتعظمُ ونتشرّف – ثقل عليه الأكل حتى كاد ينفجر – 4- خليج بحري – يعلم بالأمر – 5- خاصتك بالأجنبية – ماركة أجهزة هواتف خليوية – 6- مرفأ إيراني – رجاء – 7- طري – عاصمة غانا – 8- عاصفة بحرية – البارحة – 9- هرب – أوثق – إله مصري – 10- نعش – نفتري بالكذب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تكارم – خليج – 2- زمان يا حب – 3- مايا – اب – تل – 4- زين – رباط – 5- رف – أمن – كلا – 6- قت – حار – 7- نما – الب – رق – 8- كورسك – نتش – 9- سوبارو – اف – 10- كمن – باشا

عمودياً

1- تيمورلنك – 2- موسم – 3- أزيز – قارون – 4- رمايات – سب – 5- ما – نم – اكاي – 6- نا – نحلّ – 7- خيبر – ابنوب – 8- لا – بكر – 9- يحتال – رشاش – 10- جبل طارق – فا

sudoku 3755

9			2				7	6
		7		3		2	4	
8			5					9
	4					8		
7					4		2	5
		9	8	1		7		
	8		1			4	5	2
4			6			1		3
5					3			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3754

9	6	5	8	1	4	7	2	3
2	4	3	5	6	7	8	1	9
7	8	1	3	9	2	4	6	5
4	7	9	2	3	8	1	5	6
5	1	8	9	4	6	2	3	7
3	2	6	7	5	1	9	4	8
8	5	4	1	7	3	6	9	2
6	3	7	4	2	9	5	8	1
1	9	2	6	8	5	3	7	4

مشاهير 3755

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسية إيرلندية وأول إمرأة تصبح رئيسة للبلاد. عملت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعرضت للمحاربة بسبب إنتقادها للسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

7+6+5+4+3+2+1 = جمهورية إتحاد ميانمار ■ 8+9+4+3 = نمشي ■ 10+11 = عاصفة بحرية

حل الشبكة الماضية: **محمد الأشعري**

إعداد **نعوم مسعود**

فلسطين

«مسيرة الأعلام» أمل نتنياهو الأخير
العدو نحو الرضوخ لتهديدات المقاومة

يسابق بنيامين نتنياهو الزمن لمنع الإطاحة به من رئاسة الحكومة. وإذ يبدو أن حظوظه في استمالة أصوات من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الجديد لمنع الثقة عن الأخير باتت محدودة، فهو يضع رهانه حالياً على إمكانية الدفع نحو تصعيد ميداني يكون كفيلاً بإطاحة مسار ولادة «حكومة التغيير» برمّته. في هذا الإطار تأتي مباركة نتنياهو لـ«مسيرة الأعلام» المقرّرة يوم الخميس المقبل في القدس المحتلّة، والتي يَظهر أن المؤسسة الأمنية والعسكرية تدفع في اتّجاه إلغائها لا لكونها تستهدف تحقيق مصلحة شخصية لنتنياهو فقط، بل ربطاً، وأساساً، بالتهديدات الصادرة عن فصائل المقاومة، والتي من شأن الاستجابة الإسرائيلية لها أن تؤدّي، عملياً، إلى ترسيخ معادلة «غزة - القدس». وأن تترك تداعيات خطيرة، على الأمد البعيد، على التوجّه الرسمي الإسرائيلي حول القدس

بات رهان نتنياهو على إمكان استقطاب عدد من أعضاء «الكنيست» ضعيفاً (أ ف ب)

يحيى دبوق

في السباق بين مسار نيل الحكومة الجديدة في إسرائيل ثقة «الكنيست»، وتفعيل بنيامين نتنياهو ومَن يدور في فلكه خياراتهم لإسقاط الحكومة ومنْع ولادتها أصلاً، تعيش إسرائيل أيامًا مفصلية لا ترتبط أهمّيتها بساحتها الداخلية فقط، بل تطال مواجهة استحقاقات استراتيجية إزاء قطاع غزة، لا تزال، هي الأخرى، خارج دائرة اليقين. يوم أمس، وفي خطوة انتظر رئيس الحكومة الإسرائيلية والكتلة اليمينية المؤيّدة له أن تتأخّر، أفاد رئيس «الكنيست»، ياريف ليفين، بأنه سيُعلن، اليوم الإثنين، أمام الجلسة العامة لـ«الكنيست»، أن زعيم حزب «يش عتيد»، يائير لبيد، تمكّن من تشكيل ائتلاف. وهي خطوة تقنية يجب الوفاء بها قبل أن يتمكّن «الكنيست» من الموافقة على الحكومة الجديدة، وإعطائها الثقة. وعليه، رجّحت تقديرات أن يحدّد ليفين جلسة الثقة الأربعاء المقبل، ما يسقط رهانًا على الوقت كان يعوّل عليه نتنياهو وحلفاؤه من اليمين والأحزاب «الحريدية»، ويقرّب ولادة «حكومة التغيير» المُشكّلة من أضداد القوس السياسي في إسرائيل.

وإذا صحّت تلك التقديرات، فستنال الحكومة الجديدة الثقة قبل أيّ وقائع ميدانية وقانونية كانت موضع رهان لدى نتنياهو، ومن بينها «مسيرة الأعلام» الاستفزازية للمستوطنين في القدس، والتي من شأنها التسبّب في مواجهات في المدينة بين المقدسيين والمستوطنين، ستؤدّي بدورها إلى احتكاك مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وربّما عودة التصعيد العسكري في قطاع غزة. مع ذلك، لا تزال المسيرة خياراً قائماً لدى نتنياهو ومؤيّديه، المتضرّرين من تشكيل حكومة تُسقطهم عن سدّة الحكم. وهو خيار يمثّل مورد اتّهام لدى عدد من السياسيين في إسرائيل، بأن المقصود منه الدفع إلى تصعيد عسكري مع غزة، أو حتى في القدس فقط، بمستوى أعلى ممّا شهدته المواجهة الأخيرة، بما يعرقل مسار منْح الحكومة المعتَدة برئاسة زعيم حزب «يمينا» نفتالي بينت، الثقة. ووفقاً لعضو «الكنيست»، رام بن باراك، من حزب «يش عتيد»، فإن «توقيت مسيرة الإعلام لافت ومشبوه، إذ إنها تهدف إلى منع تشكيل الحكومة بقيادة رئيس حزب يش عتيد، يائير لبيد، ورئيس حزب يمينا» ويعتبر بن باراك أن «المسيرة ستؤدي فقط إلى تجدّد التصعيد، ذلك أن الغاية منها هو منع أو تأخير الائتلاف الحكومي من خلال التحريض على العنف

> **إلغاء المسيرة، على تداعياته المحدودة نسبياً وفقاً للظاهر منها، يمثّل «تراجعاً سياديا» ثقيلاً جدّاً**

المحدودة نسبياً وفقاً للظاهر منها، يمثّل «تراجعاً سيادياً» ثقيلاً جدّاً في تأثيراته اللاحقة، ومن الممكن، وهو كذلك، أن يرسّخ معادلة «القدس - غزة»، التي تسعى إسرائيل إلى شطبها. وهنا تكمن المعضلة: التراجع عن المسيرة سيُفهم فلسطينياً على أنه نتيجة التهديد بالتدخّل العسكري، فيما المُضيّ قُدماً فيها سيتسبّب في مواجهات ومن ثمّ تصعيد قد يليه تراشق صاروخي بهذا المستوى أو ذاك مع القطاع، ليعاد لاحقاً إرساء وقف إطلاق النار، مع منع المسيرة في سياقه. وكلا الاحتمالين مضرّان بإسرائيل وباستراتيجياتها تجاه القدس، وتجاه تثبيت المعادلة الفلسطينية الغزّية حول المدينة. هكذا، تتفاعل «مسيرة الأعلام» التي أعلن عنها المستوطنون وقادتهم، وكما يبدو بمباركة من نتنياهو، بشكل واسع جدّاً بين المتخاصمين السياسيين، بعدما تقرّر أن يكون توقيت الخطوة التي يصفها المستوطنون بأنها تأكيد لـ«السيادة الإسرائيلية» على القدس، الخميس المقبل، في سياق مع المسيرة السياسية الهادفة إلى نيل الائتلاف الجديد ثقة «الكنيست»، فضلاً عن التفاوض غير المباشر مع غزة وإشاراته «المتفائلة». وعليه، يُضاف العامل الآني في تأثيراته التي من شأنها منع المسيرة، إلى العامل الاستراتيجي المرتبط بضرورة منع التصعيد مع غزة.

من جهة أخرى، يبدو أن رهان نتنياهو على إمكان استقطاب عدد من أعضاء «الكنيست» من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الجديد، بات ضعيفاً، وإن ظلّ موضع رهان دائم حتى اللحظة الأخيرة قبل نيل الثقة. وفي هذا الإطار، أعلن عضوا «الكنيست» من حزب «يمينا»، واللذان كان يأمل نتنياهو استقطابهما، أنهما سيؤيّدان وحدة حزبهما، في إشارة إلى توجّه لديهما لتأييد الحكومة العتيدة، علماً بأن الضغط عليهما من قِبَل اليمين كان سيؤدي إلى استقالتيهما من الحزب، والتسبّب في أن يَحلّ مكانهما عضوان آخران من القائمة، يُعرف عنهما تأييدهما المطلق لبينت. الأيام المقبلة مشبعة بالإيقين النسبي، ليس في ما يتعلّق فقط بالثقة التي ينشدها لابيد وبينت من «الكنيست»، وإن بدأ مسارهما بالفعل، بل أيضاً تجاه استحقاقات و«عطبَات» من شأنها التأثير على خطّ المواجهة مع غزة، بمعناه الاستراتيجي، حيث تتسابق عوامل التفجير مع عوامل التهدئة.

تحضيرات متسارعة لاجتماعات القاهرة
«حماس» و«الجهاد»: الأولوية لانتخابات «المجلس الوطني»

واضحٌ أن التسريح المصري في إعادة الإعمار هدفه احتواء التوتر أولاً (أ ف ب)

غزة ـ رجب المدهون

تحثّ القاهرة خطاها للدفع بمسار التهدئة قُدُماً ومنع تفجّر الأوضاع من جديد، عبر تسريع عجلة الإعمار من جهة، وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي من جهة أخرى، في وقت تسعى فيه السلطة الفلسطينية للعودة إلى مربّع الحوارات القائم منذ ما قبل الحرب، الأمر الذي ترفضه حركة «حماس» التي تريد البدء في ترتيب «منظمة التحرير». يأتي ذلك مع تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية في القدس والضفة المحتلّتَين وفي أراضي الـ 48، وهو المشهد الذي تتعامل معه بعين المراقب ويد الضاغط على الزناد في حال تجاوز الخطوط الحمر التي وضعتها منذ بداية المواجهة الأخيرة. في هذا السياق، أرسلت القاهرة دعوات إلى تسعة عشر فصيلاً في غزة والضفة لحضور حوارات على مستوى الأمناء العامين، برعاية من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس السلطة، محمود عباس، وذلك لإجراء حوارات السبت المقبل على مدار يومين، فيما ستبدأ الوفود بالوصول إلى العاصمة المصرية نهاية الأسبوع الجاري عبر معبر رفح، وأيضاً من دول الخارج. وأبلغت السلطات المصرية، «حماس»، أن عباس سيكون حاضراً في الحوارات، فيما ترى الحركة أن تغيُّب «أبو مازن» يمثّل «محاولة واضحة من فتح للتهرّب من استحقاقات الحوار الوطني». ووفق مصادر «حمساوية»، لن تقبل الحركة أقلّ من أن تكون أولى الخطوات لترتيب البيت الداخلي إجراء انتخابات لـ«المجلس الوطني لمنظمة التحرير» في الداخل والخارج، على أن تُجرى في الضفة والقطاع، مع التوافق مسبقاً على وضع القدس والانتخابات فيها عبر آليات واضحة تُمثّل المدينة. وفي ما يتعلّق بالخارج، يكون إجراؤها في الدول التي تسمح بذلك أو بالتوافق على ممثّلين عنها.

وكان قائد «حماس» في غزة، يحيى السنوار، الذي يُتوقّع أن يكون ضمن وفد الحركة في القاهرة، قد أكد أن «لقاءات ما بعد العدوان ليست كما قبلها»، في إشارة إلى رفض ما فرضه عباس مسبقاً بإجراء الانتخابات على نحو غير متزامن، أي أن تبدأ الانتخابات التشريعية، وتتبعها الرئاسية ثمّ «الوطني». والآن، يصرّ عدد من الفصائل، بما فيها «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، على إجراء انتخابات المجلس أولاً، ورفض أيّ حديث عن المصالحة من دون هذا الشرط بل وبسرعة. كما ترفض الحركتان تشكيل حكومة وحدة وفق رؤية عباس القائمة على التزام شروط «اللجنة الرباعية». وعلمت «الأخبار» أن بعض فصائل المقاومة في غزة ستطرح خلال الحوار «تقديم عباس ضمانات بجدّيته في ترتيب البيت الداخلي، وليس شراء الوقت والشرعية على حساب الفصائل كما في الماضي»، وستؤكّد أنها لن تمنحه «أيّ غطاء لأيّ تحرّك سياسي في القضية الفلسطينية ما دام لا يوجد ترتيب وتوافق على البيت الداخلي».

وعن ترتيبات اللقاءات، قالت المصادر إن «اجتماعاً أول سيُعقد بين حماس وفتح بحضور المخابرات العامة المصرية لتذليل العقبات لإتمام الحوارات»، ثمّ قد يجرى لقاء بين عباس ورئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، بحضور اللواء عباس كامل، على أن تليه لقاءات تستمرّ على مدار يومين للاتفاق على خريطة طريق بسقف زمني قصير. كذلك، تشترط «حماس»، لإكمال الحوار، إفراج السلطة عن المعتقلين السياسيين من سجونها فوراً، ووقف في إعمار قطاع غزة، بحضور مسؤولين حكوميين من غزة يمثّلون الوزارات ذات العلاقة والتي تديرها «حماس». وتتزامن مغادرة وفد من الوكلاء والمديرين من القطاع، مع استمرار وصول المعدّات والطواقم الفنية المصرية لبدء المرحلة الأولى من إعادة الإعمار، والمتمثّلة في إزالة ركام المباني التي خلّفها القصف الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، أبلغت «حماس» الوسيط المصري انزعاجها من التأخّر في فتح ملفّ وقف إطلاق النار مع العدو، واستمرار الأخير في إغلاق المعابر مع القطاع، ناقلة تحذيراً من «عودة الاحتلال إلى الاستفزازات في القدس وكذلك بشأن الوضع الإنساني في غزة». ووفق المصادر نفسها، شددت الحركة على استعدادها لـ«بدء معركة جديدة مع الاحتلال بشكل أكبر وأقوى ممّا كانت عليه سيف القدس»، فيما أبلغ السنوار، كامل، بأن «حماس» لم تتخذ في قوتها النارية خلال المعركة الأخيرة، الحاجز دون المتوسّط.

> **سيُعقد أول لقاء بين «فتح» و«حماس» وفد يُتوّج بلقاء بين عباس وهنية**

اليمن

تفويض أميركي لعُمان بمحاورة صنعاء
بوادر خرق في الملفّ الإنساني

صنعاء - رشيد الحداد

أجرى وفد الديوان السلطاني العُماني الزائر للعاصمة اليمنية، صنعاء، عدداً من اللقاءات مع قيادات في حركة «أنصار الله»، تركّزت خصوصاً حول الترتيبات النهائية لفتح مطار صنعاء، ورفع القيود المفروضة من قِبَل التحالف السعودي - الإماراتي على ميناء الحديدة. وعلى رغم أن تلك اللقاءات اتّسمت بالسرية، أكدت مصادر سياسية مطّلعة أن هناك «تفاهمات إيجابية قد تُنهي معاناة الشعب اليمني الناتجة عن الحصار»، لافتة إلى أن الوفد العُماني تفهّم مطالب صنعاء الرافضة لأيّ شروط إجرائية خاصّة بفتح مطار صنعاء، وتشديدها على ضرورة اعتماد الجوازات الصادرة عن حكومة العاصمة، ورفضها خضوع الرحلات الإنسانية والتجارية من المطار لأيّ تفتيش من قِبَل «التحالف» أو الموالين له في المحافظات الجنوبية. وأفادت المصادر بأن ملفّ الأسرى والمعتقلين كان حاضراً في النقاشات، مشيرة إلى أن «الوفد العُماني لمس، خلال لقاءاته بقيادات رفيعة في الحركة، جدّيةً في التوجّه نحو السلام»، فيما أبدت صنعاء مرونة إزاء مقترحات حملها الوفد العُماني بخصوص التهدئة والتهيئة لحوار سياسي شامل.

> **أبدت صنعاء مرونة إزاء مقترحات حملها الوفد العُماني بخصوص التهدئة والتهيئة لحوار سياسي شامل**

ووفق المصادر، ناقش الوفد إمكان خفض التصعيد الجوّي والبرّي لقوات صنعاء ضدّ الأراضي السعودية، وهو ما ربطته صنعاء بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار وسحب القوات الأجنبية كافة من المياه والأراضي اليمنية، علماً بأنه سبق لـ«أنصار الله» أن عرضت على السعوديين، خلال مشاورات مسقط الشهر الماضي، وقف الهجمات الجوية لطائرات «التحالف»، مقابل وقف الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» التصعيد ضدّ الأراضي السعودية. وعلمت «الأخبار»، من مصدر مطلع، أن «صنعاء أبدت استعدادها للحوار مع الرياض حول مختلف الملفّات»، لكنها رفضت عرضاً قدّمته الرياض عبر الوفد العُماني تضمّن قبولها بفتح مباشر لمطار صنعاء وميناء الحديدة، في مقابل إيقافها العمليات الجوّية والبرّية في مأرب والداخل السعودي. ويشي اتصال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بنظيره العُماني يوسف البوسعيدي، والذي جدّد فيه الأوّل دعم الجهود الدولية للسلام في اليمن، في ما بدا تبدّلاً في لهجة التهديدات التي أطلقتها «الخارجية» الأميركية، الخميس، واتهمت فيها صنعاء بالتهرّب من استحقاق السلام وإعاقة المساعي الدولية، ملوّحةً بـ«عزلها» في حال لم توقف تقدُّم قواتها في مأرب. وفي هذا الإطار، لفتت مصادر سياسية إلى أن هناك تعديلاً في الموقفَين الأميركي والسعودي، وأن البلدين أصبحا يؤيّدان خطة «الحلّ الشامل» الأممية. ويبدو أن هناك إجماعاً على تفويض عُمان القيام بدورها لحلّ الأزمة في اليمن، إذ إن ما يحمله الوفد العُماني إلى صنعاء يتوافق مع مطالبة الأخيرة بضرورة رفع الحصار المفروض على ميناء الحديدة وفتح المطار، كمدخل أساسي لتهيئة الأجواء لاتفاقات أخرى، كوقف إطلاق النار، ورفع الحصار على المطارات والموانئ والمنافذ البرية، وسحب القوات الأجنبية كافة من البلاد، ورفع القيود على التحويلات المالية وصولاً للعودة إلى المفاوضات. وقال أكثر من مصدر في صنعاء إن الوفد العُماني حمل رسالة إلى «أنصار الله» مفادها أن السلطنة ستحسم بند الضمانات الدولية بخصوص تنفيذ أيّ اتفاقات تفضي إلى إنهاء الحرب ورفع الحصار وإحلال السلام في اليمن.

وعلى رغم تلك الأجواء الإيجابية، علّق التحالف السعودي - الإماراتي السماح لسفن المشتقّات النفطية المحتجزة في جيبوتي بالدخول إلى ميناء الحديدة، بعد سماحه بدخول سفينتَين من أصل ستّ سفن، الأسبوع الماضي. وفي الاتجاه نفسه، كشف «رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى» في صنعاء، عبد القادر المرتضى، أمس، عن قيام السعودية بإصدار توجيهات جديدة للموالين لها، بوقف جميع الصفقات المحلية لتبادل الأسرى. وكتب المرتضى، في تغريدة: «توجيهات سعودية جديدة للمرتزِقة بوقف كلّ عمليات التبادل المتّفق عليها محلياً، أدّت إلى تعليق سبع عمليات تبادل أسرى في عدّة جبهات تشمل 400 أسير من الطرفين». بالتوازي مع ذلك، هاجم عشرات الناشطين الموالين لـ«التحالف» عُمان، وعدّوا زيارة وفد المكتب السلطاني لصنعاء انتهاكاً للسيادة اليمنية، متّهمين السلطنة بالتهيئة لصفقة سلام تُنهي «شرعية» الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وتمنح «أنصار الله» نصراً دبلوماسياً، على حساب الأطراف الأخرين.

يبدو أن هناك إجماعاً على تفويض عُمان القيام بدورها لحلّ الأزمة في اليمن (أ ف ب)

سوريا

سيناريوات ما بعد الرئاسيات: نحو تحوّلات لمصلحة دمشق؟

فتحت الانتخابات الرئاسية السورية التي أجريت أواخر الشهر الماضي، الباب على تساؤلات كثيرة في شأن تغيّرات سياسية ودستورية محتملة، كانت مؤشّرات بعضها قد بدأت بالظهور منذ وقت غير قصير. وفيما يبدو أن عملية التطبيع بين بعض الدول العربية وسوريا باتت غير مستبعدة على رغم ما يعترضها من عقبات، يظهر المسار الدستوري أكثر صعوبة. وإن جاءت حالة «التخلّي» المتزايد عن المعارضة من قِبَل حلفائها، لتُعزّز حظوظ الحلّ، لا لتضعفها

يكتسب الحديث حول المستقبل السياسي في سوريا، على المستويَين الداخلي الخارجي، زخماً متزايداً، في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية وإعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد لولاية جديدة يُفترض أن تمتدّ لسبع سنوات قادمة. ويدور الحديث الدائر في دمشق وموسكو وواشنطن، وعدد من العواصم الإقليمية، بشكل خاص، حول احتمال إعادة تطبيع العلاقات بين سوريا والدول العربية، وما سيَنطوي عليه ذلك من اعتراف بشرعية الحكم في دمشق، وما قد يعقبه أيضاً من دفع لعملية إعادة الإعمار قُدُماً. وتشير المواقف المحتفية بإجراء الانتخابات الرئاسية، وخصوصاً من موسكو وطهران، إلى إصرار لدى حلفاء دمشق على استكمال دعم وجود الأسد على رأس السلطة، في مقابل غياب المواقف السلبية المعتادة من قِبَل عدد من العواصم العربية تجاه إعادة انتخابه، ولا سيما من الرياض وأبو ظبي والقاهرة في المرتبة الأولى، وعمّان ومسقط وبغداد والمنامة في المرتبة الثانية، الأمر الذي يشير إلى اقتناع متزايد لدى تلك العواصم باهمية تطبيع العلاقات مع سوريا، تمهيداً لإعادة الأخيرة إلى «الجامعة العربية» لاحقاً، وفق ما تأمل به دمشق، وتسعى إليه موسكو. في المقابل، تشير مواقف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، المتشدّدة حيال الانتخابات، إلى استمرار الغرب في سياسة عزل سوريا وحصارها، سياسياً واقتصادياً، في انتظار متغيّرات جذرية كفيلة بقلب المشهد.

تشير المواقف الغربية المتشدّدة حيال الانتخابات إلى استمرارها في سياسة عزل سوريا وحصارها سياسياً واقتصادياً (أ ف ب)

فرصة الانتخابات

وتوفّر الانتخابات فرصة مناسبة للدول المقتنعة في الأصل بضرورة التعامل مع القيادة السورية الحالية، إذ من وجهة نظر هذه الدول، ليس مهمّاً الشكل الذي بدت عليه العملية الانتخابية، ولا مواقف الغرب منها، بل المهمّ هو أنها ثبّتت الأسد رئيساً لسبع سنوات جديدة ــ إذا لم يحدث تغيّر جذري ــ وهو أمر ملموس يمكن بناء السياسات على أساسه، بعكس العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي لم تُحقّق أيّ نتائج ملموسة على مدى السنوات السابقة، ولم تغيّر في المشهد السوري العام شيئاً يُذكر، بَيْد أنها لم تصل إلى اقتناع مترابط لدى تلك العواصم باهمية تطبيع العلاقات مع سوريا، تمهيداً لإعادة الأخيرة إلى «الجامعة العربية» لاحقاً، وفق ما تأمل به دمشق، وتسعى إليه موسكو. في المقابل، تشير مواقف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، المتشدّدة حيال الانتخابات، إلى استمرار الغرب في سياسة عزل سوريا وحصارها، سياسياً واقتصادياً، في انتظار متغيّرات جذرية كفيلة بقلب المشهد.

> يشعر أطراف المعارضة الذين يشاركون في فاوضات «الدستورية» بحالة من التململ واليأس

فرصة الانتخابات

وتوفّر الانتخابات فرصة مناسبة للدول المقتنعة في الأصل بضرورة التعامل مع القيادة السورية الحالية، إذ من وجهة نظر هذه الدول، ليس مهمّاً الشكل الذي بدت عليه العملية الانتخابية، ولا مواقف الغرب منها، بل المهمّ هو أنها ثبّتت الأسد رئيساً لسبع سنوات جديدة ــ إذا لم يحدث تغيّر جذري ــ وهو أمر ملموس يمكن بناء السياسات على أساسه، بعكس العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي لم تُحقّق أيّ نتائج ملموسة على مدى السنوات السابقة، ولم تغيّر في المشهد السوري العام شيئاً يُذكر، يَمنح دولاً مقتنعة بضرورة إعادة العلاقات مع سوريا، فرصاً مع غير الأسد، أفضل من الفرص الحالية مع الأسد. وعلى نطاق أوسع، حفّزت مجموعة من المخاوف لدى العواصم العربية، عملية تطبيع العلاقات مع دمشق، من مثل احتواء النفوذ الإيراني، والتخفيف من التزامات استضافة اللاجئين، وتجنّب المزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات الناجمة عن تداعيات الأزمة السورية. وبالتأكيد، فإنه لن يتمّ تخفيض مستوى هذه المخاوف من خلال النهج الحالي الذي يتبنّاه «المجتمع الدولي»، والذي أنتج فراغاً دبلوماسياً مطوّلاً، ولامبالاة استراتيجية على نطاق واسع، في المنطقة والعالم، تجاه الملف السوري. وبالتالي، ففي العديد من الدول العربية، بأستثناء قطر التي أكد وزير خارجيتها قبل أيام أن «الدوحة لا تسعى لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا طالما لم يحدث تغيير على الأرض»، بشكل تطبيع العلاقات مع دمشق، مسألة وقت فقط. ولا يتعلّق الأمر فقط بطموح اقتصادي لدى تلك الدول، بل هو يعود بالأساس إلى بحثها عن فرص تنمية نفوذها في سوريا، حيث أصبحت القوى الدولية، كروسيا والولايات المتحدة، والدول غير العربية المنافسة للدول العربية وخصوصاً الخليجية، كتركيا وإيران، هي الجهات الفاعلة الرئيسة في المسألة السورية. وفي هذه المرحلة، يبدو التطبيع «التدريجي» أكثر ترجيحاً، حيث تركّز الدول العربية الراغبة بعودة العلاقات مع سوريا، على ملفّات كإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية والمشاريع الأقلّ إثارة للجدل، بهدف تعزيز وجودها في هذا البلد، والالتفاف على الموانع الغربية، وخصوصاً الأميركية.

في هذا السياق، تحضر مسألة السياسة الأميركية تجاه سوريا، والتي لا تزال قيد المراجعة في مكاتب إدارة جو بايدن، بعدما أرتكبت الولايات المتحدة عدداً من «الهفوات»، بنظر عدد من المنظّرين التقليديين الأميركيين، منذ اندلاع الأحداث عام 2011. ويرى هؤلاء أن بعض تلك الهفوات نتج من «مخاوف وحسابات مشروعة»، إلّا أنهم يؤكدون أن «السماح بإعادة إضفاء الشرعية على نظام الأسد سيشكّل خطأً استراتيجياً فادحاً لا يمكن تفسيره، من شأنه أن يقوّض الوعد المتكرّر لإدارة بايدن بوضع حقوق الإنسان في قلب سياستها الخارجية». ومن هنا، يعتقدون أن «على الإدارة الأميركية أن تولي اهتماماً وثيقاً باندفاع حلفائها لتطبيع العلاقات مع نظام الأسد، وأن تعمل جاهدة على ثنيهم عن اتّباع هذا المسار الخطير وغير الحكيم والقصير النظر». وإذ يعتبر بعضهم أنه «ربّما قد فات الأوان» أمام واشنطن لمنع عملية تطبيع العلاقات العربية ــ السورية، لكن «يجدر بواشنطن أن تدافع عن موقفها في سوريا، وتستعيد مصداقيتها مع الشعب السوري، أو ستواجه عواقب أكبر من تلك التي سبق وأحدثها صراع أثبت مراراً وتكراراً أن ما يحدث في سوريا لا يبقى في سوريا».

تحدّي المسار الدستوري

على صعيد موازٍ، تزداد التساؤلات حول مستقبل عمل «اللجنة الدستورية»، والمسارات التفاوضية الموازية لها. في 28 أيار/ مايو الفائت، أرسل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، برقية إلى الأسد، أكّد فيها اعتزام روسيا مواصلة العمل على «تسوية سياسية». وقبل يومين، أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط ودول أفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، أن «إجراء انتخابات مبكرة في سوريا خيار محتمل، في حال نجاح الحكومة والمعارضة هناك في إجراء إصلاح دستوري»، معرباً عن أمل بلاده في أن يتمكّن المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسن، من «تنظيم اجتماع جديد للجنة الدستورية السورية في المستقبل القريب». وأشار إلى أن «هناك خططاً لعقد اجتماع جديد بصيغة أستانا في عاصمة كازاخستان بحلول نهاية الشهر الجاري». وتشير التصريحات الروسية هذه إلى عدم اكتفاء موسكو بإعادة انتخاب الأسد، واعتبار ذلك فرصة لدفن أيّ حلول سياسية محتملة للأزمة السورية، خصوصاً في ظلّ الحديث عن إمكانية إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، قبل انتهاء ولاية الأسد الجديدة.

لكن في المقابل، يشعر أطراف المعارضة الذين يشاركون في مفاوضات «اللجنة الدستورية» بحالة من التململ واليأس عقب إعادة انتخاب الأسد، في ظلّ سعي بعض الدول العربية إلى إعادة تطبيع العلاقات معه، وبالتالي تخلّيها بجزء كبير عن دعم قوى المعارضة. ولا يجد هؤلاء سوى دعم تركي أساسي لهم، ويلقون بالمسؤولية على عاتق روسيا، الضامنة لسوريا في العملية السياسية. ويرى عضو «هيئة التفاوض السورية»، وعضو «اللجنة الدستورية» طارق الكردي، في تصريح إلى وكالة «الأناضول» التركية، أن «نظام الأسد لا يريد الحلّ السياسي، ودائماً كان نهجه هو الحلّ العسكري»، معتبراً أن «المسؤولية الكبرى تقع على عاتق حلفاء النظام، وفي مقدّمتهم روسيا، الضامن للنظام في العملية السياسية بشكل عام، ولجنة صياغة الدستور بشكل خاص». ويضيف: «نريد أن نرى أفعالاً من الطرف الروسي وليس أقوالاً فقط، عبر إلزام نظام الأسد بالالتزام الكامل بالعملية السياسية». ويقول عضو «اللجنة الدستورية»، عضو «الائتلاف الوطني السوري» عبد المجيد بركات، بدوره إن «ما قام به النظام في مسرحيته الانتخابية... أطلق رصاصة الرحمة على هذه العملية، وأدخلها الموت السريري»، متابعاً أنه «إن لم تكن هناك ضوابط تُلزم الأطراف بالعملية السياسية، وجدول زمني لها، فلن تكون سوى عملية عصف ذهني يستفيد منها النظام فقط».

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين ريشار السمرا وسما سموري كل من مروان سامي عيسى وايفيت نايف حنا عيسى والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2021/1069 المقامة من سليمان جميل الخوري ورفاقه بموضوع إلزام بتنفيذ مقاسمة عينيه على العقار رقم 1444 قيتولي والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين ريشار السمرا وسما سموري كل من: زهرة وفاطمة ومريم وابراهيم وخضر وحسين ومحمد علي وحسن خليل فاعور وفاطمة وسلطانه وزينب وسهام ورياض وحسين وعلي ومحمد فياض دايخ ووسام وهدى وسوسن وعايده وعفيف وفاروق ومنصور وحيدر وعلي وموسى أحمد منصور وعبد الكريم درويش رحال، والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/3 تاريخ 2020/2/23 والمقام من يوسف حسن دايخ، والذي قضى باعتبار العقار 10/ من منطقة جويا العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

القاضي فيصل مكي
يبلغ الى المجهول المقام – «أميد عبد الكريم مستوفي»
عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية (الشرعية) رقم 2021/100 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من المنفذة «ندى محمد مكي» وناتجاً عن طلب تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في بيروت بتاريخ 2020/11/10 برقم أساس 176/د 2020 وسجل 51/ح القاضي باعتبار ندى محمد مكي مطلقة من زوجها أميد عبد الكريم مستوفي طلاقاً بائناً اعتباراً من تاريخ 2019/12/11.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والأوراق المرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار التنفيذي على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت، ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة خمسة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمورة تنفيذ بيروت
رنا بدر

تبليغ

جانب: صبحيه شحاده المقداد
الموضوع: تبليغ مجهول المقام
المرجع: قاضي محكمة بعبدا الشرعي الجعفري الشيخ علي مصطفى حيدر
ورقة دعوى صادرة عن قاضي محكمة بعبدا الشرعي الجعفري موجهة الى مجهولة محل الاقامة المذكورة اعلاه في الدعوى المقدمة عليك من حليمه فاروق دمج بمادة اثبات طلاق اساس 387 تعين موعد الجلسة فيها يوم الخميس في 2021/7/15 فيقتضي حضورك او إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الاصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي بكون صحيحاً.

القاضي
الشيخ علي مصطفى حيدر
محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف طلب ابراهيم موسى المحرز بصفته الشخصية سند ملكية يدل عن ضائع للقسم A 6 من العقار 1563 الناعمة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إيران

لا سياسة في الحملات الانتخابية: الهمّ الاقتصادي أوّلاً

على عكس الدورتَين الانتخابيّتَين السابقتَين، تطغى القضايا الاقتصادية على قضايا السياسة الخارجية. وهو ما تبدّى خصوصاً خلال المناظرة الأولى التي خاضها المرشّحون السبعة قبل يومين. وفيما يعتقد البعض أن «أهمية السياسة الخارجية تضاءلت لدى الشعب»، يذهب آخرون إلى أن «النظام السياسي قرّر أصلاً ألّا يتحوّل موضوعها إلى محلّ نزاع وصراك في هذه الانتخابات»

طهران ــ **محمد خواجوئي**

أسبوعان يفصلان عن الانتخابات الرئاسية الإيرانية، تحوّل خلالهما الاقتصاد إلى الموضوع الرئيسيّ في تصريحات المرشّحين وشعاراتهم ووعودهم، في حين أصبحت القضايا المتعلّقة بالسياسة الخارجية على الهامش، على النقيض من الانتخابات السابقة. خلال الدورتَين السابقتَين، شكّلت السياسة الخارجية الموضوع الأساسي والطاغي على غيره من المواضيع، حتى إنها كانت أهمّ قضية خيضت على أساسها الانتخابات. وفي عام 2013، خاض حسن روحاني الرئاسيات تحت شعار «التعامل البنّاء» و«عجلة أجهزة الطرد المركزي يجب أن تدور، وعجلة الاقتصاد يجب أن تدور أيضاً»، كما قدّم وعداً برفع العقوبات، ليُنتخب بعد ذلك رئيساً للجمهورية. أمّا في الرئاسيات التي جرت بعدها بأربع سنوات، في ظلّ التوقيع على الاتفاق النووي، فقد روّج روحاني لإنجازه الضخم (أي الاتفاق)، محوّلاً إياه إلى الموضوع الرئيسيّ للانتخابات، ليُنتخب رئيساً لولاية ثانية، وبأصوات أكثر. الانتخابات الحالية تجرى في ظروف أعيد خلالها فرض العقوبات على إيران، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وفي وقت تشهد فيه فيينا محادثات لإعادة إحياء الاتفاق. إلّا أن ذلك لم يمنع من طغيان القضايا الاقتصادية والمعيشية على تصريحات المرشّحين ووعودهم الانتخابية. فهؤلاء يسعون، من خلال إطلاق الوعود المختلفة، إلى إظهار أنفسهم على أنهم المنقذ من الوضع الاقتصادي المتأزّم، ولا سيّما أن معدّل نموّ الاقتصاد بلغ حوالى صفر في المئة، على مدى العقد الأخير، وزاد الناس فقراً بفعل التضخّم البالغ خمسين في المئة. ومن هذا المنطلق، شكّلت القضايا الاقتصادية المحور الرئيسيّ لأولى المناظرات التلفزيونية بين المرشّحين السبعة، والتي أُجريت أوّل من أمس، حيث أطلقت وعود كثيرة؛ من بينها بناء مليون وحدة سكنية سنوياً، وزيادة مبلغ الدعم المالي الحكومي للشعب بنسبة خمسة إلى عشرة أمثال، وتحويل العملة الوطنية الإيرانية إلى أقوى عملة وطنية في المنطقة، ودفع قروض للذين ينوون الزواج، ودفع مرتّبات شهرية لربّات البيوت، وخفض نسبة التضخّم، وإنعاش الإنتاج. وبالتالي، بدت المناظرة كأنها أُجريت فقط لإطلاق الوعود الاقتصادية الطموحة، التي يشكّ العديد من المراقبين في إمكانية تطبيقها، وذلك نظراً إلى مصادر العملة الأجنبية المتدنّية في إيران، وارتباك التبادل المالي والتجاري مع الخارج، إضافة إلى الكثير من المشاكل البنيوية الأخرى.

ويجري التنافس الانتخابي بينما تواجه البلاد قضايا عديدة في مجال سياستها الخارجية؛ بدءاً من المحادثات لإحياء «خطّة العمل المشترك الشاملة»، ومستقبل العقوبات الأميركية والعلاقات مع واشنطن، وصولاً إلى الصراع الأمني مع إسرائيل، وتطوّرات العراق واليمن وسوريا ولبنان. ومع ذلك، قلّما يتمّ الحديث عن هذه المواضيع في المنافسات الانتخابية. وقد يعود أحد أسباب تراجعها ضمن مواقف المرشّحين إلى تصاعد دور المؤسّسات الأخرى، بما فيها ضمن السياسة الخارجية. وفي هذا الإطار، يقول الصحافي إحسان أبطحي، في حديث إلى «الأخبار»، إن «السياسة الخارجية في إيران، وتأسيساً على الدستور، هي جزء من صلاحيات المرشد الأعلى، ويتمّ رسم ملامحها في المجلس الأعلى للأمن القومي، ومن ثمّ تحظى بتأييد المرشد الأعلى، لتقوم وزارة الخارجية بتنفيذها فحسب». ويضيف إنه «لهذا السبب، لا يمكن أن تتحوّل السياسة الخارجية إلى موضوع نقاش بشكل كبير». ويلفت أبطحي إلى أن «أهمية السياسة الخارجية تضاءلت لدى الشعب»، مضيفاً إن «القضية الرئيسة للناس باتت تتمثّل في المشاكل الاقتصادية». وعليه، و«بالرغم من أن العقوبات أثّرت على الوضع الاقتصادي، إلّا أن المرشح الذي يمكنه أن يلفت اهتمام الجماهير، هو ذاك الذي يركّز في شعاراته على القضايا الاقتصادية»، بحسب أبطحي.

وعلى العكس منه، يبني الباحث والمحلّل في مجال الحملات الانتخابية، رحمان قهرمانبور، على استطلاعات الرأي، ليقول إن «موضوع السياسة الخارجية ورفع العقوبات باتا يمثّلان أحد الهواجس الجادّة للناخبين». إلّا أن قهرمانبور يشير، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «ثمّة ثلاثة أسباب أدّت إلى ألّا تتحوّل السياسة الخارجية إلى محلّ نقاش في المنافسات الانتخابية»، موضحاً أن «السبب الأول هو أن وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، الذي كان يحظى بنوع من الأفضلية والتفوّق الاستراتيجي في مجال السياسة الخارجية، لا يخوض الرئاسيات». والسبب الثاني يعود إلى أن «النظام السياسي قرّر ألّا يتحوّل موضوع السياسة الخارجية إلى محلّ نزاع وعراك في هذه الانتخابات»، مبيّناً أن «البعض يذهب، في هذا المجال، إلى أن ذلك مردّه أن لا تخضع محادثات فيينا لأثر التنافس الانتخابي، وأن تثق الأطراف الخارجية بأن ثقة إجماعاً واتفاقاً داخل إيران على إحياء الاتفاق»، في حين «يرى البعض الآخر أن الأصوليين لا يملكون اليد العليا في مجال السياسة الخارجية»، وفق قهرمانبور، الذي يخلص إلى أنه «من أجل أن يحقّقوا وضعاً أفضل في الانتخابات، سُحب موضوع السياسة الخارجية من دائرة الصراع». وبحسبه، فإن السبب الثالث وراء بقاء السياسة الخارجية على الهامش، «يعود إلى الأجواء العامّة للانتخابات، التي لم تشهد سخونة بالقدر المتوقّع منها، كما لم تصل المواضيع الانتخابية إلى صميم المجتمع».

> يشكّك العديد من المراقبين في إمكانية تطبيق الوعود الاقتصادية

في هذه الأثناء، تفيد أحدث استطلاعات الرأي، التي أجراها «مركز استطلاعات رأي الطلبة في إيران» (إيسبا) ــ الذي يعدّ الأشهر ــ بأن عدد الذين يقولون إنهم سيدلون بأصواتهم في الانتخابات يصل إلى نحو 37 في المئة من أصل الناخبين الذين تتوفّر لديهم شروط التصويت. أمّا الباقون، فإمّا لا يرغبون في المشاركة، أو لم يقرّروا بعد ما إذا كانوا سيشاركون أو لا. ويحصل ذلك بينما شارك في الرئاسيات السابقة ما يزيد على 73 في المئة ممّن توفّرت لديهم الشروط اللازمة للتصويت.

يجري التنافس الانتخابي بينما تواجه البلاد قضايا عديدة في مجال سياستها الخارجية (أ ف ب)

سينما

The Woman in The Window: جو رايت أضاع فرصته

السينما الكلاسيكية الأميركية تحتلّ فيلم «امرأة في النافذة» (إخراج جو رايت، 2021، نتفليكس). فهو يتشارك بالاسم مع فيلم فريتز لانغ العائد إلى عام 1944. الظلال والأضواء تشبه أفلام الـ Noir. ملامح أفلام هيتشكوك، بخاصة فيلم «نافذة خلفية» (1954) واضحة في الفيلم. الأفلام الكلاسيكية تهيمن على شاشة تلفزيون أنا (إيمي أدامز). مع ذلك، «امرأة في النافذة» لا يتشارك بشيء مع أيّ من هذه الأفلام. فيلم إثارة نفسية ذو حبكة معقّدة ومضخمة بلا داعٍ. إفراط في التمثيل. سرد مجزّأ. انقلابات وانعطافات مبالغ فيها، وليست مفاجئة بل مزعجة وتعسّفية.

فيلم المخرج الأميركي جو رايت («كفارة»، «أحلك ساعة»، «كبرياء وتحامل») مقتبس من رواية بالعنوان نفسه للكاتب أي. جي. فينّ. القصة إلى الشاشة الكبيرة هي المشكلة الأعظم. تعيش عالمة نفس الأطفال آنا بمفردها مع قطتها في نيويورك. هي منفصلة عن زوجها إد (أنطوني ماكي) وابنتهما أوليفيا، ولكنها على تواصل دائم معهما. تقضي آنا وقتها في مراقبة الشقق المقابلة بالكاميرا الخاصة بها. هي لا تخرج من المنزل لأنها تعاني من رُهاب الخلاء. مع انتقال عائلة راسل إلى بيت في الجانب الآخر من الشارع، أقامت آنا علاقة صداقة مع ابنهما إيثان والأم جاين (جوليان مور). أصبحت آنا من خلال نافذتها ومراقبتها لأفراد العائلة كأنّها تعيش معهم. استراق النظر يجعلها شاهداً على جريمة قتل في منزل العائلة. وبما أنّ القصة نشاهدها من خلال وجهة نظر آنا، التي تقاوم هلوساتها بادوية الاكتئاب والنبيذ الأحمر، كل شيء مشكوك فيه، بخاصة عندما ينكر ألستر (غاري أولدمان) كل ما حدث ويؤكد أن زوجته سليمة في البيت.

لا يثق رايت بالسيناريو الذي بين يديه. مع الانهيار التدريجي للقصة، تتصارع آنا مع عدم استقرار كيانها الداخلي، وتتصارع نحن في محاولة فهم ما يريد جو رايت منّا ومن الفيلم وحتى من الممثلين. أكثر جو رايت من الأحداث والتفاصيل والشخصيات، ما خلق شعوراً بأنه يريد في معظم الأوقات رمينا بشكل عشوائي وروتيني من جزء إلى جزء من دون إغلاق أو تكملة ما بدأ به. هذا ما حوّل الفيلم إلى فيلم إثارة فارغ ومخجل بتناقض مع العمق الذي يحاول إظهاره.

رايت لا يثق أيضاً بمدير التصوير، على الرغم من أنّ التصوير يعمل كأداة لخلق حالة خانقة ومربكة، ما يجعل الفيلم أقرب إلى هدفه المتمثل في التشكيك في صحة ادّعاءات آنا، فإن التناقض في اللهجة والأحداث يبطلان الجانب النفسي للقصة. بدا التصوير والنص كأنهما يركزان فقط على نزع مصداقية آنا والتقليل من صحتها العقلية وتحويلها إلى وسيلة للسخرية وليس التركيز على الحالة النفسية المعقّدة التي تعاني منها.

حتى إنّه لا يثق بقدرة ممثليه، بغضّ النظر عن مقدار الجهود التي

فيلم إثارة نفسية ذو حبكة معقّدة ومضخّمة بلا داعٍ

قدمتها إيمي أدامز لإقناعنا بالحالة النفسية للشخصية، أصرّ رايت على إظهار تأثيرات خاصة لا داعي لها مثل رش الدم على الشاشة، تساقط الثلوج في الداخل... للتعبير عن الحالة العقلية للشخصية.

لدى جو رايت القدرة على تقديم فيلم جيد جداً ولكنه أضاع فرصته. راكم الأحداث والشخصيات والانعطافات، واظهر ما يحدث (أو لا يحدث) مع أنا بطريقة شبه ساخرة، ما ولّد نوعاً من الغرابة والغربة في الفيلم. ولكنّ الحقيقة الواضحة جداً أنّ أنا لم تتوقف عن المعاناة طوال مدة الفيلم... ونحن أيضاً!

The Woman in The Window
على نتفليكس

وقفة

عن صفقة شراء «مترو غولدوين» لهذه الأسباب «أمازون» خاسرة!

يكتبها **شفيق طبارة**

اشترت «أمازون استديو» «مترو غولدوين ماير» بأكثر من ثمانية مليارات دولار، والآن تمتلك حقوق عرض العديد من كلاسيكيات السينما. بالنسبة إلى كثيرين، الصفقة هي كاستحواذ عدائي ومع عواقب غير متوقعة. ولكن بالنظر إلى تفاصيل الصفقة، نجدها خاسرة لـ«أمازون» ببعض الشيء، على الرغم من أنها أنتجت الكثير من التحف السينمائية الكلاسيكية، إلا أنّ «مترو غولدوين ماير» شركة مفلسة، وتناوب على شرائها منذ الخمسينيات الكثير من المستثمرين. بعد ذلك في الثمانينيات، اشترتها شركة «تورنر». وبعد ذلك استحوذت «وارنر براذرز» عليها، لذلك هي تملك الحق الحصري في عرض كل الأفلام منذ سنة 1999. لذلك، فصفقة البيع كانت رخيصة نسبياً بالمقارنة مع الصفقات السينمائية التي حدثت في السنوات الأخيرة. ولكن «أمازون» وضعت رهانها على سلاسل الأفلام التي لا تزال الشركة تمتلكها، منها سلسلة أفلام «روكي» «روروكوب»، والأهم سلسلة أفلام «جيمس بوند». ولكن حتى الأخير ليس بيد «مترو غولدوين ماير» بالكامل.

بموجب اتفاقية موقّعة بين المنتج ألبرت بروكولي وشركة «مترو غولدوين ماير»، يحق للأخيرة تمويل وتوزيع جميع أفلام جيمس بوند. وتقسم عائدات الأفلام بينها وبين شركة «إيون برواكشن»، التي لا تزال بيد وارثي البرت بروكولي، باربارا بروكولي ومايكل جي ويلسون. وهم لهم الكلمة الأخيرة في كل شيء بدءاً من خطط تسويق الفيلم وتوزيعه وحتى من سيخلف الممثل دانيال غريغ في دور جيمس بوند الذي سيودع الشخصية في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل بعدما جسّدها على مدى خمسة أفلام، آخرها الفيلم المنتظر هذه السنة «لا وقت للموت».

لذلك، ليس بيد «أمازون» أي شيء اليوم، إنما لديها خطط قد بدأت بتسويقها بالفعل لمستقبل السلسلة. ترى «أمازون» أنه يجب على أفلام العميل السري الأكثر شهرة في السينما أن تتخلّى عن الواقعية نوعاً ما، وتراهن على الخيال العلمي. كما ينبغي أن تعتمد نهج زيادة عدد أفلام بوند (معدل أفلام بوند تقريباً منذ سنة 1962 هو فيلم كل سنتين)، وأن تتحول السلسلة إلى شيء أكبر من العميل نفسه، وتكون على غرار أفلام «مارفل» و«دي. سي»، والشخصيات الثانوية في أفلام بوند يمكن أن يكون لديها أفلام خاصة بها. هذا يعني إنشاء «عالم بوند».

تفكّر «أمازون» في مصلحتها، لكنها أولاً لا تمتلك لغاية الآن الكلمة الأخيرة في سلسلة أفلام بوند. والأهم أنّها لا تعرف رأي الجمهور ولا عشاق بوند.

إذا انحازت «أمازون» إلى هذا الاختيار، فسوف تظهر مشاكل كثيرة مع المزيد والمزيد من الأفلام. أولاً، لا يمكن صناعة فيلم جيمس بوند من دون 007 نفسه! ولا يمكن للعميل أن ينقذ الكرة الأرضية مرة أو مرتين كل سنة. محور السلسلة هو بوند نفسه لا الشخصيات الثانوية، وبوند لا يمكن أن يكون في الفضاء أو فيلم خيال علمي (تتذكر فشل فيلم «مونرايكر» (1979) مع روجر مون). والأهم من كل ذلك، لا يمكن أن يبتعد جيمس بوند عن الشاشة الكبيرة. مكانه هناك، والشاشة الكبيرة لها فضل كبير على بوند نفسه، وكتّاب الفيلم ومؤلف الشخصية الرئيسية. في النهاية، «أمازون» خاسرة في صفقتها لغاية الآن. لكن لا نعلم ماذا سوف يحصل في السنوات المقبلة. حتى ذلك الحين، لنتحضّر لمشاهدة بوند على الشاشة الكبيرة مرة جديدة هذه السنة.

دانيال كريغ في دور جيمس بوند

ترى «أمازون» أنه يجب على أفلام العميل السري أن تتخلّى عن الواقعية

كلاسيك

«العام الماضي في مارينباد»: لا تصدّقوا شيئاً!

بينما نجوب ممرّات وقاعات وغرف ومساحات فندق باروكي فخم، باعدته العالية وأقبيته العميقة... بين الثريّات والسجّاد والرخام، نشعر بالمتاهة التي نحن فيها، ونسترشد فقط بالحركة الإيقاعية للكاميرا وبصوت الراوي الذي يتنبأ ويكرر جملاً متقطعة، تبدو غير متصلة. نتعلق بالكاميرا والصوت، علّنا نصل إلى مكان. لكن الراوي يضعنا في لغز أكبر. يخبرنا: «هذه القصة كلّها انتهت. بضع ثوان وسوف تتجمد إلى الأبد، في ماض رخامي، مثل هذه الحديقة المنحوتة في الحجر. هذا الفندق بغرفه الآن مهجور، هؤلاء الناس الساكنون الصامتون، ربما ماتوا منذ زمن طويل. حراس الممرات التي أمرّ من خلالها لمقابلتك، وصفوف الوجوه الجامدة واليقظة واللامبالية، ربما تحدق في مدخل هذه الحديقة...».

بين السفر في ممرات الفندق وضربات الموسيقى القهرية المقلقة وبين المونولوجات التي تظهر وتقطع الحوارات، وبين الفجوة المستمرة بين الصورة والصوت، وبين ما نشاهده الذي يتعارض مع ما نسمعه... نرى شخصيات تستعرض القاعات والزوايا كأنها أشباح. نغرق هنا ونعلم أننا في لعبة أحلام مركّبة. ونسأل، بمن نثق: باعيننا أم بآذاننا؟ أم نستسلم فقط للوهم الهائل المتمثل في هاتين الحاستين؟

ما زال فيلم «العام الماضي في مارينباد» (1961) بعد ستين عاماً على عرضه ــ وسيبقى إلى الأبد ــ أحد أكثر الألغاز المحيّرة وغير القابلة للحلّ في تاريخ السينما. خلق المخرج الفرنسي الآن رينيه (1922 ــ 2014) أحجية سوريالية طليعية ووضع رجلاً وامرأة فيها، ووضعنا معهما. وفقدنا جميعاً أنفسنا بين الواقع والحلم والماضي والحاضر والخيال. دوامة سينمائية متناقضة تُنزلق فيها كلّما فكرنا فيها كثيراً.

في مرحلة ما، نكتشف أن الراوي هو الرجل الذي نشاهده يتحدث مع امرأة، كما لو أنهما على معرفة سابقة. تتجاهل المرأة الرجل، وتنكر بشكل قاطع أنّها تعرفه. لعلّ «العام الماضي في مارينباد» هو قصة حب، تتأرجح بين الشوق والقمع. يروي الفيلم كيف يحاول هذا الرجل إقناع امرأة متزوجة بأن كليهما مكث العام الماضي في المكان نفسه. يتقدم الفيلم من خلال مواقف متناقضة من التأكيد والإنكار. فهو يصرّ على تكرار المعلومات ويعلن تفاصيل مقنعة. وهي تستمر في إنكارها، ولكن في مرحلة ما، تبدو مترددة، مرتبكة، متحفظة. من خلال رحلة الكاميرا البانورامية والسفر بين متاهات الفندق، نشاهد صورة مجازية للذاكرة المشوّشة. يبدو أن المرأة وسط تشوّشها، مندهشة من عدم اليقين، تبحث عن ملجأ في الطبيعة المتناسقة هندسياً للحديقة الخارجية. وتستحضر ماضياً غير محدد وغير بليغ.

نصطدم بالزمن، وعدم وجود سرد تقليدي ببداية ووسط ونهاية قصة، كل شيء من منظور مجرد. الماضي والحاضر ليسا محفوظين في خزانات الذاكرة أيضاً. يقين الزمان والمكان لا يدعمهما الفندق ولا الحديقة. لا يوجد طفل أو مراهق، لا حيوان في تلك المساحة الداخلية أو في الحديقة، ولا حتى طائر في السماء. الرجال والنساء في سبات عميق، يتحركون ببطء شديد.

يشكل الفيلم لغزاً معقّداً، يصرّ العقل على حلّه من دون الاعتراف بالفشل. كل إمكانية للتفسير لها ما يبرّرها، ولكن في النهاية هذا الحلم الرائع وفي الوقت نفسه المصمم بشكل مثالي في شكل فيلم هو قبل أي شيء رحلة إلى البناء السريالي الطليعي للسينما، حيث تفتح البداية والنهاية أبواباً مغلقة مختلفة. لا يقتصر الأمر على المكان فحسب، بل الوقت أيضاً ويجعل الوجوه التي لا حياة لها محاصرة إلى الأبد.

فيلم رينيه قريب إلى جماليات حركة «نوفو روماني» التي كان أهم وجوهها الكاتب والسينمائي المعروف الآن روب غرييه (1922 ــ 2008)، كاتب سيناريو الفيلم. «نوفو روماني» ألغت السرد الكلاسيكي، وفتحت عناصر جديدة للسينما، ولا سيما في التفريغ الأيديولوجي للحبكة والشخصيات، واستخدمت الحوارات المتكررة والوصف المنهجي والتفصيلي على حساب السرد الموضوعي. فيلم «العام الماضي في مارينباد» مليء بهذه العناصر، التي جعلته مرجعاً سينمائياً. تحفة الآن رينيه هي سينما ذات تجربة إيحائية للغاية... حتى عنوان الفيلم ربما يكون كذبة!

قريب إلى جماليات حركة «نوفو روماني» التي كان أهم وجوهها الكاتب والسينمائي المعروف الآن روب غرييه

وثائقي

«السير أليكس فيرغسون»... يا عشّاق «مانشستر يونايتد»

أثناء تعافيه من نزيف دماغي هدّد حياته عام 2018، جلس السير أليكس فيرغسون (1941) مع ابنه جيسن وروى ذكرياته. هذه الذكريات كان حريصاً عليها، وخائفاً من فقدانها خلال خضوعه للعملية في الخامس من أيار (مايو) 2018. يبدأ فيلم «السير أليكس فيرغسون: لا يستسلم أبداً» (2021 ـ أمازون برايم) بامتحان ذكريات، يجيب السير أليكس على جميع أسئلة ابنه المتعلّقة بقوة ذاكرته، ولكنه لا يتذكر شيئاً من ذلك اليوم المشؤوم. بطريقة شخصية جداً، يبدأ الوثائقي وتزيد الحميمية مع مرور الدقائق. بطريقة مريحة، يجلس فيرغسون، والكاميرا قريبة جداً من وجهه، يتحدث كأنه يكلم كل واحد منّا بمفرده.

في غوفان، أحد أحياء مدينة غلاسكو، ولد السير أليكساندر تشابمان فيرغسون، من عائلة من الطبقة العاملة. حدثنا عن علاقته بوالديه، بشقيقه وأيضاً أيام شبابه الذي قاد فيها إضرابات مع العمّال، مشواره كلاعب كرة قدم مع فريق «رينجرز» ثم نجاحه غير المسبوق كمدرب لفريق «أبردين». قرّر إخبار ابنه وإخبارنا عن حياته، مسيرته المهنية كمدرب وبالطبع المغامرة الطويلة التي عاشها لمدة 26 عاماً كمدرب لفريق «مانشستر يونايتد». يكشف لنا فاز الفريق بالكثير من الألقاب، بما في ذلك الدوري الإنكليزي الممتاز مرات عدة، وخمسة ألقاب في كأس الاتحاد الإنكليزي، ولقبين في دوري أبطال أوروبا. لقد فاز السير بالألقاب أكثر من أي مدرب آخر في تاريخ كرة القدم. يعرض الفيلم مواد أرشيفية ومقابلات مع زوجته كاثي وأطفاله الثلاثة، بالإضافة إلى زملائه السابقين وكبار اللاعبين، بمن في ذلك إريك كانتونا، وراين غيغز، وأرتشي نوكس، وجوردون ستراكان. وثائقي يحتفي بإحدى أعظم شخصيات كرة القدم في كل العصور، ويقدم أيضاً من النجاح المستمر تحت قيادته.

بطريقة شخصية علاقة الأب والابن والعائلة، وبالطبع يكشف الكثير من أسرار القيادة والقوة العقلية والنفسية.

صنع جيسن فيرغسون، نجل السير اليكس، وثائقياً بطريقة هوليوودية، أظهر فيه القوة الخارقة للذاكرة البشرية، أتاح فيه للسير بالتحدث عن أهم لحظات حياته سواء كانت جيدة أو سيئة. بطريقة بطيئة وبصوت خفيف وبموسيقى عقلية كبيرة، قدّم السير اليكس قصته المثيرة للفضول. قصة حياة فيها الكثير من الغضب والفرح والعاطفة والحب. ولكن مع كل ذلك، بقي الفيلم ناقصاً. هناك الكثير من الأحداث المهمة التي لم يتطرق إليها الوثائقي، بعض الأسئلة الأكثر إثارةً ظلت بدون إجابة. ما يغفر للفيلم أنّه يقدم مدرب الشياطين الحمر بطريقة لم نعرفها من قبل، لكننا أردنا المزيد. فيلم لعشاق كرة القدم وطبعاً لعشاق «مانشستر يونايتد» والسير اليكس. وثائقي ممتع بلا شك، فيه الكثير من اللحظات العاطفية، ولكنه ينتهي عندما نبدأ بتحضير أنفسنا لمشاهدته.

صنع جيسن فيرغسون وثائقياً بطريقة هوليوودية

Sir Alex Ferguson: Never Give in
على Amazon Prime

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 حزيران 2021 العدد 4358

«المنار» تطفئ شمعتها الثلاثين
رحلة محفوفة بالصعوبات ومكلّلة بالانتصارات

زكية الديراني

تنشط في استديوات «المنار» في حارة حريك (ضاحية بيروت الجنوبية) «خلية نحل»، فيما تشهد زحمة إعلاميين منشغلين بالتحضير للاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس «قناة المقاومة». تحلّ المناسبة المهمّة هذا العام وسط تغييرات في المشهدَين الإعلامي والسياسي، داخلياً وخارجياً.

تطفئ «المنار» شمعة جديدة ضمن احتفالية عبارة عن برمجة خاصة تنطلق اليوم الاثنين وتستمرّ لغاية 13 حزيران (يونيو) الحالي. تتنوّع البرامج بين الوثائقيات الخاصة والمقابلات التي تكرّم الموظفين والعاملين في المحطة اللبنانية. في هذا السياق، يتحدّث مدير عام «المنار» إبراهيم فرحات لـ «الأخبار» مطوّلاً عن التحضيرات التي بدأت قبل أسابيع.

«كانت رحلة القناة على مدار ثلاثين عاماً، طويلة ومليئة بالتحديات والصعوبات، ولكن بالإنجازات أيضاً. في عام 1991 تأسّست «المنار» نتيجة لحاجة شريحة من اللبنانيين من أصحاب الفكر الإسلامي وقتها للتعبير عن أنفسهم إعلامياً، ثم استحالت مشروعاً إعلامياً يحمل رسائل واضحة»، يقول فرحات. ويتابع: «بدأت «المنار» كشاشة أرضية متواضعة، وفي عام 1993 وُضِع حجر الأساس للمحطة التي برزت على المستوى المحلي، فكانت «المنار» قناة المقاومة. وفي عام 1996 واكبت هذه المؤسسة أوّل حدث سياسي بارز وهو تفاهم نيسان مع العدو الإسرائيلي لحماية المدنيين. وفي 2000، كان التحرير فيما انطلقت «المنار» فضائياً... وفي 2006، عايشت حرب تموز حيث طال العدوان الصهيوني استديواتها في ضاحية بيروت الجنوبية من أجل إسكاتها». أمام هذا التحدّي، كسبت «المنار» الرهان وبقيت تبثّ مباشرة على الهواء، ولم تحتجِب إلا لدقيقتين فقط. ثم رفعت شعار الانتصار، وواكبت مرحلة إعادة الإعمار بعدما وضعت الحرب أوزارها.

لم تتوقف الرحلة هنا، بل برزت تحديات جديدة مع تأزّم الأوضاع السياسية على الساحة المحلية، قبل أن تنطلق شرارة «الربيع العربي» عام 2010، و«نصبح أمام مشهد ثانٍ، وتبدأ الحرب على سوريا». تابعت «المنار» مجريات هذه الحرب بشكلٍ مكثّف عبر شبكة مراسلين نقلوا المشهد. كما واكبت المحطة حرب اليمن والبحرين والعراق، من دون أن تغيب طبعاً عن القضية الفلسطينية التي تشكّل دائماً وأبداً بوصلة «المنار». وهو ما تجلّى في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزّة.

في هذا الإطار، يلفت فرحات إلى أنّ «المنار» مرّت أيضاً خلال العقود الثلاثة الماضية بمراحل تقنيّة معقدة وصعبة. فإلى جانب تعرّضها للقصف الإسرائيلي عام 2006، حُجبت قبل ذلك بعامين من أستراليا وفرنسا والولايات المتحدّة. وفي 2015، حُجبت عن قمرَيْ «عربسات» و«نايل سات»، لأسباب سياسية بالطبع.

لكن ماذا عن الشعار الذي تحمله «المنار» في عيدها الثلاثين؟ في ظلّ الحاصل على الساحتَين الداخلية والخارجية، يبرز إلى الواجهة هذه السنة شعار «وضوح، مسؤولية، مصداقية».

أما عن التحديات الراهنة، فيختصرها فرحات بأمرين بارزين، هما: نوعية المحتوى المقدّم إلى الجمهور، وإنجاز منتج جذّاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ويؤكّد أنّ «هذه النقطة أساسية، لأنّ «المنار» تنتج 80 في المئة ممّا تبثّه على شاشتها. كل ذلك وفقاً لمعاييرها، وطبيعة المنتج الذي يتلاءم مع سياستها».

هنا، يشير فرحات إلى أهمية الموقع الإلكتروني الذي خاض، ولا يزال، امتحانات تقنية وأخرى تتعلق بمعايير السوشال ميديا: «في عام 2010، وقبيل تأسيس الموقع الإلكتروني، كان تركيز المنظومة الحديثة المتعلقة بالسوشال ميديا. أما اليوم فموقع «المنار» يأتي في المراتب الأولى ويتابعه الملايين حول العالم. ورغم المضايقات بسبب سياسات الشبكات الاجتماعية، بقي الموقع يواكب الحدث بلغة واعية ومسؤولة».

ضمن البرمجة الخاصة بعيد «المنار» الثلاثين، سيكون الجمهور على موعد مع وثائقي تكريمي للعاملين فيها، سواءً الذين استشهدوا خلال تأدية واجبهم المهني، أو أولئك الذين رحلوا لأسباب صحية. ومن بينهم الشهيد حمزة الحاج حسن (1982 ـ 2014) وزميلاه التقني حليم علاو والمصوّر محمد منتش الذين سقطوا بنيران الجماعات الإرهابية أثناء تغطيتهم استعادة الجيش السوري لبلدة معلولا في جبال القلمون السوري. بالإضافة إلى الإعلامي علي المسمار (1968 ـ 2021) الذي خسر قبل أشهر معركته مع السرطان. ويشير فرحات إلى أنّ القناة ستكرّم بعض موظّفيها الذين يقفون خلف الكاميرا من خلال إطلالات من أمامها والتعرّف إلى طبيعة عملهم.

تنطلق البرمجة اليوم الاثنين عبر فواصل مرتبطة بالذكرى الثلاثين، وأخرى مرتبطة بالوثائقيات التي عُرضت على الشاشة منذ تأسيسها وبالبرامج التي ستبثّها بهذه المناسبة.

غداً الثلاثاء، سيكون يوماً مفتوحاً من الجنوب، حيث ينقل مباشرة على الهواء البرنامج الصباحي «نهار جديد» ويستضيف محللين وصحافيين وسياسيين. وينتهي النهار المفتوح بعد الظهر (16:00)، قبل أن تبثّ كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. اللافت أنّ هذه الكلمة ستكون بحضور الموظفين والعاملين في «المنار»، ويستعرض فيها نصر الله رحلة القناة.

مساء الخميس، تطل منار صباغ بندوة (ساعتين ونصف الساعة) تستقبل فيها ضيوفاً من شتى المجالات، ليُعرض في اليوم التالي وثائقي خاص عن الوثائقيات التي عرضتها المحطّة منذ الولادة. كما سيتم إطلاق لوغو وشعار جديدين. وعلى خطٍّ موازٍ، سيكون روّاد السوشال ميديا مدعوين للتعليق والتفاعل مع الحدث، عبر هاشتاغ #نبض_الناس_منار.

تقدّم منار صباغ ندوة خاصة بالمناسبة

من «خلّة وردة» ... هنا القدس

في الذكرى الرابعة والخمسين لاحتلال القدس في السابع من حزيران (يونيو) 1967، يدعو اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل (جنوب لبنان) و«الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين»، اليوم الاثنين، إلى المشاركة في تدشين لوحة القدس التي تشير إلى اتجاه المدينة الفلسطينية المحتلة مع المسافة التي تفصل بينها وبين منطقة خلّة وردة. الاحتفال الذي يعقب أنشطة مماثلة في صيدا وطرابلس وبعلبك، يجري على طريق عام عيتا الشعب (رامية) عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، وتتخلّله كلمة لرئيس اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل رضا عاشور، وأخرى للأمين العام لـ «الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين» عبد الملك سكرية (الصورة).

اليوم الاثنين ـ الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ طريق عام عيتا الشعب (رامية ـ جنوب لبنان)

«مونتي كارلو»: تحية (غنائية) لفلسطين

تحت عنوان «من بيروت، للقدس سلام»، تحيي فرقة «مونتي كارلو»، في 26 حزيران (يونيو) الحالي، حفلة في «مترو المدينة». كما جرت العادة، ستقدّم المجموعة باقة من أعمالها الخاصّة، بالإضافة إلى وصلات غنائية تراثية ومقطوعات ارتجالية أخرى، في ظلّ أجواء طربية وشرقية بامتياز، مع تخصيص حصّة وافرة من برنامج السهرة لفلسطين التي تواجه الجبروت الإسرائيلي. تتألّف «مونتي كارلو»، من: أشرف الشولي (الصورة ـ عود وغناء)، جورج الشيخ (ناي)، ضياء حمزة (أكورديون)، زاهر حمادة (باص)، أيمن سليمان (إيقاع) ومجدي زين الدين (إيقاع).

حفلة «من بيروت، للقدس سلام»: السبت 26 حزيران ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

ذكريات منير شفيق: من جمر إلى جمر!

صدر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» كتاب «من جمر إلى جمر: صفحات من ذكريات منير شفيق» (تدوين وتحرير نافذ أبو حسنة). يقدّم العمل مذكرات أحد أعلام المقاومة الفلسطينية الذي عايش القضية منذ نكبة عام 1948 حتى اليوم. واكب القيادي منير شفيق (الصورة) هذه القضية منذ طفولته قبيل النكبة والتحق في مسيرتها مبكراً، فعايش المحطات التاريخية الكبرى التي مرّت بها هذه القضية، والتحوّلات العربية والإقليمية والدولية التي أثّرت فيها، وتعامل معها وفق مقاربات فكرية وأيديولوجية وتنظيمية مختلفة، بل متناقضة أحياناً، لكنّه كان يتحكم في تلك المقاربات، فجعل الأيديولوجيا في خدمة القضية الوطنية لا القضية الوطنية في خدمة الأيديولوجيا كما فعل كثر. وهذا ما دفع «أبا فادي» إلى التحوّل من إطار أيديولوجي إلى آخر حين كان يشعر أنّ هذا الإطار أو ذاك لم يعُد قادراً على استيعاب القضية الوطنية. وهو ما دفعه أيضاً إلى الانخراط في تنظيمات سياسية وكفاحية متباينة التوجهات الفكرية، لكنّه كان يحتفظ بمواقفه المتمايزة داخل كلّ منها. فكانت له رؤيته وقراءته للأحداث والاصطفافات والتناقضات. لذا، لا تعكس هذه المذكرات وجهة نظر قادة الصف الأوّل في المقاومة الفلسطينية، بل يغلب عليها عرض تجربة منير شفيق الشخصية، مقدّمةً دروساً نضالية وفكرية وأخلاقية. كما يغلب عليها عرض مقاربته للوضع السياسي في كلّ مراحل مسيرته النضالية، والتي ربّما من المفيد العودة إليها أمام ما وصلت إليه خيارات قادة الصف الأول من نتائج على القضية الفلسطينية.

رحلة رقميّة مع عمر الجلّاد

عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، يدعو «المتحف الفلسطيني»، في 20 حزيران (يونيو) الحالي، لاستكشاف مجموعة الفنان الفلسطيني عمر الجلّاد (الصورة) الذي يحتفظ بأرشيف نادر يوثّق حياة والدته زينب المحب وخالته فاطمة المحب. تُعتبر زينب من أوائل الفلسطينيات اللواتي زاولن الطبّ، فيما أثّرت التشكيلية فاطمة المحب في المشهد البصري الفلسطيني. سيتحدّث الجلّاد عن مجموعته الشخصية التي تبرّع بها إلى «المتحف الفلسطيني»، مصطحباً الجمهور في رحلة ضمن تاريخ شخصي وعام عن الحياة في القدس والاحتلال والمجتمع الذكوري، وعن نساء أثّرن في تاريخ فلسطين، وعن طفل تشرّب حبّ الفن، ليمشي وراء حلمه ويصبح فناناً.

الأحد 20 حزيران ـ الساعة السادسة مساءً ـ منصات «المتحف الفلسطيني» على السوشال ميديا.

الإثنين 7 حزيران 2021 العدد 151
Lundi 7 Juin 2021 no151

الأخبار

رأس المال

مؤشر شدة الأزمة التدهور في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي مع مدة الخروج من الأزمة

سيناريو 1

1	تشيلي	62,6
2	إسبانيا	60,6
3	بيرو	57
4	أوروغواي	53,1
5	أستراليا	48
6	لبنان	47,1

سيناريو 2

1	تشيلي	62,2
2	إسبانيا	60,3
3	لبنان	57,6
4	بيرو	57
5	أوروغواي	53,1
6	أستراليا	48

المصدر: البنك الدولي، نشرة المرصد — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
محمد وهبة
قرار مصرف لبنان في ميزان توزيع الخسائر

03
حسين رمال
فلاحو لبنان طُردوا من أراضيهم

05-04
آلان بيفاني، ليديا أسود، إسحاق ديوان، كريم ضاهر
فكفكة نظام توزيع الريع

06
ماهر سلامة
نماذج الدول الدائنة غرباً وشرقاً

08
الأمجد سلامة
مسار التنمية والتطوير: أيّ دور للعراق؟

أيّ قعر بعد الانهيار؟

تعافي لبنان بعد 12 سنة بدءاً من 2021 هو السيناريو المتفائل الذي رسمه البنك الدولي بالاستناد إلى مؤشّر «شدّة الأزمة». أما السيناريو المتشائم فهو يتطلّب 19 سنة للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة اعتباراً من 2022

الأسبوع الماضي، صدرت نشرة المرصد الصادرة عن البنك الدولي وصنّفت الأزمة في لبنان من بين الأزمات الأشدّ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. كيف يتم احتساب هذا التصنيف الذي جرى تداوله على نطاق واسع؟ بأيّ معايير؟ كيف يحتسب تصنيف لبنان في ضوء هذه المعايير، وخصوصاً أن الأزمة لم تنته بعد ولا نعلم أي مستوى ستبلغه، وليس هناك أفق واضح للخروج منها؟ أي سيناريوات اعتمدها البنك الدولي لأزمة لبنان حتى توصّل إلى هذا التصنيف؟

التصنيف الذي أعدّه البنك الدولي مبنيّ على مؤشّر "شدّة الأزمة" الذي احتسبه الباحثان كارمن راينهارت وكينيث روغوف. الاثنان جمعا معطيات عن 100 أزمة حصلت بين عامَي 1857 و2013، وتوصّلا إلى تصنيفها على أساس تصنيف مركّب من أمرين:

- نسبة الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، بين الذروة الاقتصادية التي تسبق الأزمة، والحضيض خلال الأزمة.
- المدّة الزمنية للأزمة، أي عدد السنوات بين الذروة الاقتصادية السابقة للأزمة والسنة التي يعود فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى مستواه عند تلك الذروة.

يعتمد احتساب هذا المؤشّر على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وليس على الناتج المحلي الإجمالي، لعدّة أسباب. فبحسب راينهارت وروغوف، فإن التعافي بعد الأزمات المالية يحتاج في معظم الحالات إلى ما بين 5 و10 سنوات، أو حتى أكثر من ذلك. وخلال فترة التعافي، قد يشهد عدد السكان نمواً ملحوظاً، لذا فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة تحسّن حال الفرد، إذ قد يكون نصيبه من الناتج المحلي قد انخفض بسبب تخطّي معدّل النمو السكاني لمعدّل نمو الناتج المحلّي. ويضيف الباحثان إن مقارنة تغيّر نصيب الفرد من الناتج المحلي بين الأزمات أجدى من مقارنة التغيّر في الناتج المحلّي، لأن هذه الأزمات قامت في مراحل تاريخية مختلفة، وبين بلدان خصائصها مختلفة. لذا اعتبر الباحثان أن استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي أصوب من استخدام الناتج المحلي الإجمالي لاحتساب مؤشّر «شدّة الأزمة».

في الحالة اللبنانية، إن احتساب مؤشّر «شدّة الأزمة» يتطلب تحديد السنة التي سبقت الأزمة، أو التي تمثّل الذروة الاقتصادية، وتقديراً لما سيليها ولا سيما على مستوى ناتج الدخل الفردي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. برأي البنك الدولي، إن العام الذي سبق الأزمة هو عام 2107، أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي في عام الحضيض والسنة التي سيعود فيها إلى مستوى ما قبل بداية الأزمة، فيتطلب تقديراً قائماً على سيناريوين:

- السيناريو الأول: هو سيناريو متفائل يقترح أن تكون سنة الحضيض في 2021. وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن نمو الناتج المحلي سيكون سلبياً بنحو 9,5%، فتصبح نسبة الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي بين عام 2017 (سنة الذروة) وعام 2021 (عام الحضيض) 35,1%-. ويشير البنك إلى أنه في ظل هذا السيناريو ستدوم الأزمة نحو 12 عاماً، وهو معدّل المدّة الزمنية للأزمات التي وقعت في الدول المصنّفة في دراسة راينهارت وروغوف بين مركزي 16 و25 على أساس «شدّة الأزمة». ووفقاً لهذه التقديرات، يحصل لبنان على 47,1 نقطة ضمن المؤشّر، ما يضع الأزمة اللبنانية في المركز السادس.
- السيناريو الثاني: هو سيناريو متشائم، يفترض بأن تكون سنة الحضيض في 2022. ووفق تقديرات البنك الدولي، سيشهد الناتج المحلي الإجمالي في لبنان انكماشاً إضافياً عن عام 2021 بنسبة 5% في الناتج المحلي، فيصبح الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي بين عام 2017 (الذروة) وعام 2022 (الحضيض) 38,6%. وبحسب هذا السيناريو، يقدّر البنك أن مدّة الأزمة ستبلغ 19 سنة، وهو معدّل المدّة الزمنية للأزمات التي وقعت في الدول المصنّفة في المراكز العشرة الأولى. وينتج من هذه التقديرات أن مؤشّر «شدّة الأزمة» للبنان سيبلغ 57,6 نقطة، وهو رقم يضع الأزمة اللبنانية في المركز الثالث في تصنيف المؤشّر لأشدّ الأزمات منذ منتصف القرن التاسع عشر.

حالياً، هناك قائد واحد لإدارة الانهيار اسمه رياض سلامة. هو من يقرّر أي جهة تتحمّل الخسائر وحصّتها منها. خلال السنة والنصف الماضية، قرّر الرجل أن يلغي خطّة التعافي الحكومية في سبيل تحميل عموم المقيمين في لبنان الحصّة الأكبر من خسائر النظام المالي. أتاح تعددية أسعار الصرف، وترك التضخّم يأكل الأجور والرواتب والأصول. بمعنى آخر، كان يذوّب الخسائر في جيوب عموم الناس والمودعين بشكل خاص. مفاعيل خطته على المصارف، كانت كالسحر: لم يدفع أيّ مصرف أيّ قرش بعد! ما يُشار إليه أن المصارف خسرت من رساميلها ليس سوى وهم، لأن المصارف تغطي الخسائر من المال العام الذي يواصل التدفق إلى حساباتها من الخزينة، بينما يخسر الناس القسم الأكبر من مدخراتهم ومن رواتبهم ومن قيم أصولهم، فضلاً عن الفقر والبطالة والهجرة. ويتناقص مخزونهم الاستراتيجي المعروف باسم «الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان». بعد تبذير هذه الاحتياطات لن يبقى سوى الذهب كمخزون استراتيجي يفترض استعماله للنهوض

قرار مصرف لبنان في ميزان توزيع الخسائر

المصارف لم تدفع شيئاً

محمد وهبة

ما الذي يعنيه قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان القاضي بتسديد 400 دولار نقداً من حسابات الزبائن في المصارف ومبلغ مماثل يُصرف على أساس سعر المنصّة الجديد البالغ 12000 ليرة؟

يقول مصرف لبنان إنه يسعى إلى إقفال نحو 800 ألف حساب وطباعة نحو 27 تريليون ليرة، وإنفاق نحو 2,5 مليار دولار مناصفة من احتياطات مصرف لبنان ومن حسابات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصارف المراسلة. ولولهلة الأولى، تبدو خطوة من هذا النوع «جيّدة» باعتبارها تُسدّد بالدولار النقدي أو بسعر السوق قسماً من الودائع المحجوزة، لكن الأمر يتعدّى ذلك، لأن هذه الخطوة أتت في سياق واضح ومعروف: مواصلة مصرف لبنان تنفيذ عملية توزيع الخسائر حصراً عبر السياسات النقدية وبأهداف يحدّدها هو بعد إحباط خطّة التعافي الحكومية في مجلس النواب. هو سياق تدخل فيه أيضاً مجموعة مسائل جارية حالياً، من أبرزها قيام مصرف لبنان بخلق منصّة لبيع «الدولار الفريش»، وقراره بوقف الدعم، وقبلها خلق تعددية في أسعار الصرف، وتنفيذ هندسات مالية معكوسة لامتصاص الهندسات السابقة.

في ضوء هذا السياق، حدّد البنك الدولي الفئات التي تدفع الفاتورة الأكبر من عملية توزيع الخسائر: الغالبية الساحقة من القوى العاملة، المؤسسات الصغيرة، المودعون. فمن تبعات هذا المسار أنه غذّى تضخّم الأسعار وسط تفاوت كبير في تسعير الأصول والخدمات من خلال أسعار الصرف المتعددة، وكان يضرب الأجور والرواتب، ويخلق الفقر والبطالة ويحفّز الهجرة. لذا، فإن كل شريحة اقتصادية ترتّب عليها حصّة ثقيلة من رغبات رياض سلامة. فهذا الأخير حدّد هذه الفئات وأي حصّة ستطاولها. فعموم اللبنانيين وبحسب قدراتهم الاستهلاكية، كانوا يدفعون ثمن إطفاء الخسائر عبر تضخّم الأسعار. والمودعون كان يدفعون الثمن عبر عملية هيركات سوقية بلغت نسبتها 75% لغاية ما قبل صدور قرار تسديد قسم من الودائع، أما المؤسّسات الصغيرة، فلم يعُد بإمكانها مواصلة عملها في ظلّ تقلص رساميلها ومبيعاتها في الوقت نفسه.

لكن لم يكن هذا هو المسار الذي رسمته خطّة التعافي الحكومية. ورغم أنها لم تكن خطّة مثالية، إنما كان فيها أمران واضحان: الاعتراف بقيمة الخسائر، وتحميل المصارف الجزء الأساسي من الخسائر، بكل قيمة رساميلهم البالغة آنذاك 22 مليار دولار. وقد رفضت خطة التعافي أن يكون إنقاذ المصارف عبر المال العام، مشيرة إلى أن هذا النمط لا ينسجم مع الممارسات الدولية في عمليات إعادة الهيكلة.

حسابات أولية لتوزيع الخسائر

إذاً، كيف تم توزيع الخسائر لغاية الآن، وما التغييرات التي طرأت عليه بعد قرار مصرف لبنان تسديد قسم من الودائع؟

- في حساب مصرف لبنان: أنفق مصرف لبنان بين كانون الثاني 2020 وآذار 2021 نحو 12,8 مليار دولار من بينها أكثر من 6 مليارات دولار ذهبت تحويلات إلى الخارج غير واضحة المقصد لكن يُقدّر أنها أموال تهرّبت. وزادت خسائره المحتملة في حساب «الأصول الأخرى» بقيمة 22,4 مليار دولار (على أساس سعر الصرف المعتمد من مصرف لبنان بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً) علماً بأن هناك تقديرات بأن هذه الخسائر كانت مقوّمة بالدولار الحقيقي لكنها تتحوّل إلى الليرة.

- في حساب عموم اللبنانيين: تدهورت قيمة الليرة بأكثر من 129% وفق حسابات البنك الدولي. وتضخّمت الأسعار بنسب هائلة بلغت في المتوسط 84% في السنة الأخيرة الرامية إلى تسديد 400 دولار من الودائع نقداً بالدولار، ومبلغ مماثل بسعر صرف المنصة البالغ 12000 ليرة؟

في الواقع، إن حساب توزيع الخسائر سيُضاف إليه الآتي:

- حساب المصارف: تقلّصت رساميل المصارف بقيمة 3,7 مليار دولار في مقابل خسائرها المقدّرة من قبل مصرف لبنان بالآتي: 45% من توظيفاتها في سندات اليوروبوندز، 1,89% من توظيفاتها لدى مصرف لبنان، وتُضاف إلى ذلك ديون متعثّرة بنسبة 33% من مجمل قيمة محفظة تسليفاتها البالغة في آذار 2021 نحو 34 مليار دولار. وإذا أضفنا أنها ستدفع نصف ما سيدفعه مصرف لبنان من أجل تسديد الودائع، فإن الكلفة ستبلغ 1,2 مليار دولار، لكن ليس كل ما ورد هو ما تدفعه المصارف من رساميلها وأصولها الخاصة.

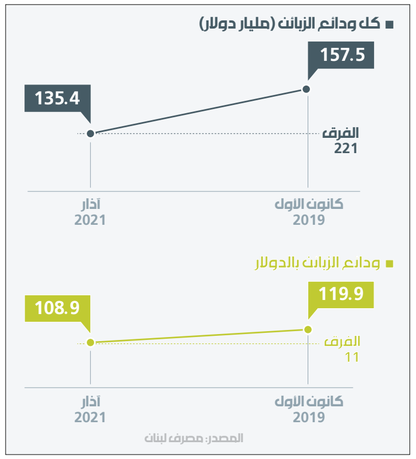

> **عموم الناس تحملوا حصة باهظة من توزيع الخسائر ويُعدهم مصرف لبنان بالمزيد**

- حساب مصرف لبنان: خلال 12 شهراً سيتم طبع مبلغ 27 تريليون ليرة، أي ما يفوق المبلغ الذي طبعه مصرف لبنان بين كانون الثاني 2020 وآذار 2021، ما سيكون له أثر سلبيّ على خسائر مصرف لبنان. وتزداد هذه الخسائر مع استنزاف العملات الأجنبية التي يملكها، لأنه سيدفع نصف ما دفعته المصارف (على افتراض أنها ستوافق على هذا الطرح وستلتزم به)، أي أن الاحتياطات بالعملات الأجنبية ستتقلص بقيمة 1,2 مليار دولار إضافية، فوق ما سيدفعه مصرف لبنان لتمويل الدعم. وهذه المرّة قد لا يكون الدعم مباشراً، أي أن المصرف سيعلن وقف الدعم، لكنه سيقرض وزارة المال أموالاً بالليرة وهي ستشتري منه الدولارات التي تستعملها في تمويل الدعم. يقدّر أن تكون قيمة هذه المبالغ 3 مليارات دولار.

- حساب المودعين: من أصل 135 مليار دولار يملكونها في المصارف، سيتقاضى المودعون نحو 2,4 مليار دولار نقداً ومبلغ مماثل يُدفع بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف المنصّة البالغ 12000 ليرة.

ماذا دفعت المصارف؟

بنتيجة هذه الحسابات، يُفترض أن تدفع المصارف نحو 4,9 مليارات دولار، لكن في الواقع ستدفع أقلّ بكثير لأن غالبية هذه الخسائر مؤلتها المصارف من الإيرادات التي تحصل عليها من توظيفاتها في سندات الخزينة وفي شهادات الإيداع والودائع لدى مصرف لبنان، بينما الديون المصرفية السوقية يتم التعامل معها بطريقة الاستيلاء على العقارات والأصول التي يملكها المتعثّرون عن السداد، وهذه العقارات يمكن استعمالها نسبياً من أجل زيادة الرساميل. ويكفيهم أنه لم يتعرّض أي مصرف واحد بعد إلى الإفلاس، أو إلى الإحالة إلى الهيئة المصرفية العليا، بينما كان يجب محاكمتهم على التفريط بمدّخرات الناس ووضع اليد على كل أصولهم الشخصية والمصرفية لتسديد الالتزامات المترتبة عليهم للناس.

أما في حسابات عموم اللبنانيين والمودعين، فإن الخسائر هائلة جداً. فبالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي لا يمكن إحصاؤها، والخسائر الناتجة من انعدام القدرة الشرائية، فضلاً عن معدّلات التضخّم والفقر والبطالة والهجرة، فإنه من أصل ودائع بقيمة 135 مليار دولار سيسترِدّ المودعون فقط 2,4 مليارات دولار نقداً ومثلها على سعر المنصّة، والباقي سيكون متروكاً للمصير السابق، أي الهيركات السوقي. لكن هناك مخاطر أعلى من أن تؤدّي طباعة 27 تريليون ليرة وضخّها في السوق إلى تغذية تدهور إضافي في قيمة الليرة، ما يعني أن الخسائر في القوى الشرائية والفقر والبطالة ستكون أكبر.

لذا، لا يمكن الرهان على أن ضخّ السيولة الدولارية في السوق عبر تسديد قسم من الودائع، يفرض نوعاً من الاستقرار الظرفي في سعر الصرف ويعوّض بعضاً من الخسائر التي تكبّدها المودعون، وخصوصاً الصغار منهم (الذين لديهم حسابات تقلّ عن 500 ألف دولار). ولا يمكن التفكير أبداً في أن خطوات من هذا النوع تأتي خارج سياق السياسات النقدية السلبية التي أتبعها مصرف لبنان منذ اليوم الأول. فعندما يوقف الدعم وتتضخم الأسعار بشكل جنوني كما هو متوقع، فإن ثلثي الودائع التي سددها في السوق ستصبّ لتمويل السوق الحرّة ولن تعود إلى المنصّة، لا بل إن المصارف سترى في هذه الأموال فرصة لشرائها بالشيكات المصرفية وتصديرها إلى الخارج لتغطية التزاماتها. الاستفادة من هذه الأموال بالمعنى الواسع لن يكون متاحاً من أجل السيطرة الظرفية على سعر الصرف، بل على العكس قد نرى أن السعر، كما يتدهور حالياً بثبات، سيشهد المزيد من التدهور.

شراء الوقت

إذاً، تسديد الودائع كما يقترح سلامة، هو عملية شراء المزيد من الوقت وإتاحة المجال لإعادة إحياء قدرات المنظومة السياسية - الفاسدة، وتوزيع الخسائر كما يقرّره يهدف إلى إفقار الناس وتهجيرهم وتحويلهم إلى بؤر اجتماعية ساخنة. ولاحقاً إن هذا النوع من توزيع الخسائر سيشمل الذهب بعد نفاد الاحتياطات، بينما تبدو مهمة السيطرة على سعر الصرف، شبه مستحيلة في ظلّ تعددية الأسعار. لا يمكن القيام بخطوات فاعلة في هذا المجال من دون توحيد سعر الصرف الذي يعدّ بمثابة عامل أساسي من أجل إرساء نوع من الاستقرار في بنية الأسواق والعقود. تحفيز الاقتصاد كلّه معلّق على هذا الأمر تحديداً، وعلاقات الناس الاقتصادية مبنية على سعر صرف واضح وإن لم يكن ثابتاً بالمفهوم الكلاسيكي الذي اعتدنا عليه، إنما يجب أن يكون ضمن معادلة واضحة وهوامش ضيقة نسبياً. إصدار موازنة فاعلة ومقبولة يجب أن يُبنى على هذا الأساس أيضاً لأن نفقات الدولة ستتأثر بالسعر السوقي بشكل هائل، وإيراداتها ستتضاعف في حال اعتماد سعر موحّد.

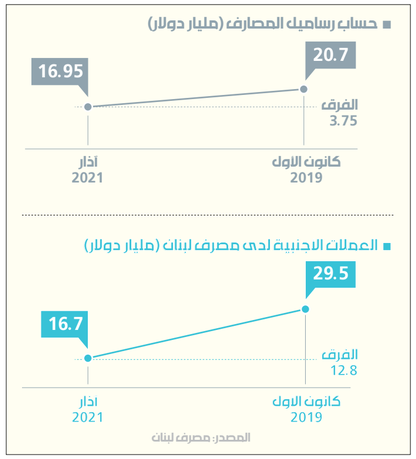

> **الارباح تواصل التدفق إلى الكيان المصرفي**
>
> **3.9%**
> هو هامش الربحية لدى المصارف على حسابات الليرة اللبنانية في نهاية آذار 2021 مقارنة مع 0.6٪ في مطلع 2018. فمع انخفاض الفوائد على ودائع الزبائن نحو الصفر او اعلى قليلاً، بدا الهامش يرتفع لان المصارف ما زالت تحصل على إيرادات من التوظيفات في سندات الخزينة ومع مصرف لبنان
>
> **3.29%**
> هو هامش الربحية لدى المصارف على حسابات الدولار في نهاية آذار 2021 مقارنة مع 1.51٪ في مطلع 2018. في الواقع رغم زعم المصارف بانها تخسر الّا ان هذا الهامش يشير بما لا يرقى اليه شكّ الى ان الارباح ما زالت تتدفّق الى الكيان المصرفي المفلس

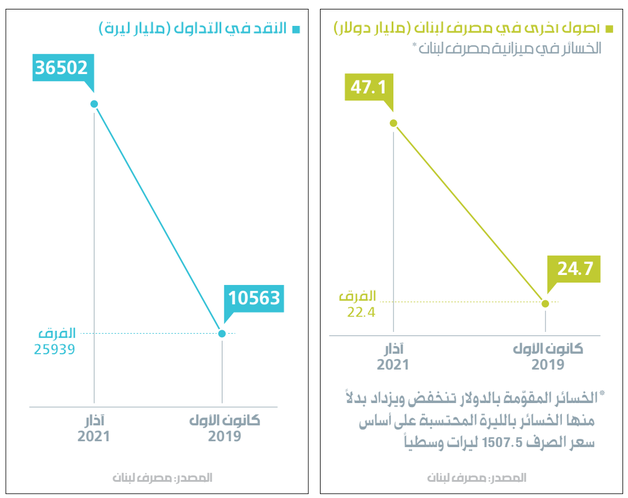

> **نحو الركود الشاق والطويل**
>
> يقول البنك الدولي إن كل صدمة بنسبة 1% في توسّع الكتلة النقدية المتداولة، تولّد زيادة في التضخّم تعادل 0.8 نقطة على مدى 12 شهراً. لذا، إن مواصلة عملية إطفاء الودائع عبر تحويلها إلى الليرة، وتحويل العجز المالي إلى نقد أيضاً، يعدّ محوراً أساسياً في ما يمكن تسميته البيئة التضخمية. «فعلى افتراض أن سعر الصرف تدهور في 2021 بالنسبة نفسها التي شهدها في السنة السابقة، فنحن نتوقّع أن يبقى التضخّم مرتفعاً في 2021 وربما يتخطّى المعدلات التي سجّلها في السنة السابقة... الركود شاقّ وطويل المدى نظراً إلى النقص في السياسات وصناعة القرار والإصلاحات».

مقال

فلّاحو لبنان لم يهجروا أراضيهم بل طُردوا منها

حسين رمال *

من الواضح أن هناك علاقة طردية بين رأس المال والفلاحين. رأس المال بطبيعته يسعى إلى الربح، وهذا يتطلب السيطرة على حيازات زراعية كبيرة يجري استعمالها بشكل مكثّف عبر مواد كيماوية تلوّث المياه السطحية والجوفية، وتستنزف خصوبة التربة. هكذا طُرد فلاحو لبنان من أراضيهم، وهكذا هي حال الزراعة المروية والبعلية اليوم.

تعاني الزراعة اللبنانية، بشكل عام، والزراعة المروية بشكل خاص، من معضلات بنيوية خطيرة:

- الأولى: هجوم رأس المال الريعي على شراء الأرض، واعتبارها ملاذاً آمناً للتوظيف الذي يحقق في زمن الانهيار المالي أرباحاً مادية ضخمة من دون الحاجة إلى استثمارها وتشغيلها في عمليات إنتاج لا تضمن المردود الكبير وسلامة التوظيف.

- الثانية: سيطرة الحيازة الكبيرة على مساحات واسعة في القطاع المروي الذي يمثل الوجه الغني للزراعة اللبنانية.

- الثالثة: ظاهرة غياب الفلاحين في القطاعين المروي والبعلي.

تعبّر المعضلتين الأولى والثانية عن واقع الحيازة الزراعية في مشروعي «ري القاسمية ورأس العين»، الذي تصل مساحته المروية الافتراضية إلى 3100 هكتار، و«ري البقاع الجنوبي الكبير» الذي تزيد مساحته المنوي ريّها على 20500 هكتار.

لكن أظهرت دراسة أولية لمشروع ريّ الجنوب في أواسط سبعينيات القرن الماضي، أن غياب الفلاحين هو ظاهرة خطيرة ومدمّرة. فقد بلغ عدد الحيازات الناشطة في الجنوب نحو 21000 حيازة. وفي الدوير مثلاً، بلغ عدد الحيازات نحو 450 حيازة من بينها نحو 350 حيازة تبغية، وعدد رؤوس الأبقار نحو 1500 بقرة وثور، مع 4 قطعان غنم ومعز. إلا أنه تبيّن بعد تحديث الدراسة في عام 2000 أن هناك تراجعاً في عدد الحيازات الزراعية إلى النصف في الجنوب، وفي الدوير انخفض إلى 10 حيازات، وغاب قطيع الأبقار كلياً عن القرية، ولم يبقَ فيها سوى قطيع واحد من الأغنام لا يزيد عدد رؤوسه على 100 رأس.

ما الذي حصل؟

مع تنفيذ مشاريع الري الكبرى والمتوسطة، في القاسمية والبقاع الغربي، وفي مناطق أخرى من لبنان، بدأت رؤوس الأموال الوافدة من قطاع التجارة والخدمات والمهن الحرة تغزو أراضي البقاع والسهل الساحلي الجنوبي. فقد توجّهت عائلات من صيدا وصور وسائر المدن، تعمل في قطاع التجارة والخدمات والمهن الحرة، إلى شراء الأراضي العائدة للإقطاع السياسي القديم ولكبار ملاك الأراضي الآخرين. وتقاسمت عائلات صيداوية أراضي واسعة في سهل عدلون والعيتانية. وحازت عائلة نحولي، وحدها، نحو 1400 دونم كانت تعود ملكيتها إلى آل الأمين والسلمان في عدلون. وتملّكت عائلات أخرى (زعتري 670 دونماً)، وبساط وبزري، أراضي واسعة في سهول عين أبو عبد الله، عبتانية، عدلون، صرفند... فيما حافظ بعض كبار الملاكين على مساحات واسعة من ملكياتهم القديمة.

ومع اندلاع الحرب الأهلية، تدفّقت رؤوس أموال ضخمة من بلدان الاغتراب نحو السهل الساحلي لشراء الأراضي. فتقاسم رفيق الحريري، مع مغتربين آخرين، ملكية آل فران في عدلون التي تفوق مساحتها 700 دونم تقريباً. كما تحولت إليه ملكية آل عيسى الخوري (نحو 500دونم) في الواسطة - مطرية. واستحوذ مغتربون آخرون: كمال سلهب (500 دونم)، وغندور (300 دونم)، وحجيج (234 دونماً)، وسكيكي (390 دونماً)، على أراضي تعود لملاكين كبار أخلوها في عدلون والعيتانية، وعين أبو عبد الله، وصور، بعدما تعذّر عليهم الاستمرار في استثمارها بسبب الفرز الطائفي الذي تسبّبت فيه الحرب. وتقاسمت رؤوس أموال وافدة من خارج القطاع، العيش المشترك مع حفنة من صغار الملاكين الذين اقتصرت حيازاتهم على الأراضي المحيطة بالقرى الساحلية، من المنصوري في الجنوب، إلى عدلون وأنصارية عند أبو الأسود، وصولاً إلى الزهراني والغازية شمالاً.

> **يسيطر كبار ملاك الأراضي على القسم الأكبر من المساحات المروية وغالبيتهم لا يمارسون الزراعة ويعيشون خارج القطاع**

هكذا أصبحت ملكية الأراضي في السهل الساحلي (قطاع القاسمية) موزّعة على الشكل الآتي:

- 60% من المشتركين (730) يعيشون خارج القطاع ويمارسون مهنة بعيدة عن هموم الزراعة ومشاكلها.

- 30% من عدد المشتركين (365مشتركاً) ممن تراوح مساحات حيازاتهم بين (1 و5 دونمات) يملكون 5% فقط من المساحات المروية في القطاع.

الإقطاع والريع: عوامل طردية

وتظهر «سيادة الحيازة الكبيرة»، إلى جانب «ظاهرة غياب الفلاحين»، بشكل أعمق في مشروع ريّ البقاع الجنوبي. وقد لفتت ظاهرة سيطرة الحيازة الكبيرة نظر رئيس البنك الدولي (ما كنمارا) عندما زار لبنان في مطلع السبعينيات، حين كان يعاين القطاع بهدف الموافقة على قرض لتمويل المشروع. يومها صرّح أمامنا: «إن أكثر ما لفت نظري في المشروع هو سيطرة عائلات إقطاعية معدودة على ربع المساحات المطلوب ريها في المنطقة». (من بين هذه العائلات: عائلة جوزيف سكاف التي تملك نحو 6000 هكتار في عميق، وعائلات: إدّة، بسترس، ضاهر، جنبلاط، دي فريج (حديثاً) وسواها).

يظهر ذلك بوضوح، في الدراسة الأولية للمشروع التي نفّذتها مصلحة الليطاني عام 1974، وذلك وفق الترتيب التالي:

- 64 ملاكاً كبيراً (1%) من أصل 6439 ملاكاً، يحوزون 24% من المساحة الإجمالية للمشروع.

- 80% من عدد الحائزين لا يملكون سوى 17% من هذه المساحة.

وتصل ظاهرة «غياب الفلاحين عن حيازاتهم» إلى 80% من عدد المشتركين في مياه المرحلة الأولى من المشروع؛ إذ تتولى بلديات القرعون، ولالا، وجب جنين، تأجير أراضي الغائبين في كولومبيا إلى شركات تحويل الإنتاج الزراعي التي تلجأ إلى اتباع طريقة الاستثمار المكثّف للأرض من خلال استعمال المزيد من الأسمدة الكيماوية (أزوت، فوسفات) للحصول على إنتاجية أعلى. وينتج من ذلك تلويث المياه السطحية والجوفية، وتستنزف خصوبة التربة، ما دفع المزارعين إلى قطع مياه البحيرة الملوثة عن أراضيهم، ولجأوا إلى سدّ مدخل القناة 900م بالردميات والحجارة للحيلولة دون وصول مياه البحيرة الملوّثة إلى أراضيهم. حصل ذلك عشية موسم ري 2017.

في هذين المشروعين (القاسمية، البقاع الغربي)، وفي مشاريع ري أخرى بسيطر فيها الرأسمال الريعي والحيازة الكبيرة على كامل النشاط الاستثماري، يسيطر كبار ملاك الأراضي على القسم الأكبر من المساحات المروية، وهم بغالبيتهم المطلقة: يعيشون خارج القطاع، أو يمارسون عملاً رئيسياً بعيداً من الزراعة. بالنسبة إلى هؤلاء، تعدّ الأرض ملاذاً آمناً لتوظيف أموالهم الهاربة من قطاعات غير آمنة، بل هي سلعة رائجة تحقّق أرباحاً ضخمة في السوق العقارية.

القطاع البعلي أيضاً

لا تغيب ظواهر: «هجمة» رأس المال الريعي، سيادة الحيازة الكبيرة، وغياب الفلاحين، عن القطاع البعلي الذي تبلغ مساحته 4 أضعاف مساحة القطاع المروي، فيما لا يزال الإقطاع السياسي التقليدي يسيطر على مزارع وقرى بكاملها في عكار وبعلبك والشوف والبقاع والجنوب. وقد شهد هذا القطاع معارك «شنّها» رأس المال الريعي للاستيلاء على الأرض التي قضمها هجوم الباطون. فنشأت مدن صناعية وتجارية كاملة في مناطق عديدة من السهل الساحلي على جانبي طريق شتورة - المصنع، وعلى امتداد الطريق الساحلي من صيدا إلى صور. كذلك شهد القطاع هجرة واسعة في صفوف الفلاحين باتجاه المدن، فانخفض عدد الحائزين في لبنان من 169000حائزاً (إحصاء عام 2010) إلى نحو 97000 حائز حالياً. كذلك تراجعت المساحة المزروعة تبغاً من 10000هكتار عام 1960 إلى نحو 8340 هكتاراً حالياً، مع أن الزراعة مدعومة بأسعار تشجيعية من قبل الدولة. وتراجعت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الغذاء إلى نصف ما كانت عليه في مطلع الستينيات، وبات لبنان حالياً يستورد 85% من حاجاته للغذاء.

* مهندس وخبير بيئي محلّف

المهنة الرئيسية	مغترب	سياسي، مهن حرة	تاجر، صناعي، مصرفي	مستثمر زراعي		المجموع الإجمالي
				كبير	صغير	
عدد المشتركين	275	170	285	155	365	1250
المساحة بالدونم	12300	7023	6500	3647	1530	31000

المصدر: جداول تحققات مصلحة الليطاني عام 2020

ورقة بحثية

عرض القسم الاول (المنشور في العدد السابق من ملحق راس المال بتاريخ 31 ايار 2021) من الورقة البحثية التي اعدّها الان بيفاني، ليديا اسود، اسحاف ديوان، وكريم ضاهر، بعنوان «ماهي السياسات الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟ دروس من الماضي لمواجهة تحديات المستقبل». واقع النظام الضريبي محدّد الهدف من إعادة هيكلته: «نحو نظام ضريبي أكثر عدالة وأكثر فعالية». إلّا انّ ذلك لا يمكن ان يحصل بمعزل عن تشخيص عميق لطبيعة هذا النظام الذي يعكس «تناقضاً» بين صورة نظام سياسيّ مهيمن وبين ضعفه. فهناك رغبة عارمة لدى الساسة بتوزيع الريع على اتباعهم لتامين نفوذهم وسلطتهم. ولكن مع وجود مستوى منخفض نسبيّاً من إيرادات الدولة، بسبب فرض ضرائب منخفضة النسب على المداخيل العالية وروؤس الاموال والثروات». لذا، يتطرّق القسم الثاني إلى أهمية الحوافز الضريبيّة. وإدارة عملية مكافحة التهرّب. خصوصاً ان التشخيص يربط بين احتكار القطاع الخاص وبين النخب السياسية. هذه الهيمنة حوّلت لبنان إلى مكان لا يرحّب بالاعمال والشركات المنتجة للثروة. فضلاً عن ان نظام تشارك المحاصصة الطائفية. أدّى إلى تحييد قدرة النظام السياسي (الذي يسمّى فيتوقراطية vetocracy) على الوصول إلى قرارات قائمة على المبادئ الموجّهة نحو المصلحة العامة. وتتطلّب تضحيات قصيرة الامد من اجل الصالح العام

فكفكة نظام توزيع الريع

الحوافز الضريبية والعوامل المثبطة: من النتائج العكسية إلى الفائدة المجتمعية

يمكن أن تكون الحوافز الضريبيّة أداة مفيدة لتشجيع أنشطة اقتصادية محدّدة وتعزيز مناطق جغرافية متخلفة عن النمو؛ وقد استُخدمت أيضاً في كثير من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع أنّ الرأي الرئيسي الحالي المرجّح هو أنّ البيئة الجيدة للأعمال التجارية ووجود المهارات والبنى التحتية أهمّ من تقديم خفوضات ضريبية عند استهداف جذب الاستثمار.

مع أن الإعفاءات الضريبية قُدمت على نطاق واسع من منظور الصالح الاجتماعي، فإن غالبية الحوافز الضريبية الحالية تجاوزها الزمن، وهي تُستخدم، في كثير من الأحيان، للسماح للمكلفين المتميزين بانتهاك روح القانون. لذا، ليس مستغرباً أن النفقات الضريبية لا تُقاس جيداً ولا تُقيّم. فعلى المستوى المؤسساتي، تتطلّب الممارسة الأفضل أن يعامل الخفض الضريبي الممنوح لأهداف اقتصادية وتعاضدية بنفس طريقة التعامل مع نفقات الموازنة والاعتمادات: بقتضي أن يُقاس ويُبلغ عنه ويُقيّم ويُراقب. لكن لا تُتّبع هذه الإجراءات في لبنان بطريقة ممنهجة. فعلى سبيل المثال، في 2018-2019 ألغى البرلمان، الغرامات على الضرائب غير المدفوعة أو غير المصرّح عنها، وخفّض رسوم التسجيل الخاصة بالأملاك السكنية من دون أي تقديرات للكلفة والمنفعة، بل في واقع الأمر لم يُقدّم أي تبرير في متن الموازنة. ومن أجل الحيلولة دون السعي لتحقيق الربح، هناك حاجة لدراسة أثر الإعفاءات ولمراقبة منتظمة للفعالية في الوصول إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لجميع الإعفاءات.

الحوافز الضريبية الحالية ذات الفوائد المشكوك فيها

أغلب الإعفاءات الحالية تأتي بنتائج عكسية من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية، وقد وُضعت نتيجة السعي وراء تحقيق الربع عوضاً عن أهداف وحجج اقتصادية مجدية. سنعرض قائمة مختارة منها.

■ الأنشطة العقارية: أدّت السياسات الرامية إلى تحفيز النشاط العقاري (بما فيها خفض رسوم التسجيل ورسوم نقل الملكية، وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية، ومنح إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة) إلى وجود فائض في العقارات المعروضة. ومع أن هذا القطاع كان دافعاً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل خلال العقدين الماضيين، فإن هذا النوع من النمو كدّس رأس المال الذي كان من الممكن أن يُوجّه إلى قطاعات أكثر إنتاجية واستدامة. وبالفعل، انهار قطاع العقارات خلال الأزمة الحالية، مع وجود فائض ضخم في المعروض من سوق العقارات.

■ التعليم: أعفيت جميع المؤسسات التعليمية من ضريبة الدخل منذ عام 1959. كان الهدف الأساسي من هذا الإعفاء مكافحة الأمية. لكن في الآونة الأخيرة، أدّى هذا الإعفاء إلى زيادة نموّ قطاع يحقق مستويات عالية من الأرباح، ويعمل من دون أي صورة من صور رقابة الجودة ما أدّى إلى انتشار مدارس وجامعات عامة تجارية ذات جودة متدنية. وبوجه أعمّ، تُعفى كيانات القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، والسلك الديني، وبعض موظفي القطاع العام (من رجال الجيش والقضاة) من كثير من الضرائب. ومع أن هناك أسباباً وجيهة لإعفاء الخدمات المجتمعية من الضرائب، لا بدّ أن يخضع النظام لمراقبة شديدة من أجل تجنّب سوء الاستغلال، مثل دفع مبالغ زائدة من الأجور للعاملين فيه أو السعي لتحقيق أهداف تجارية تحت ستار غير ربحي.

■ النشاطات المالية والمصرفية: ثمة أنواع عديدة من الإعفاءات التي استُحدثت في البداية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنها استُغلّت أسوأ استغلال. إذ إن الإعفاءات الضريبية على نقل وتحويل الأسهم في الشركات المساهمة اللبنانية أدّت إلى كمّية هائلة من التهرب الضريبي وسوء الاستغلال، ولا سيما في قطاع العقارات ما قلّل ضرائب الأرباح الرأسمالية ورسوم الانتقال. وثانياً، أعفيت المصارف الاستثمارية كلياً من الضرائب المفروضة على الشركات خلال السنوات المالية السبع الأولى لها بعد التشغيل أو الدمج، وبنسبة لا تتجاوز 4% من رأس المال المدفوع الخاص بالمصرف بعد انتهاء السنوات السبع. يمكن أن يُساء استغلال هذا أيضاً عن طريق المصارف التي تتمكن -عبر التلاعب في الحسابات- من نقل جزء من أرباحها عن عملياتها العادية إلى فرعها الاستثماري.

■ الشركات المحصور نشاطها خارج لبنان (أوف شور)، وحملة أسهمها: يُعفَون من كل من الضرائب على دخل الشركات (17%) والضرائب على

> **أدت الحالة المؤسفة للقطاع الزراعي إلى تركّز الفقر في المناطق الريفية**

الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح (10%) كذلك من رسوم الانتقال على التركة بالنسبة إلى انتقال الأسهم. كان المقصود من هذه الإعفاءات، التي انشئت في 1983، هو استقطاب الشركات الأجنبية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاتخاذ مركز رئيسي لها في لبنان، وتشجيع إنتاج الخدمات الإدارية محلياً، ولا سيما الخدمات التي تحتاجها أسواق التصدير ولا سيما التكنولوجيا. هنا تبرز مسألتان منفصلتان. الأولى أن المزايا الضريبية الممنوحة إلى شركات الأوف شور تحتاج إلى إعادة تقييم، للوصول إلى نقطة التوازن الصحيحة. والمسألة الثانية أنه لا بد من رصد هذه الإعفاءات بدقة، لضمان عدم استغلالها من أجل تحقيق أقصى قدر من الربح.

■ الزراعة: أدّت الحالة المؤسفة للقطاع الزراعي -وقد وصل الإنتاج الآن إلى نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي- إلى تركّز الفقر في المناطق الريفية. ومن أجل الحدّ من الفقر والحدّ من المنافسة العالمية غير العادلة المستمرة، تبدو الإعفاءات الشاملة مبررة لكنها بحاجة إلى التنظيم بطريقة أفضل بكثير من ناحية الإعانات وسياسات الدعم الزراعية الحالية (التبغ والسكر).

■ الصناعة: أعفيت الشركات الصناعية المُنشأة في مناطق محدّدة من الضرائب مدّة 10 سنوات (وتحديداً في المدن الصناعية المُنشأة في منطقة البطبلة وجبيل وزحلة). ليس واضحاً كيف اختيرت المناطق والقطاعات، وليس واضحاً مدى فعالية هذه الإعفاءات. ومن جهة أخرى، جرت إساءة استخدام آلية أخرى أكثر شمولية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بإشراف من المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان؛ وذلك لخفض الأعباء الضريبية. دائماً ما يكون المنتفعون عملياً من الحوافز الممنوحة من قبل المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان هم كبار المستثمرين ذوو العلاقات الواسعة، الذين يتنافسون مع مستثمرين عاديين؛ إذ إن الخصوصية التي يتمتعون بها تكمن في قدرتهم على الحصول على إعفاءاتهم بموافقة مجلس الوزراء.

الامتثال الضريبي وسط الأثرياء منخفض للغاية

هناك حاجة إلى توسيع الوعاء الضريبي (أي القاعدة الضريبية) بشكل كبير ليشمل الفئات الأغنى في المجتمع؛ إذ تشير جميع التقارير إلى أن الامتثال الضريبي منخفض للغاية في أوساط الأثرياء. بالتوازي مع ذلك، لا بدّ من تواصل الجهود لتثقيف صغار دافعي الضرائب، من أجل تعزيز درجات الامتثال. هناك عدّة أسباب لهذا الوضع الراهن. أولها أن انخفاض الضرائب يمثل انعكاساً للنظام الاقتصادي النيوليبرالي مشتبكاً بالحرب الأهلية. أما العامل الثاني فهو ضعف تطبيق القوانين والأنظمة المرعية، نتيجة السلوك الريعي. والعامل الثالث هو أن محاولات تحديث النظام قد أعاقها السياسيون بصورة منهجية للدفاع عن مصالحهم على المدى القصير ومصالح شركائهم التجاريين. هذه بعض الإصلاحات المطلوبة:

السرية المصرفية

الأمر المهم الذي يجري تجاهله عادةً هو السرية المصرفية. فمع زيادة مستوى الشفافية عالمياً، لم يعد هناك مجال للملاذات الضريبية في المستقبل؛ وعلى أيّ حال، فقد خسر النظامُ المصرفي اللبناني، وبصورة لا يمكن إصلاحها، سمعتَه بوصفه ملاذاً آمناً. نتيجةً لهذا، لم تعُد السرية المصرفية شيئاً مفيداً لجعل لبنان بلداً أكثر جاذبية. ومستقبلاً، سيعتمد جذب رؤوس الأموال على فرص النمو لا على المعدلات الضريبية المنخفضة. فكلفة السرية المصرفية عالية جداً من منظور الامتثال الضريبي؛ فهي قطعاً ذات أثر سيئ على ضريبة الدخل (لذوي المهن المستقلة) رسوم الانتقال والضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج. لذا فمن الصعب تصور نظام ضريبي فعال، ناهيك عن عدم جدوى تنقية النظام المصرفي، دون إلغاء السرية المصرفية.

التعاون الدولي وتبادل المعلومات الضريبية

يمثّل إتمام التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية (على أساس نظام المعايير الموحدة للبيانات المالية)، الذي انضم إليه لبنان في عام 2009، مجالاً شديد الأهمية. أدّت جهود الإدارة العامة لوزارة المالية، رغم المعارضة السياسية القوية، إلى جعل لبنان دولة «ملتزمة إلى حدّ كبير» لجهة الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات الضريبية. هذا يعني أن السلطات الضريبية اللبنانية ستتمكّن من الحصول تلقائياً على جميع المعلومات المتعلقة بالأرباح الرأسمالية والفوائد المصرفية وما شابهها التي يجنيها سكانه في معظم دول العالم، ثمّ يكون بإمكانها تحصيل ضرائب على هذا الدخل وفقاً للقانون اللبناني. ولكن بينما يقف لبنان على أعتاب الأهلية للبدء في تلقي المعلومات المتعلقة بالضرائب من الدول الأخرى، يجب عليه تنفيذ نظام ضريبي فعال، ناهيك عن عدم جدوى تنقية النظام المصرفي، دون إلغاء السرية المصرفية.

> **لم تعد السرية المصرفية شيئاً مفيداً لجعل لبنان بلداً أكثر جاذبية**

اليوم في موقف سوريالي: إذ يقدّم المعلومات المصرفية إلى العالم (ولكن لا يقدّمها إلى إدارته الضريبية!)؛ ويرفض تلقي المعلومات نفسها من نظرائه! سيتيح إتمام هذه العملية لوزارة المالية تلقي معلومات قيّمة حول الأصول/السندات (الأصول المالية) التي يمتلكها دافعو الضرائب في الخارج. وهناك حاجة ماسّة للتحرك على هذا الصعيد، وخصوصاً أن هذا المصدر من مصادر الدخل لم يُعانِ من التطوّرات النقدية والمصرفية المأساوية الأخيرة التي شهدها لبنان.

الاقتصاد غير النظامي

يُقدَّر حجم القطاع غير الرسمي (النظامي) بنسبة 36,4% من الناتج المحلي الإجمالي و67% من القوى العاملة في عام 2015. غير أن كثيراً من المؤسسات غير النظامية ليست سوى عبارة عن أفراد فقراء من ذوي المهارات المتدنّية يعملون لحسابهم الخاص، ومنخرطون في أنشطة منخفضة الإنتاجية. لذا تحتاج السياسات العامة، في حالتهم، إلى التركيز على الإجراءات الرامية إلى الحد من الفقر بين الأجيال عن طريق دعم قطاعَي التعليم والصحة، وإتاحة الوصول إلى التدريب والتمويل متناهي الصغر. لكن هناك أيضاً كثيرٌ من الشركات الكبيرة بما يكفي لئلا تُعدّ شركات غير نظامية، ولكنها تتحاشى اتخاذ الطابع الرسمي من أجل تجنّب تحمّل عبء الضرائب والامتثال للأنظمة. لا تتسبب هذه الشركات بخفض الإيرادات المالية فحسب، بل تتنافس على نحو يفتقر إلى العدالة والإنصاف في أسواقها، وتقتطع أجور موظفيها، وذلك من خلال عدم إدراجهم في نظام الضمان الاجتماعي؛ وتخاطر بصحة المواطنين نتيجة عدم امتثالها لمعايير الجودة والضوابط البيئية. لذا فهناك حاجة لتوظيف منهج «العصا والجزرة» لدفع تلك المؤسسات للانخراط في المنظومة الرسمية.

يجب أن تفرض القواعد واللوائح عقوبات مناسبة على جميع مرتكبي الممارسات الضريبية غير المشروعة وعوامل تمكينها («التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب وغسيل الأموال») أو تغض الطرف عنها. ولكن في الوقت الراهن، ليست هناك «عصا» ملائمة في البنية القانونية. وقد شكّل عدم تعاون الأحزاب السياسية والبرلمان عقبة رئيسية أمام ضمان الامتثال في الماضي، فحتى الآونة الأخيرة، رفض صندوق الضمان الاجتماعي، أو إدارة الجمارك أو البلديات أو القوى الأمنية إمداد مديرية الضرائب بالمعلومات في الوقت المناسب، في حين عارض البرلمان تمرير إجراءات الامتثال الضريبي. قُدّمت عروض بالتسوية (العفو) مراراً وتكراراً في الماضي. وقد أدى هذا المنحى إلى الآن إلى الحدّ بشكل كبير من مصداقية العقوبات، ما يستدعي ألا تُستخدَم مستقبلاً إلا بشكل موضوعي ومدروس.

علاوة على ذلك، ومن أجل فعالية الضوابط والموازين، على الإدارة الضريبية ألا تكون الخَصم والحَكَم في الوقت ذاته؛ فيكون لها الصلاحية وأحياناً الاستنسابية في تفصيل النصوص وتطبيقها ومراقبة الأداء في آن معاً، كما هو الحال اليوم. ولا بدّ من تطبيق العقوبات التأديبية بطرق أكثر مصداقية وفعالية على الموظفين والمراقبين الذين لا يتصرفون بشكل مهني.

أنجال بوليغان - المكسيك

حوافز ضريبية محدّدة الأهداف

هناك ندرة في الحوافز التي تحقّق أغراضاً اقتصادية واجتماعية نافعة، وهناك حاجة إلى تضمينها في النظام الاقتصادي مستقبلاً، من أجل تحقيق أهداف وطنية مقبولة. وقد أصبح فرض ضرائب جديدة على أنشطة ضارة بالصحّة أو خطيرة على البيئة أو كلتيهما (كالمحاجر ومصانع الأسمنت) مطلباً رائجاً اليوم لدى المنظمات والجمعيات البيئية. يمكن أيضاً تخصيص تلك العوائد الضريبية للقضايا الصحية والبيئية نفسها. ومع أنه غير مرغوب به بشكل عام، لأن ذلك التخصيص سيُقيّد مرونة الميزانية، فإن لديهم ميزة اليقظة الاجتماعية من أجل تحصيل فعال. على سبيل المثال، من شأن إنشاء صندوق خاص لتعزيز الموائل الطبيعية من خلال فرض ضرائب على المحاجر أن يزيد جهود جماعات حماية البيئة لضمان تطبيق القوانين تطبيقاً جيداً.

حين يكون الهدف على غرار تلك الحوافز هو خلق فرص عمل، لا بدّ من تطوير التدخلات وإدارتها كجزء من استراتيجية تصنيع مدروسة جيداً. ولتشجيع الإبداع، وتطوير المهارات، والاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، استخدمَت بعض الأسواق الصاعدة الأخرى بكثافة آلياتٍ من قَبيل الإعفاءات الضريبية للصناعات الناشئة، والدعم المالي لأقسام البحوث والتطوير، وإقامة مناطق تجارة حرة ومراكز إنمائية وحواضن (بما لذلك من آثار تكتلية وانخفاض ضريبي وخدمات عامة أكثر فعالية)، إضافة إلى دعم الروابط بين القطاع الخاص والجامعات؛ وعلى لبنان أن يحذو حذو تلك الأسواق في سعيه إلى اتخاذ مسار جديد في النمو مستقبلاً.

الإصلاحات المالية تتطلّب دعماً سياسياً

يتجلّى من تقييم وأداء النظام الضريبي في المرحلة السابقة تناقُض فاضح بين صورة نظام سياسي مهيمن وضعفه: فهناك رغبة عارمة لدى الساسة بتوزيع الريع على اتباعهم لتامين نفوذهم وسلطتهم، ولكن مع وجود مستوى منخفض نسبياً من إيرادات الدولة، بسبب فرض ضرائب منخفضة النسب على المداخيل العالية ورؤوس الأموال والثروات.

وقد دفع القيد الضمني على «استحلاب الدولة» النخبة السياسية إلى احتكار أجزاء كبيرة من القطاع الخاص، حيث أدّت هيمنة «شركات المحاسيب» إلى جعل لبنان مكاناً لا يرحّب بالأعمال والشركات المنتجة للثروة. ويُعدّ الدَّين الحالي والأزمة المالية نتيجة مباشرة لهذه المفارقة. علاوة على ذلك، فإنّ نظام تشارك المحاصصة الطائفية، قد أدى أيضاً إلى تحييد قدرة النظام السياسي (الذي يسمّى فيتوقراطية vetocracy) على الوصول إلى قرارات قائمة على المبادئ، تتطلب تضحيات قصيرة الأمد من أجل الصالح العام.

تُمثّل إعادة بناء الوعاء الضريبي استناداً إلى مبادئ الكفاءة والإنصاف، جزءاً محورياً من القدرة على مواجهة الأزمة المالية الحالية وشقّ مسار نمو حيويّ ومستدام. هذا النمط من إصلاحات السياسات الشاملة يتطلّب شجاعة سياسية ودعماً شعبياً من جماهير تثق بحكومتها. ولكن لسوء الحظ لا تتوفر هذه العناصر اليوم. من جهة أخرى، تستطيع أي حكومة إصلاحية وذات مصداقية أن تجد مساحة واسعة لإحراز تقدّم. وبينما هناك مفاضلة بين الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين الكفاءة الاقتصادية، فإن هذه المعضلة أقل بروزاً في لبنان. فقد كان النظام الضريبي في الماضي القريب غير فعّال لدرجة أنه يمكن تصميم الأدوات الضريبية لتحصيل مزيد من الأموال دون تحجيم الحوافز الدافعة لإنتاج الثروة.

يجب أن يصبح النضال لتحقيق العدالة المالية والفعالية أمراً أكثر محورية في الاهتمامات السياسية اللبنانية. والواقع أن من الأسباب الأساسية لعدم استمرار الإصلاحات الاقتصادية اللازمة دون إجراء إصلاحات سياسية هو أن تحصيل الضرائب يُواجَه بالرفض حين لا يصحبه تمثيل سياسي كافٍ.

الإيرادات والنفقات أي مخاطر؟

يتوقّع البنك الدولي أن يؤدّي استمرار الانهيار الحاصل في إيرادات الدولة إلى تدهور وضع حساب المالية العامّة في لبنان مقارنة بعام 2020. فيفترض البنك زيادات اسمية هامشية في ما يتعلّق بالإيرادات، حيث من المتوقّع أن يكون الانكماش الاقتصادي أقلّ حدة وأن تزيد معدّلات التضخم المرتفعة من جمع الإيرادات من الناحية الاسمية (وليس الحقيقية). إلّا أن تتحاشى اتخاذ الطابع الرسمي من أجل تجنّب تحمّل عبء الضرائب والامتثال للأنظمة. لا تتسبب هذه الشركات بخفض الإيرادات المالية فحسب، بل تتنافس على نحو يفتقر إلى العدالة والإنصاف في أسواقها، وتقتطع أجور موظفيها، وذلك من خلال عدم إدراجهم في نظام الضمان الاجتماعي؛ وتخاطر بصحة المواطنين نتيجة عدم امتثالها لمعايير الجودة والضوابط البيئية. لذا فهناك حاجة لتوظيف منهج «العصا والجزرة» لدفع تلك المؤسسات للانخراط في المنظومة الرسمية.

يجب أن تفرض القواعد واللوائح عقوبات مناسبة على جميع مرتكبي الممارسات الضريبية غير المشروعة وعوامل تمكينها («التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب وغسيل الأموال») أو تغض الطرف عنها. ولكن في الوقت الراهن، ليست هناك «عصا» ملائمة في البنية القانونية. وقد شكّل عدم تعاون الأحزاب السياسية والبرلمان عقبة رئيسية أمام ضمان الامتثال في الماضي، فحتى الآونة الأخيرة، رفض صندوق الضمان الاجتماعي، أو إدارة الجمارك أو البلديات أو القوى الأمنية إمداد مديرية الضرائب بالمعلومات في الوقت المناسب، في حين عارض البرلمان تمرير إجراءات الامتثال الضريبي. قُدّمت عروض بالتسوية (العفو) مراراً وتكراراً في الماضي. وقد أدى هذا المنحى إلى الآن إلى الحدّ بشكل كبير من مصداقية العقوبات، ما يستدعي ألا تُستخدَم مستقبلاً إلا بشكل موضوعي ومدروس.

يتوقّع البنك الدولي أن يؤدّي استمرار الانهيار الحاصل في إيرادات الدولة إلى تدهور وضع حساب المالية العامّة في لبنان مقارنة بعام 2020. فيفترض البنك زيادات اسمية هامشية في ما يتعلّق بالإيرادات، حيث من المتوقّع أن يكون الانكماش الاقتصادي أقلّ حدة وأن تزيد معدّلات التضخم المرتفعة من جمع الإيرادات من الناحية الاسمية (وليس الحقيقية). إلّا أن تتحاشى اتخاذ الطابع الرسمي من أجل تجنّب تحمّل عبء الضرائب والامتثال للأنظمة. لا تتسبب هذه الشركات بخفض الإيرادات المالية فحسب، بل تتنافس على نحو يفتقر إلى العدالة والإنصاف في أسواقها، وتقتطع أجور موظفيها، وذلك من خلال عدم إدراجهم في نظام الضمان الاجتماعي؛ وتخاطر بصحة المواطنين نتيجة عدم امتثالها لمعايير الجودة والضوابط البيئية. لذا فهناك حاجة لتوظيف منهج «العصا والجزرة» لدفع تلك المؤسسات للانخراط في المنظومة الرسمية.

يجب أن تفرض القواعد واللوائح عقوبات مناسبة على جميع مرتكبي الممارسات الضريبية غير المشروعة وعوامل تمكينها («التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب وغسيل الأموال») أو تغض الطرف عنها. ولكن في الوقت الراهن، ليست هناك «عصا» ملائمة في البنية القانونية. وقد شكّل عدم تعاون الأحزاب السياسية والبرلمان عقبة رئيسية أمام ضمان الامتثال في الماضي، فحتى الآونة الأخيرة، رفض صندوق الضمان الاجتماعي، أو إدارة الجمارك أو البلديات أو القوى الأمنية إمداد مديرية الضرائب بالمعلومات في الوقت المناسب، في حين عارض البرلمان تمرير إجراءات الامتثال الضريبي. قُدّمت عروض بالتسوية (العفو) مراراً وتكراراً في الماضي. وقد أدى هذا المنحى إلى الآن إلى الحدّ بشكل كبير من مصداقية العقوبات، ما يستدعي ألا تُستخدَم مستقبلاً إلا بشكل موضوعي ومدروس.

نماذج الدول الدائنة غرباً وشرقاً
استراتيجيات الإقراض

ماهر سلامة

يواجه العالم هوّة خطيرة بين الناتج العالمي والدَّين العالمي. ففي مقابل إنتاج يقدّر بنحو 84 تريليون دولار، هناك ديون بقيمة 281 تريليون دولار، أي إن الديون العالمية توازي 3,5 أضعاف الناتج العالمي. هذا أعلى مستوى تاريخي بلغته هذه الديون، لكن مخاطرها الحقيقية، وخصوصاً في ضوء تداعيات جائحة «كورونا»، مرتبطة بأمر أساسي: التفاوتات بين الدول على جانبَي الدائن والمدين. فالدول الفقيرة تغرق في الديون التي قد تصبح غير مستدامة، أي أنها ستصبح غير قادرة على خدمتها وخدمة اقتصاداتها خلال وقت قريب، وهذا ما يجعلها مستباحة أمام الدول الدائنة التي ستمارس أشكالاً من الضغوط والنفوذ للسيطرة على قرارها السيادي وموادها، أي تحويلها إلى مستعمرات. وهناك نموذجان من الدول الدائنة: نموذج الدول الغربية التي تسيطر على القرار في «نادي باريس» وصندوق النقد الدولي وباقي المنظمات الدولية، ونموذج الصين، الأخير هو محور «شيطنة» الإعلام الغربي، بينما يتم الترويج لـ«نادي باريس» باعتباره منقذاً للبشرية.

إذاً، ما الفرق بين النموذجين؟

صندوق النقد ذراع «نادي باريس»

أبرز نموذج غربي عن ممثلي الدائنين هو «نادي باريس». هو تجمّع 22 دولة دائمة العضوية، غالبيتها دول غربية، باستثناء اليابان وروسيا. تأسس هذا النادي في عام 1956 من أجل التعامل مع صعوبات الدفع التي تواجهها الدول التي اقترضت من أعضاء النادي. ومنذ انطلاقته ولغاية عام 1988، كان النادي يتعامل مع القروض المتعثّرة عبر تمديد مدّة السداد. إلا أنه في عام 1988 توافق أعضاء النادي على اللجوء إلى إجراء آخر. يومها، كانت المرّة الأولى التي يتّفق فيها على إجراء اقتطاع من أصل الدين، أو ما درجت تسميته «هيركات»، علماً بأن إجراء كهذا يتطلّب تخصيص مبالغ تموّل من الدول الدائنة.

وفي عام 1996 أنشأ صندوق النقد الدولي، بالتشارك مع البنك الدولي، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. صُمّم البرنامج للتأكد من أن البلدان الأفقر يجب ألا تكون مثقلة بأعباء لا يمكن السيطرة عليها أو لا يمكن تحمّلها. وقد وافقت دول «نادي باريس» على تمويل اقتطاع الديون من خلال هذه المبادرة، فأصبحت هذه العملية تحدث بإشراف صندوق النقد الدولي، علماً بأنه منذ عام 1961 كانت فرق عمل مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين) تدعى لحضور اجتماعات «نادي باريس» كمراقبين، وتطوّر دورهم إلى توفير المعلومات والمشورة الفنية. حتى أصبح أي بلد يلجأ إليه «نادي باريس» للاستدانة يتوقع منه النادي الاتفاق المسبق مع صندوق النقد. الشيطان يكمن في تفاصيل الاتفاق مع الصندوق. فهذا الأخير يروّج لوصفة تقشفية تنطوي على شروط تخرق الطابع السيادي للدول، لا بل إن غالبية الدول التي غرقت في برامج «إنقاذ» مع صندوق النقد الدولي وجدت نفسها غارقة في عملية متكررة من الفشل في سداد الديون وعمليات إعادة الهيكلة. وتبيّن أن برامج الصندوق تضرب الفقراء وتفرض معايير معينة في الحكم والأداء السياسي – الإجرائي. وأعضاء النادي هم المسؤولون الرئيسيون في صندوق النقد الدولي.

هناك الكثير من النقد لمنهج وأسلوب عمل النادي. من أبرزها الوصف الذي أسبغه الباحث إنريكي كوزيو - باسكال، على النادي. فقد قال في ورقة بحثية بعنوان «ظهور منتدى متعدّد الأطراف لإعادة هيكلة الديون: نادي باريس»، إن هذا النادي هو «كارتيل» الدائنين، مشيراً إلى أنه أثناء التفاوض مع الدول المقترضة لإعادة هيكلة ديونها، يمارس الكارتيل ضغوطاً هائلة لإجبار هذه الدول على تقديم تنازلات، ما يثير الشكوك بنزاهة عمل النادي وبأهدافه.

وهناك أمثلة واسعة عمّا يشير إليه كوزيو - باسكال. فدولة تشيلي مثلاً، لجأت في 1972 إلى «نادي باريس» من دون اتفاق مسبق مع صندوق النقد، ورفضت الربط بين تقليص أعباء الدين وبين الاتفاق مع صندوق النقد. لكن هذه العلاقة لم تتمر إلا بعدما وافقت على إصدار إعلان نوايا من جانب واحد مماثلة لتلك المدرجة عادة في الترتيبات التي يعتمدها صندوق النقد. تضمّن الإعلان سياسات تقشفية عمادها خفض الإنفاق. لاحقاً، تبيّن أن موافقة تشيلي على هذه الشروط لم تكن سوى القضمة الأولى، إذ أن نادي باريس اعترض على تأميم قطاع النحاس، وتبيّن أن الولايات المتحدة الأميركية استثمرت على نطاق واسع في هذا القطاع. وهذه المشكلة لم تعالج إلا بعد الانقلاب الذي حدث في تشيلي في عام 1973، والذي أنتج تغيّراً جذرياً في الاتجاه السياسي لذلك البلد.

كذلك، يصنّف ما حدث في كوبا عام 1982 في الإطار نفسه. فهذه الدولة لم تكن جزءاً من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ولم يكن لديها اتفاق أو برنامج مع الصندوق، فاتخذت تدابير وإجراءات مماثلة لما حصل مع تشيلي. الإخراج كان عبارة عن إنشاء فريق عمل مؤلف من ممثلين عن الدول الدائنة يقوم بتقييم الوضع الاقتصادي في كوبا ويصدر توصيات للقبول بإجراءات تخفيف عبء الدين عن كوبا. هذه الأمثلة كانت عينة من التجارب التي خاضتها الدول المدينة مع نادي باريس من دون اتفاق مسبق مع صندوق النقد، لكن الدول التي تفاوضت مع «نادي باريس» وكانت لديها اتفاقات مسبقة مع صندوق النقد، تمثّل معظم الحالات التي حصلت على تخفيف أعباء الدين مقابل الاستسلام مسبقاً لوصاية الصندوق.

392
مليون دولار
هو أكبر مبلغ تشطبه الصين لدولة افريقية هي زامبيا تليها الكاميرون بـ 208 ملايين دولار وغانا بـ 201 مليون دولار

«أثناء التفاوض مع الدول المقترضة لإعادة هيكلة ديونها، يمارس «نادي باريس» ضغوطاً هائلة لإجبار هذه الدول على تقديم تنازلات»

الصين مقابل G-20

ضاعفت أزمة كورونا الحاجة العالمية لمبادرات التخفيف من أعباء الديون، ولا سيما على الدول المهمّشة التي تضررت بشكل كبير من الأزمة الناتجة من الجائحة. تحت هذا العنوان، أطلقت دول G20 مبادرة تعليق خدمة الدين، بعد طلب صندوق النقد والبنك الدوليين. وتشمل هذه المبادرة 73 دولة من الدول الأكثر فقراً التي تعاني من مخاطر الدين. ويقول البنك الدولي إن هذه المبادرة نفّذت عمليات تخفيف من أعباء الدين بقيمة 5 مليارات دولار منذ انطلاقها في شهر نيسان 2020 حتى اليوم. في المقابل، يقول مركز مبادرة الأبحاث التي تعنى بالصين وأفريقيا، التابع لجامعة جونز هوبكينز، إن الصين وحدها قدّمت منذ بداية الجائحة عمليات تخفيف من أعباء الدين بقيمة 10,7 مليارات دولار، من ضمنها عمليات تشملها مبادرة تعليق خدمة الدين (التي أطلقتها دول G20 والصين من ضمنها).

صيغ إعادة هيكلة الدين

هناك صيغ مختلفة من عملية إعادة هيكلة الدين أو جدولته، التي تلجأ إليها الدول عندما تعجز عن سداد التزاماتها تجاه الدائنين. رغم ذلك، يتم الأمر بالاتفاق بين الطرفين على:
- شطب الدين كلّياً أو جزئياً.
- التفاوض على فترة تسديد الدين.
- التفاوض على فائدة الدين.
- إدماج بعض أو كل العمليات السابقة بعملية واحدة.

تنميط النموذج الصيني

وفي مقابل «نادي باريس» الذي تبقى ممارساته مغمورة في الإعلام العالمي، يظهر الكثير من القصص عن الديون الصينية. الإعلام الغربي تحديداً يروّج بأنها نوع من «الفخ الدبلوماسي» الذي تستخدمه الصين لتنفيذ أجندة ترمي إلى السيطرة على الدول ومقدراتها الطبيعية. ويسوّق أيضاً، بأن الديون الصينية ليست أكثر من طريقة غير مباشرة للاستيلاء على المرافق العامة للدول المقترضة وتحويلها إلى امتداد للنفوذ الصيني. ومن بين هذه النماذج، حالة مرفأ هامبانتوتا في سريلانكا. فالإعلام الغربي تحدّث عن التمويل الصيني لسريلانكا باعتباره عملية استيلاء لاستثمارها لمدّة 99 سنة مقابل 1,12 مليار دولار.

في الواقع، يستخدم الإعلام الغربي الصورة المجتزأة لشيطنة الديون الصينية. فبحسب دراسة نفذتها مجموعة روديوم بعنوان «بيانات جديدة حول مسألة فخ الديون الصينية»، تبيّن أنه من أصل 40 حالة إعادة تفاوض حول الدين بين الصين ودول أخرى، هناك 16 منها انتهت بشطب جزئي أو كلّي للدين، بينما جرى إعادة تمويل الدين في 4 حالات، وغالبية الحالات الأخرى انتهت بعمليات تقليص أعباء الدين، مثل إعادة جدولته، عبر تأجيل الدفع، أو إعادة النظر في بنود الدين مثل الفوائد وغيرها. وتخلص «روديوم» إلى الاستنتاج بأن عمليات الاستيلاء «نادرة جداً في حالات الدين الصيني». كذلك، تشير دراسة لكيفن أكير وديبرا بروتيغام ويوفان وانغ، بعنوان «تخفيف عبء الديون بخصائص صينية»، إلى أمثلة عديدة قامت فيها الصين بإجراء عمليات تخفيف عبء الدين على الدول المدينة. وجاء في الدراسة، أنه من حالات شطب الدين - الجزئي أو الكلي - العديدة، يمكن ذكر ما حدث في العراق عام 2007، إذ أعلنت الصين شطب كل الديون المترتبة على العراق من دون أن تحدّد قيمة الدين بشكل رسمي، إلا أنه في عام 2010 أعلنت الحكومة العراقية أن الصين وافقت على شطب 80% من الديون المترتبة على العراق للشركات الصينية والبالغة 8,5 مليارات دولار. وبالإضافة إلى العراق، شطبت الصين 47% من أصل 6 مليارات دولار كانت مترتبة لمصلحتها على كوبا. وكما حصل بين الصين والعراق، تكرّر الأمر مع كوبا لجهة التفاوض على شطب الدين المحمول من الحكومة الصينية مباشرة، وعلى ذلك المحمول من الشركات الصينية أيضاً.

وبحسب الأرقام الرسمية الصينية، فإنه منذ تنفيذ أول عملية شطب للدين الخارجي في عام 2000 ولغاية 2012، تم شطب نحو 3 مليارات دولار من ديون دول أفريقيا. وتعهدت الصين أيضاً، في عامي 2015 و2018، بشطب المزيد من الديون الأفريقية.

الديون المعلّقة مقابل الديون القائمة بين أيار وكانون الثاني 2020 (مليار دولار)

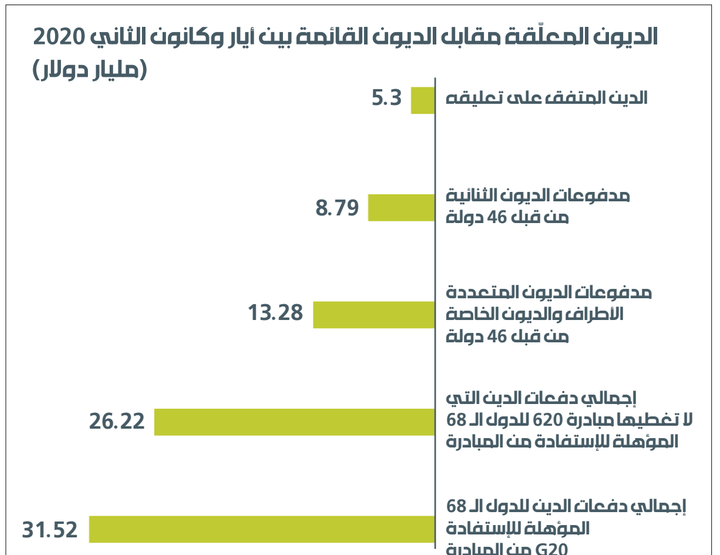

المصدر: الشبكة الاوروبية للديون والتنمية، البنك الدولي

عيّنات صينية في أفريقيا

بحسب دراسة أكير وبروتيغام ووانغ، إن أكثر أشكال التخفيف الصيني لأعباء الديون شيوعاً في إعادة الهيكلة هي: تمديد فترة السماح أو فترة السداد، وخفض أسعار الفائدة.

■ **أنغولا:** أكبر مدين أفريقي للصين. اتفق البلدان في 2016 على إعادة هيكلة 7,5 مليارات دولار من ديونها من خلال إعادة تمويل الدين، ما أدّى إلى تمديد فترة الدين نحو 12 عاماً إضافياً.

■ **إثيوبيا:** حصلت على قرض صيني بقيمة 2,5 مليار دولار من أجل تنفيذ سكّة حديد بينها وبين جيبوتي، لكن تنفيذ المشروع تأخّر، ما دفعها إلى التخلف عن التزاماتها. وفي 2018 انتهت المفاوضات بين البلدين إلى إعادة النظر في تفاصيل الاتفاق مع الصين على إعادة هيكلة الدين، وانتهى الأمر بموافقة الطرفين على تمديد فترته 15 سنة وخفض الفوائد إلى 1,5%.

■ **جمهورية الكونغو:** حصلت على 8 قروض من الصين بهدف إنشاء بنى تحتية بقيمة 1,6 مليار دولار، لكن بعد انخفاض أسعار النفط عام 2015 واجهت صعوبات في تسديد التزاماتها، فبادرت إلى التفاوض مع الصين على إعادة هيكلة الدين، وانتهى الأمر بموافقة الطرفين على تمديد فترته 15 سنة وخفض الفوائد إلى 1,5%.

هذه ليست سوى عيّنة من العمليات التي تمّت بين الصين ودول مقترضة منها. لكن بحسب الباحثين الثلاثة، ثمة الكثير من عمليات إعادة هيكلة الديون الصينية التي تمت من دون إعلانها أو الترويج لها، وهي غير موثّقة بالأرقام الرسمية، ما يجعل تتبّعها صعباً.

220 مليون عاطل من العمل في 2021

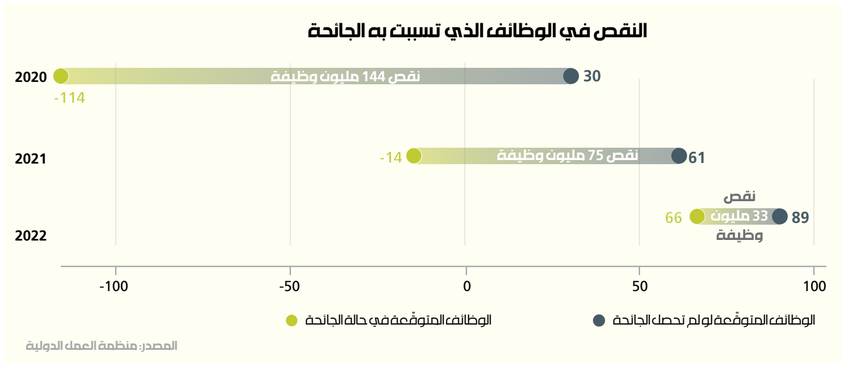

المصدر: منظمة العمل الدولية

تقدّر منظمة العمل الدولية أن مسار النمو الاقتصادي المتوقّع لن يكون كافياً لإغلاق هوّة اللامساواة التي تسبّبت بها جائحة كورونا. ففي النصف الثاني من عام 2021، يتوقع أن يسجّل العالم نمواً اقتصادياً غير متساوٍ بسبب الإنفاق المالي الكبير والتفاوت في عمليات التلقيح، أي أن النموّ سيبقى محصوراً في مناطق محدّدة. وبحسب تقديرات المنظمة، فإن عام 2021 سيشهد خلق 100 مليون وظيفة جديدة، على أن يشهد عام 2022 خلق 80 مليون وظيفة إضافية. غير أن هذا التعافي لن يعيد معدلات التوظيف إلى ما كانت عليه قبل الجائحة. فمع الأخذ بأرقام النمو المذكورة، فقد شهد عام 2020 نقصاً بنحو 75 مليون وظيفة مقارنة مع ما كان متوقّعاً، أما عام 2021 فسيشهد نقصاً بنحو 23 مليون وظيفة عمّا كان متوقعاً. نمو كهذا في الوظائف لن يقدّم فرصاً كافية للذين فقدوا أعمالهم خلال الجائحة، بالإضافة إلى الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ما يرفع عدد العاطلين من العمل، إلى 220 مليوناً في عامَي 2020 و2021 مقارنة مع 187 مليوناً في عام 2019.

- في عام 2020، خسر العالم 8,8% من ساعات العمل الإجمالية عالمياً، أي ما يساوي خسارة 255 مليون عامل بدوام كامل لوظائفهم. نحو نصف هذه الخسارة في ساعات العمل أتت من العمال الذين بقوا في وظائفهم لكنهم عانوا من تقليص ساعات عملهم. أما النصف الثاني من الخسارة، فأتى بسبب خسارة الوظائف بشكل كلي.

- مقارنة مع عام 2019، خسر العالم في عام 2020 نحو 114 مليون وظيفة. في المقابل، لو لم تحصل الجائحة، لكان العالم قد خلق نحو 30 مليون وظيفة جديدة في عام 2020.

- استمرّ مسار الخسارة في ساعات العمل في عام 2021، وهو ما انعكس نقصاً إجمالياً في ساعات العمل بنسبة 4,8% في الربع الأول من السنة، و4,4% في الربع الثاني. وهو ما يعادل خسارة 140 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأول من السنة، و127 مليون وظيفة في الربع الثاني منها. هذا النقص المستمر في ساعات العمل يشير إلى أن الأزمة لا تزال بعيدة عن النهاية.

- انعكس الانخفاض في ساعات العمل على الدخل العالمي للعمّال. فالدخل الحالي للعمّال يقلّ بنحو 3,7 تريليون دولار، عمّا كان مقدّراً له لو لم تحصل الجائحة.

- مقارنة مع أرقام عام 2019، دخل 108 ملايين عامل إلى دائرة الفقر، ما يعني أن هؤلاء العمّال وأسرهم يعيشون الآن بأقل من 3,2 دولارات يومياً.

رسم بياني

العالم يتخلّى عن الدولار

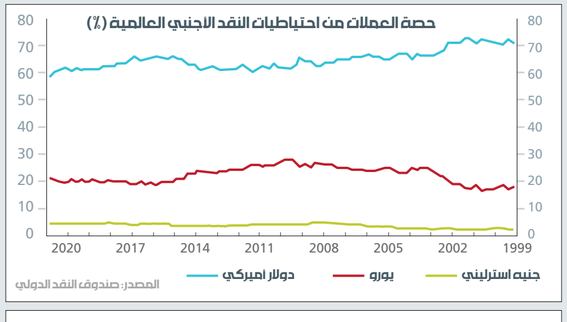

المصدر: صندوق النقد الدولي

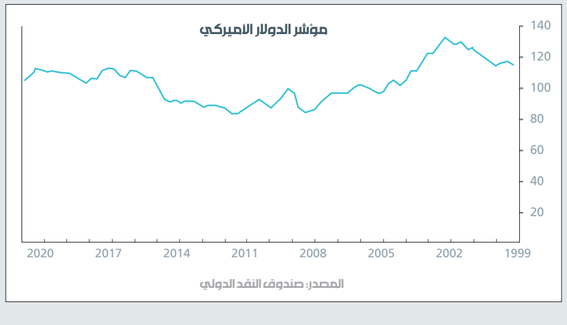

المصدر: صندوق النقد الدولي

اعتمادها على الدولار كعملة احتياط. فبحسب المسح الذي نفّذه صندوق النقد الدولي عن تكوين احتياطات العملات الأجنبية الرسمية (COFER)، تراجعت الاحتياطات بالدولار لدى المصارف المركزية حول العالم بنسبة 1%. كانت هذه الاحتياطات تمثّل 71% من مجموع احتياطاتها، إلا أنها تراجعت إلى 59% في نهاية 2020 لتبلغ أدنى مستوى لها منذ 25 عاماً.

وينقل الصندوق تحليلات تشير إلى أن هذا التراجع يعكس جزئياً تراجُع دور الدولار الأميركي في الاقتصاد العالمي في مواجهة المنافسة من العملات الأخرى التي تستخدمها المصارف المركزية في إجراء المعاملات الدولية، لافتاً إلى أنه «إذا كانت التحولات في احتياطيات المصارف المركزية كبيرة بما يكفي، فقد تؤثّر على أسواق العملات والسندات».

ويشير مؤشّر الدولار الأميركي إلى انخفاض قيمة الدولار، وخصوصاً منذ بداية الجائحة. وهذا المؤشّر هو مقياس لقيمة الدولار الأميركي نسبة إلى قيمة سلّة من العملات تابعة لأهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. المؤشّر يُظهر أن قيمة الدولار الأميركي انخفضت بنسبة 9% منذ بداية الجائحة في شهر آذار من عام 2020 إذ كانت قيمة المؤشّر في ذلك الوقت 112,7 نقطة وبلغت 102 نقطة في شهر أيار الماضي.

مقال

مسار التنمية والتطوير: أيّ دور للعراق؟

الأمجد سلامة

خلال العام الماضي، أعاد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مشروع ربط العراق بالأردن ومصر إلى الواجهة السياسية. هذا المشروع، الذي أطلق عليه اسم «الشام الجديد»، أخذ طابعاً جدّياً بعدما تبنّاه الكاظمي رسمياً خلال زيارته لواشنطن في آب الماضي والتي انتهت بعقد قمة ثلاثية بين قادة الدول الثلاث (الملك الأردني، الرئيس المصري، ورئيس الوزراء العراقي) في العاصمة الأردنية عمّان. وفي ظلّ أزمات الدول الثلاث، بدت هذه القمّة ومخرجاتها كبداية لخريطة طريق تفتح آفاقاً جديدة ترفع الضغوط عن مصر والأردن، وتعيد نسبة من الازدهار إلى العراق. فالبيان الختامي للقمّة تمحور حول قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول الثلاث «للاستفادة من الإمكانات الوطنية والسعي لتكامل الموارد بين هذه البلدان»، بالإضافة إلى تحقيق الربط الكهربائي وإقامة مشاريع الطاقة وإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة.

مشروع «الشام الجديد» القديم

يفترض أن يربط مشروع الشام الجديد، العراق بمصر، اقتصادياً من خلال الأردن. بدأت الفكرة الأولى لهذا المشروع كتفاهمات سياسية واقتصادية بين مصر والعراق، وانضم إليهما لاحقاً الأردن. ومبدأ «الشام الجديد» هو الاعتماد على العراق كمصدر للنفط، وعلى مصر كمصدر كبير للطاقة البشرية، وعلى الأردن كحلقة وصل بين البلدين. وينصّ المشروع على مدّ خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة جنوب العراق، وصولاً إلى ميناء العقبة في الأردن حيث سيُصدّر النفط منه إلى مصر. في المحصّلة سيتدفق النفط العراقي إلى الأردن ومصر بأسعار تفضيلية بحسومات تصل إلى 16 دولاراً للبرميل الواحد على أساس السعر المتداول، فيما سيستورد العراق، الكهرباء من مصر والأردن ويعمل على استقطاب الاستثمارات إليه أيضاً.

ما بدا إلى الآن من تفاصيل المشروع يُظهر أن الزخم الذي انطلق به هو زخم سياسيّ لا اقتصادي. يبدو أنّ المشروع أُعيد إحياؤه في عام 2020، فيما كانت فكرته أساساً وليدة حكومة العبادي الأخيرة، ومن واشنطن تحديداً بهدف تعويض العراق عن إسقاط العمل بالاتفاقات التي وقّعتها حكومة عبد المهدي مع الصين في تشرين الأول من عام 2019. ويظهر طغيان العامل السياسي على الاعتبارات الاقتصادية للمشروع لأنه يبدو كمحاولة للحفاظ على اصطفاف العراق في الحظيرة الاقتصادية الأميركية عبر ربطه ببلدين خاضعين للمنظومة الاقتصادية العالمية بشكل كليّ، سواء من خلال اصطفافهما السياسيّ -وهو العامل الأهم- أو انخراطهما الكليّ في برامج صندوق النقد الدولي. علماً بأن هذا الأخير هو إحدى أهم أدوات ممارسة الهيمنة الأميركية على منظومة الاقتصاد العالمي. ولغاية الآن لم يُكشف عن برامج أو مشاريع ضمن «الشام الجديد»، يمكن أن تُحدث تطويراً حقيقياً في العراق من النوع الذي يُعوّل عليه لإحداث تحوّلات في الاقتصاد السياسي. كلّ ما أُعلن عنه، إلى الآن، يقوم على استغلال النفط العراقي مقابل تصدير الكهرباء أو منتجات أو يد عاملة إليه.

ما بعد المماليك

استمرار العراق على هذا المسار يعني تجميد تطوير البنى التحتية فيه، وما يستتبعه هذا من محدودية القدرات الإنتاجية والدور في سلاسل التوريد العالمية. بصياغة أخرى، سيُحرم العراق من إمكانية تحويل دوره في سلاسل التوريد والإنتاج الإقليمية (وربما العالمية لاحقاً) من بلد عبور للبضائع قائماً على الاستهلاك فحسب، إلى بلد مشارك في الإنتاج والتصدير.

هذا المسار وظروفه السياسية يشبهان إلى حدّ كبير مسار العراق في القرن التاسع عشر، تحت حكم الإمبراطورية العثمانية التي كانت تتلمّس المسار الانحداري الذي دخلت فيه، وتنشد كل الوسائل الممكنة للحفاظ على هيمنتها على غرب آسيا. ففي بداية القرن التاسع عشر، كان العراق لا يزال تحت حكم نظام المماليك الذي نشأ في كنف العثمانيين منذ انتصاف القرن الثامن عشر. يشير أبو بكر جيلان، إلى تكوّن هذا النظام بعد سقوط الدولة الصفوية، إذ وجد العثمانيون أن وضع العراق استقرّ بما يكفي لمحاولة إقامة حكم عثماني نظاميّ، واستقدموا المماليك الأبخاز والجورجيين والشركس وقاموا بتدريبهم. ومع الوقت، نجح المماليك في ترسيخ وجودهم في المناصب العسكرية والمالية والإدارية في العراق وأصبح صعباً على العثمانيين تعيين ولاة من خارج صفوفهم. كذلك، يسهب تشارلز تريب في شرح شكل النظام المملوكي، لافتاً إلى أن حكم الباشوات المماليك كان قائماً على نظام الجزية، وهؤلاء شخّصوا مهمة حكمهم الرئيسية بالحفاظ على وجودهم وحاشيتهم من خلال استخراج الإيرادات التي تمكنهم من الدفاع عن النظام ضد جميع المنافسين، الداخليين والخارجيين. وهكذا، تم فرض الضرائب على المجتمعات الريفية القريبة من المدن الأساسية، بينما استمرّ زعماء القبائل بالحفاظ على شبه الاستقلال الذي تمتّعوا به، عبر بناء علاقات ودّية نفعية متبادلة مع المماليك. واستطاع المماليك توسيع جباية الرسوم من التجارة التي تمرّ عبر بلاد الرافدين، بالأخص مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بسبب تطور التجارة مع شركة الهند الشرقية البريطانية.

وفي ظلّ النظام المملوكي كانت الحياة المدينية تتمحور حول النخب العثمانية والمملوكية والتجار. علماً بأن احتكار التجار الأوروبيين للتجارة عبر المحيط الهندي في القرن الثامن عشر أدّى إلى تحوّل بغداد إلى مركز أساسي للتواجد الغربي في الإمبراطورية العثمانية.

لكنّ هذا النظام المملوكي كان هشّاً، وبدأ آنذاك يشكّل هاجساً حقيقيّاً للإمبراطورية العثمانية، ولا سيما مع تزايد المصالح الغربية في الإقليم. فلم يكن النظام المملوكي هشّاً في ولائه للباب العالي فحسب، بل أظهر هشاشته بسبب طبيعة علاقته مع القوى الأجنبية التي كانت قد بدأت تتوافد إلى بغداد، وفق جيلان. فمن ناحية، كان المماليك يترددون في تنفيذ الأوامر العثمانية بالتصدي للخطر الوهابي. ومن ناحية أخرى، توسّع النفوذان البريطاني والفرنسي بشكل كبير تزامناً في بغداد واسطنبول. وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي تبدّت هشاشة النظام من خلال تفشي الفقر وعدم كفاية الإنتاج الزراعي وضعف التجارة، التي اقتصرت على التجارة المحلية بين المدن، بينما لم تكن الحرف متطورة بما يكفي لاعتبارها مساهماً أساسياً في اقتصاد العراق.

استعادة المركزية

حكم المماليك انتهى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد قرّرت السلطات العثمانية استعادة سلطتها المركزية على العراق إثر استقلال اليونان عام 1830، بمساعدة روسية-فرنسية- بريطانية مشتركة. وبعد ذلك، جاء الاعتراف بالحكم الذاتي لولايات البلقان والدانوب. وبالإضافة إلى هذا، فإن النزعة الانفصالية المصرية بقيادة محمد علي باشا، جعلت السلطة العثمانية تعيد النظر في أهمية العراق كمنطقة يمكن أن تعوّض خسائر الخزينة من خسارة الولايات المنتجة في شرق أوروبا، والتي كان العثمانيون قد استثمروا في تطوير بناها التحتية. لذا، بدأت في عام 1834 حملة العثمانيين لاستعادة السطلة المركزية للسيطرة على العراق وتفكيك دولة المماليك فيه.

وتزامنت استعادة العثمانيين السلطة على العراق مع إقرار السلطان العثماني «للتنظيمات» في عام 1839، بهدف فرض معايير قانونية وإدارية موحّدة على كل أراضي الإمبراطورية. بالتفصيل يسرد جيلان مراحل تطبيق الولاة العثمانيين للتنظيمات عبر إنشاء مجموعة من مشاريع البنى التحتية (سكك حديد وتراموای وتليغراف) التي تسهّل ارتباط المدن الرئيسية العراقية في ما بينها، والتليغراف الذي سهّل التواصل بين العراق واسطنبول. ولكن أهم قوانين «التنظيمات» التي طُبّقت وأثّرت في تركيبة الاقتصاد السياسي العراقي كان قانون إصلاح الأراضي (قانون الأراضي لعام 1858)، والذي حرص مدحت باشا -والي بغداد (1869-1872)- على تطبيقه بسبب سوء حال القطاع الزراعي في العراق. وكان الهدف من تطبيقه، تحقيق بعض الانتظام في نظام حيازة الأراضي وخلق ضمان الحيازة (مع إعادة تأكيد ملكية الدولة للأرض) على أمل أن يشجّع ذلك على زراعة أكثر إنتاجية وعلى الاستقرار، وجذب الاستثمار وتوليد الإيرادات للخزينة. وحاول الولاة، قبل وبعد مدحت باشا، إعادة إحياء الزراعة عبر الاستثمار في مشاريع الريّ، ولكنّ هذه الجهود لم تتكلّل بالنجاح بشكل دائم أو مستدام بحسب جوخان سيتينسايا.

كل هذه الجهود كانت تفتقد إلى أهمّ عامل يساهم في نجاحها، وهو وجود رأس المال الكافي لاستدامة وتطوير هذه المشاريع حتى تتكامل وتصل بالعراق إلى مستوى كافٍ من التنمية يحوّله من طرف في الإمبراطورية إلى مركز تعتمد عليه اسطنبول لتوازن علاقاتها التجارية والاقتصادية المختلّة مع الغرب. وكتاب سيتينسايا مليء بالأمثلة عن المشاريع التي خطّط لها العثمانيون ولكن لم ينفذوا إلا جزءاً منها أو لم ينفذوها كلياً، إمّا لعدم قدرتهم على تأمين التمويل من الخزينة أو لإحجام الممولين الغربيين عن ذلك. والسبب الرئيسي لعدم توفّر رأس مال كاف كان معاهدة «بلطة ليمان» (1838)، التي فتحت الأسواق العثمانية أمام البريطانيين وجعلت أراضي الإمبراطورية مجرّد ممر يستحصل على أقل رسوم الترانزيت الممكنة. لذا، مثلاً، كانت التجارة العراقية محليّة الطابع رغم حاجة الكثير من التجارة البريطانية الآتية من الهند إلى المرور في العراق، فكان العراق ممراً رخيصاً للترانزيت بدل أن تعتمد أسواق العراق على إعادة تصدير تحقق الحصول على تعرفات جمركية عالية مقابل مرور البضائع الهندية.

الجدير ذكره هو أن هذه الفترة التي شهدت محاولات لتطوير العراق، زخّمتها علاقة جدليّة غريبة. فالدافع الرئيسي للعثمانيين لتطوير العراق كان دائماً محاولة المحافظة عليه تحت سلطتهم خوفاً من الإطباق الغربي عليه، علماً بأنّه كان للبريطانيين والفرنسيين نفوذ كبير في ولاياته. في المقابل كان الغرب، وخصوصاً البريطانيين، يدفعون باتجاه تحديث وتطوير العراق لما في الأمر من أهمية لوصل الهند بالمتوسط عبر الأراضي العثمانية، أراضي الترانزيت الرخيص، فكان التمويل الغربي يتدفق على بعض المشروعات- بالأخص مشاريع التليغراف والسفن البخارية عبر دجلة والفرات، وهي المشاريع التي تفيد البريطانيين بشكل مباشر. بينما يذكر سيتينسايا عدداً من مشاريع سكك الحديد والري التي لم تنل التمويل الكافي لتطويرها. وفي النهاية كانت عملية التطوير في القرن التاسع عشر- التي حكمت بألا يتكامل التطوير العراقي مع مشروع كبير يتخطّى فيه العراق دور محطّة الترانزيت الرخيص- هي أيضاً التي أسّست البنى الأساسية للاقتصاد السياسي العراقي في بدايات القرن العشرين. أما اليوم فلا يمكن للعراق أن يتحمّل المضيّ في أي مشروع من دون البحث في شموليته للتنمية والتطوير، وفي خدمتهما لدور مستقبلي للعراق لا يكون فيه مجرّد محطّة استهلاك تموّله أموال النفط.

> لا يمكن للعراق أن يتحمّل المضيّ في أي مشروع من دون البحث في شموليته للتنمية والتطوير وفي خدمتهما لدور مستقبلي للعراق لا يكون فيه مجرّد محطّة استهلاك تموّله أموال النفط

انجل بوليغان ـ المكسيك

المصادر:

* «الأصول العثمانية للعراق الحديث»، أبو بكر جيلان
* «الإدارة العثمانية للعراق 1890-1908»، جوخان سيتينسايا
* «صفحات من تاريخ العراق»، تشارلز تريب